مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط
بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــــد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـــوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــــة	فهمـــــي جدعـــان
محمـد أبـو حمـــور	محمـــــد الموســـى

السنة ١٣ العدد (٤٨) صيف ٢٠٠٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمـان –صيـــف ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـر قطر
أ.د. مـــروان كمـــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقـال الافتتاحـي

٧ الأردن وعبور العاصفة!

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٧ الأبعاد الدولية لمشكلة القرصنة وتأثيرها على أمن البحر الأحمر

جمال سلامة

٤٧ ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها

سعد بن نامي

٦٣ سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو

مسعود إغبارية

المقالات والتقارير

١٠٣ دولتان للشعبين ... رؤية آخذه في التراجع

تحليل مترجم

١٢١ بعد معركة غزة، الدور التركي ... من الجسر إلى العمق

كمال حبيب

١٣٧ اتجاهات العلاقات العربية مع الفاتيكان: التحديات والآفاق

مركز دراسات الشرق الأوسط

١٤٥ الحوار الوطني الفلسطيني بعد معركة غزة

رائد نعيرات

١٥٧ الحفل السنوي لمركز دراسات الشرق الأوسط

مركز دراسات الشرق الأوسط

المقال الافتتاحي

الأردن وعبور العاصفة!

رئيس التحرير/ جواد الحمد

شكلت العقود الستة الماضية من عمر المملكة الاردنية الهاشمية مراحل انعطاف وتحد كبيرة، تمكن خلالها الأردن من الصمود وتجنب التفكك والانهيار برغم احتلال إسرائيل الضفة الغربية منه في حرب عام ١٩٦٧م، وبرغم تعرض المملكة لحرب داخلية في عام ١٩٧٠م، كما تمكن الأردن وهو يعبر هذه التحديات وعواصفها الكبيرة والصغيرة من تحقيق كثير من الإنجازات في بناء المملكة وتطويرها، وعلى الأخص في مجالي التعليم والصحة، إضافة إلى الإعمار والبناء وتأسيس البنية التحتية.

وبرغم ما تعرض له الأردن من عواصف هوجاء هبت على المنطقة، غير أنه خرج منها بخبرة وقوة جديدة أسست لمقومات الصمود ومقومات التقدم، ولكن العواصف والتحديات لم تتوقف لاعتبارات استراتيجية تتعلق بتاريخ المملكة وتأسيسها وموقعها الجيوسياسي، كما تتعلق بطبيعة واستمرار الخطر الصهيوني الجاثم على أرض فلسطين على الأمن القومي العربي والأمن الأردني، وعلى الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية التي تعتبر شأنا داخليا أردنيا تقليديا.

وبعد هذه العقود الستة يقف الأردن اليوم على مفرق تحول إستراتيجي يتعلق بمستقبله ودوره في المنطقة، وتهب من جديد عليه عواصف جديدة وقديمة تستهدف أمنه ومستقبله، كما تستهدف دوره، وتستهدف القضية الفلسطينية في آن واحد، ما يجعل المصير الأردني قسرا مرتبطا بالقضية الفلسطينية ومآلاتها، وما يجعل المواجهة الأردنية لهذه العواصف والتحديات بحاجة إلى كتفٍ فلسطيني مخلص حليف لتتعاون معه على مواجهة العواصف والرياح العاتية والتحديات التي تواجه الأمة في مصيرها وأمنها ومستقبلها، وتثير هذه العاصفة تحديات إستراتيجية ثلاثة رئيسة: المبادرة العربية للسلام، وعودة نظرية الوطن

البديل إلى ملعب السياسة الإسرائيلية علانية، وتغير أولويات الولايات المتحدة ورؤيتها للمنطقة إزاء الأدوار الإقليمية للاعبين التقليديين الذين كان الأردن من بينهم.

أولا: المبادرة العربية للسلام

شكلت المبادرة العربية للسلام بعد تبنيها في مؤتمر القمة العربي في بيروت عام ٢٠٠٢م منعطفا خطرا في التعامل الرسمي العربي مع القضية الفلسطينية، حيث قدمت جائزة كبيرة للكيان الصهيوني في حال انسحابه من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفق قرارات الأمم المتحدة وخاصة ٢٤٢، هذه الجائزة تتمثل بالتطبيع العربي الشامل معه، وتوقيع اتفاقات سلام حتى للدول التي لا تكاد تسمع بإسرائيل، وكذلك بقبول مبدأ التفاوض على حق العودة إلى خيارات أخرى سميت بالحل العادل ، وبالطبع يعتبر التوطين في الدول العربية، وحيثما هم، واحدا من الخيارات المرشحة بقوة خاصة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ومعظم دول العالم وأطراف فلسطينية متنفذة في منظمة التحرير حسب وثيقة جنيف ، ما يعني أن الأردن لا زال مرشحا لدى هذه الدوائر ليكون وطنا للفلسطينيين بديلا عن وطنهم! وهنا بيت القصيد، فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة الدولة الفلسطينية التي نصت عليها خارطة الطريق واتفاقات أوسلو بحدود مؤقتة ومنزوعة السلاح، وعلى جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تطبيق نظرية تبادل الأراضي سيئة السمعة، أدركنا أيضا أن الأردن هو الدولة التي سوف تتحمل العبء الأكبر في هذا الحل بوصف الأردن دولة مستقرة يمكن أن تلتحق بها الدولة الفلسطينية منقوصة السيادة قانونا بعملية كونفدرالية أو فدرالية أو اتحادية غير متكافئة، لتتخلص إسرائيل من عبء السكان دون أن تسمح بالسيادة الكاملة على الأرض والجو والحدود والثروات، ما يجعل الأردن بذلك أيضا- في حال تحققه- وطنا بديلا واقعيا للفلسطينيين عن فلسطين حتى المحتلة منها عام ١٩٦٧م.

ومن هنا فإن السعي الذي تريده الولايات المتحدة وإسرائيل عربيا لتعديل المبادرة العربية هو بالضبط للنص على هذه المسائل مسبقا وقبل موافقتها على المبادرة، الأمر

الذي يلقى هوى عند عدد من العرب لإرضاء الولايات المتحدة، ولتتوقف عن دعم جماعات معارضة فيها تهدد النخب السياسية الحاكمة (مقايضة بين استقرار الحكم لأهله وحقوق الشعب الفلسطيني والأردن)، وفي حال تم تعديلها وفق الرؤية الأميركية والإسرائيلية، فإن حل القضية الفلسطينية أو تصفيتها يكون قد تم على حساب الأردن! خصوصا في ظل المعلومات التي تؤكد دعوة أطراف فلسطينية للجانبين الإسرائيلي والأمريكي للشروع بتطبيق نظرية الوطن البديل، والتي قد تستفيد من الدعوة إلى الملكية الدستورية في داخل المملكة في هذا التوقيت بالذات ، وربما تستغلها قوى داخل الإدارة الأمريكية، والتي تمهد البنية السياسية لاستيعاب المرحلة الجديدة في ظل مشروع التوطين والدويلة الفلسطينية منزوعة السلاح.

ولذلك فإن التبني الأردني الكامل للمبادرة العربية وكما هي لم يكن في مصلحة المملكة، وإن الأردن يملك اليوم أدوات أساسية يمكنه من خلالها مواجهة هذا التحدي لعبور العاصفة، ومن أهمها تمتين الجبهة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بوحدة الشعب من أصول أردنية وفلسطينية، وإعادة النظر ببعض السياسات التي تشكل بيئة لقوى خارجية يمكن أن تحرك لاعبين محليين لإعداد الساحة للحل الإسرائيلي بشكل أو بآخر، كما يستطيع الاردن أن يبدي تحفظاته السياسية الرسمية على المبادرة بعيدا عن مجاملة أصحابها، حتى لا يحّمل الأردن مستقبلا مسؤولية السيناريو الإسرائيلي بوصفه موافقا عليه، ومتحمسا للمبادرة العربية للسلام!

ثانيا : نظرية الوطن البديل

شكلت نظرية الوطن البديل أساس الطروحات الإسرائيلية التقليدية للتسوية السياسية وخاصة بعد حرب عام ١٩٦٧م، وتبنت الأحزاب الإسرائيلية في رؤاها السياسية هذه النظرية بأشكال ومكونات متعددة لا تخرج عن كونها تنظر للأردن بوصفه جزءا من وعد بلفور الذي تخلى عنه الإسرائيليون حتى يكون وطنا للفسطينيين لتصفو فلسطين كلها لليهود، ويشير تزايد تبني العالم لنظرية الدولة اليهودية أحادية القومية

والدين إلى هذه المسألة بوضوح، وبالعودة إلى محاولات بعض المتطرفين تحويلها إلى قانون في البرلمان الصهيوني قبل شهرين إنما تمثل استخفافا بالأردن وبالمعاهدة التي وقعها مع إسرائيل، ولكنها في الوقت نفسه تعبر عن مكنون برامج الأحزاب الإسرائيلية وسياساتها وتوجهاتها قاطبة، وإن بصورة مقيتة ومباشرة.

لقد طرح حزب العمل مرارا وتكرارا فلسفته للحل بما سمي بالكونفدرالية الفلسطينية الأردنية- التي عادة ما تنتهي إلى فدرالية- بهدف إلحاق مواطني الضفة الغربية بالدولة الجديدة دون إلحاق الأرض وفق ترتيبات أمنية وسياسية متعددة، كما طرحها حزب الليكود تقليديا باسم الخيار الأردني، كوطن للفلسطينيين ليمنع قيام الدولة الفلسطينية أصلا، وتماهى بعض القوى والشخصيات الفلسطينية مع هذه التوجهات عبر المطالبة بإعلان الدولة حتى لو لشهر أو أربع وعشرين ساعة كما قال أحدهم يوما! حيث أصبح مطلب التحرير لفلسطين منحصرا تماما في إقامة دولة فلسطينية ما!

واليوم يطرح نتنياهو ذات النظرية ولكن بتفصيل استفز البعض لأنه إما جاهل بحقيقة المواقف الإسرائيلية التاريخية أو أنه لا يريد أن تُفضَح هذه التوجهات على الخلائق، كما أنه لا يريد أن تغلق إسرائيل دائرة المفاوضات؛ حيث إنها الخيار الوحيد المتاح أمامه والبرنامج السياسي الوحيد الذي يطرحه، ما يعطي فرصة للمعارضة الوطنية ولقوى المقاومة أن تتقدم شعبيا، وعلى كل حال فقد فقأ نتنياهو عين الحقيقة بطرحه الأخير ليعيد الدرس على العرب بشكل أوضح، ومن هنا فإن الأردن أصبح تحت التهديد المباشر من رئيس الحكومة الإسرائيلية كوطن بديل أو غيره، ولكن إسرائيل اليوم ومعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ترى أن فلسطين هي دولة لليهود فقط، وأن الفلسطينيين يمكن توطينهم في الدول العربية المختلفة صاحبة المساحة الكبيرة والثروات، وهي ذات أسس الدعاية الصهيونية التي سادت أوروبا إبان حرب عام ١٩٤٨م.

ومن الناحية الواقعية فإن معاهدة وادي عربة، لم توفر آليات كافية لتمنع مثل هذا الخيار، ولذلك فإن تفاقم تبني نظرية يهودية الدولة والتوطين للاجئين أو التهجير

للفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م إنما يجعل الأردن في قلب العاصفة، ويجعلها مستهدفة بشكل مباشر من قبل البرنامج الصهيوني الجديد مدعوما بقوى دولية وعربية وفلسطينية، وفي حال أراد الأردن أن يمنع تحقيق هذه الأحلام، ومنع تطور هذه التوجهات، فإن الفرصة لا تزال مواتية لشن حملة عالمية كبيرة وواسعة على نتنياهو، خصوصا في ظل خلافاته مع الإدارة الأمريكية، ووقف استقباله في عمان، والتهديد بإلغاء المعاهدة في حال استمر هذا النهج، خاصة أن إسرائيل اليوم تمر بمخاض إعادة البناء الأمني والعسكري بعد الضربات التي تلقتها في لبنان عام ٢٠٠٦م، وفي غزة عام ٢٠٠٩م، وبالطبع فإن الأردن كذلك بحاجة إلى عنوان فلسطيني يتحالف معه لتحقيق هذه الغاية، وقد ظهر من خلال التجربة الماضية أن قيادة السلطة ترتبط بالمشروع الأمريكي والإسرائيلي أكثر بكثير من اهتمامها بالأمن الأردني، ما يجعلها خيارا مستبعدا لإنجاح الجهد الأردني، ويمكن في هذا السياق التقاط رسالة خالد مشعل زعيم حماس برفضه المطلق للوطن البديل وخاصة في الأردن على حد تعبيره.

ثالثا: دور الأردن الإقليمي

يعتبر الدور الإقليمي للدول من مقومات قوتها الخارجية، ومن مؤهلاتها الأساسية للعب دور في رسم سياسات المنطقة التي تعيش فيها على أقل تقدير، وتهتم الدول تاريخيا بتأمين نفسها إقليميا، خاصة في ظل التحديات والمخاطر الخارجية، وطفق العالم الحديث إلى تشكيل تكتلات اقتصادية وسياسية وأمنية إقليمية في محاولة للتَّقَوِّي ضد أي عدوان خارجي، بل ولتشكيل حماية داخلية للدولة، ولتحقيق مصالح اقتصادية وثقافية معتبرة، والأردن ومنذ نشأته ارتبط بالنظام السياسي العربي بكل مكوناته، غير أن فاعلية هذا النظام لم تكن يوما بالمستوى المطلوب، وهو اليوم أكثر ضعفا مما كان عليه سابقا.

من جهة أخرى فقد سعت الدول الكبرى ذات المصالح في الوطن العربي إلى تحقيق علاقات ثنائية مع دول المنطقة ومنها الأردن، وعليه فقد تشكل لكل دولة عربية دور إقليمي يرتبط بطبيعة تحالفات الدولة، ما جعل العرب ينقسمون مرات عديدة وبمسميات

عدة ولا يزالون وفق مصالح وسياسات هذه الدول، فما أن انتهت حقبة الرجعية والتقدمية حتى دخلت حقبة المحور الشرقي والغربي لتتبعها حقبة العولمة، ولتتبعها اليوم حقبة الاعتدال والتطرف وفق نظرية المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية السابقة، وصَدّق العرب دوما ما يطلق عليهم الآخرون من تسميات.

هذا وقد ارتبط تاريخ الأردن وتطوره بالقضية الفلسطينية ذات البعد الدولي والتي تشكل فيها إسرائيل مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة، حيث كان من المهم للسياسة الأمريكية دوما تحييد الأردن من المواجهات العسكرية ما أمكن برغم أن إسرائيل لم تلتزم بذلك عام ١٩٦٧م.

وبعد تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد السلطة عام ١٩٩٩م طرح الأمريكيون وبعض الكتاب الصهاينة في الولايات المتحدة تعريفا لدور أردني اقليمي يسهل الدعم الاقتصادي الأميركي للأردن أساسه دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودعم السياسة الأمريكية ضد نظام صدام حسين، وكذلك المشاركة في الحرب على ما يسمى بالإرهاب، وبرغم أن الأردن لم يقف موقفا معاديا لسياسات الولايات المتحدة هذه وغيرها، غير أن إدارة جورج بوش الابن قد أدارت ظهرها لمصالح الأردن وحاجاته حتى الاقتصادية منها، وأبدت عدم اكتراث واضح في نهاية عهدها به وبدوره، خاصة عندما اقترب محمود عباس من الإدارة الأمريكية، وأصبح ينفذ برنامجها بالكامل فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وبعد استقرار الأمر لفريق حليف لأميركا وجيش قوي أعدته هي في العراق، وبعد تراجع أهمية الحرب على ما يسمى بالإرهاب، مما أفقد الأردن الاهمية النسبية السابقة في سياسات الولايات المتحدة إزاء هذه المسائل الثلاث، خصوصا في ظل انحياز الأردن إلى مربع دول الاعتدال العربي، ونجاحات محور الممانعة والمقاومة في هزيمة إسرائيل عسكريا وأمنيا مرتين، وانفتاح الولايات المتحدة بعد ذلك على كل من إيران وسوريا وإجراء حوارات معهما، وكذلك في ظل تراجع الدور السعودي والمصري عربيا، فقد أصبح الأردن عمليا بلا غطاء من هذه الدول، وترك وحده يجابه أزمات

اقتصادية واحتياجات حياتية، وكذلك ليواجه مصيره السياسي أمام عواصف الوطن البديل وتهديداته.

ولذلك فإن الأردن يبحث عن أوراق حقيقية يملكها ليتأهل كلاعب إقليمي مهم، وعليه هو أن يبلور دوره الإقليمي ويحدد أوراقه الفاعلة، لا أن يمسك بأوراق لا تمت إلى مصالحه بصلة، أو أن يتبنى سياسات تنقلب عليه بعد استنفاد أصحابها أغراضهم منها، ولا يمكن والحال هذه إلا أن ينظر بأهمية للدور الإقليمي للأردن، فالدورُ الإقليمي لأي دولة ورقةُ قوةٍ خارجية ونقطة عبور إلى المجتمع الدولي، ومكسب اقتصادي وأمني كبير، ولذلك فإن البحث عن معادلة أردنية لرسم دور أردني عربي قوي يأخذ بالاعتبار البعدين الفلسطيني والعراقي، كما يأخذ بالاعتبار احتياجات الأردن واستقراره الداخلي، يتطلب إعادة النظر بطبيعة الأوراق المتاحة التي يمكن أن تؤهل الأردن لدور إقليمي فاعل يعمل على تقويته واستقلاله وحفظ أمنه ويقويه اقتصاديا، ويبقيه في ملعب سياسات المنطقة العربية والدولية، ويستعصي بالتالي على التهميش أو الإهمال كما يحلو للبعض أن يعمل، وهو أمر بحاجة إلى وعي وطني داخلي بين القوى السياسية المختلفة، كما أنه بحاجة إلى موضوعية في الاختيار والقراءة للتحولات ولتقييم الأوراق من قبل النخب السياسية القريبة من الحكم، بعيدا عن المواقف المسبقة والإسقاطات النظرية غير الواقعية، وحتى لا يفوت القطار ونبقى ننتظر وقوفه على محطة قد لا يكون فيها ما كنا نتمنى أو نريد.

ويجدر بالذكر هنا أن ورقة القوى الداخلية، والوحدة الوطنية، والتحالف الكامل بين القوى السياسية على قواسم مشتركة لحماية الأردن والدفاع عنه، والتحالف مع قوى صادقة ومخلصة فلسطينية وعراقية وعربية أخرى تؤمن بأمن الأردن واستقلاله، إنما يشكل ركيزة أساسية من ركائز مشروع حفظ الأردن وحمايته والدفاع عنه، ورسم دور إقليمي فاعل ومهم ومؤثر له.

رؤية استراتيجية لعبور العاصفة ومواجهة التحديات

يمكن في ضوء التحليل أعلاه عرض مكونات ومحاور وأسس استراتيجية أردنية فاعلة لمواجهة التحديات وعبور العاصفة، وفق التجربة التاريخية، ووفق الأدوات المتاحة، ووفق القراءة السياسية الاستراتيجية للتحولات في السنوات الثلاث القادمة، ومن أهمها:

١- فتح الحوار الوطني بين القوى السياسية ونظام الحكم للتوصل إلى قواسم مشتركة لحماية الأردن والدفاع عنه، وبلورة المواقف المشتركة من مختلف القضايا بحدها الأدنى.

٢- إعادة النظر بالتحالفات القائمة لصالح تحالفات أكثر ثباتا وديمومة وفاعلية في الساحتين الفلسطينية والعراقية.

٣- شن حملة إعلامية ودبلوماسية وشعبية واسعة على الحكومة الإسرائيلية الحالية، وعلى مواقفها ضد الأردن والشعب الفلسطيني، والعمل على عزلها دولياً، وبالتالي عدم التعامل معها.

٤- إعادة النظر بموقف الأردن من المبادرة العربية ما لم تنص على رفض توطين اللاجئين خارج فلسطين التاريخية، وأن الدولة الفلسطينية هي في فلسطين وليست في الأردن.

٥- وقف الاعتماد على العامل الخارجي المرتبط بالسياسات الدولية، وخاصة بسياسات الولايات المتحدة، في تحديد الدور الأردني الإقليمي، والعمل على بلورة دور إقليمي أردني فاعل وأساسي وفق إرادة أردنية داخلية ببعد عربي إسلامي، وبقراءة واعية للمتغيرات.

٦- تمتين الجبهة الداخلية بين الأصول المختلفة، وخاصة الفلسطينية والأردنية، ووقف كافة السياسات والإجراءات والنظم والممارسات والقوانين التي تسبب أي تأزيم في هذه العلاقة أو يتيح الفرصة لاستغلالها من قبل المتربصين.

البحوث والدراسات

الأبعاد الدولية لمشكلة القرصنة، وتأثيرها على أمن البحر الأحمر

جمال سلامة*

اتخذت أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال أبعاداً متصاعدة منذ مطلع عام ٢٠٠٨م، وباتت تهدد واحدة من أهم الطرق البحرية في العالم، حيث يتحكم خليج عدن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس، ويُقدر عدد السفن التي تعبره سنوياً ما بين ١٦ إلى ٢٠ ألف سفينة، ونحو ٣٠٪ من الملاحة النفطية العالمية، ويشكل خليج عدن[1] طريقاً رئيساً للتجارة بين أوروبا وآسيا، ويكاد يكون الطريق الوحيد بين روسيا والدول المطلة على البحر الأسود إلى غرب أفريقيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، كما أنه يكاد يكون الطريق الوحيد لتجارة الدول التي تطل على البحر الأحمر، وليس لها منفذ على البحار الأخرى.

يُذكر أن المياه الإقليمية للصومال تقع قرب الممرات البحرية المزدحمة التي تربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وتفتقر الحكومة الصومالية إلى القدرة على مراقبتها والسيطرة عليها، فهذه الدولة الشرق أفريقية بلا حكومة فعالة منذ عام ١٩٩١م، وليس لديها بحرية قادرة على حراسة سواحلها، وكان نتيجة ذلك أن استشرت أعمال القرصنة في المياه المحاذية للساحل الصومالي الذي يبلغ طوله ١٨٠٠ ميل.

ووفقاً لمعلومات المكتب الدولي للملاحة البحرية، الذي يتخذ من العاصمة

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، ورئيس قسم العلوم السياسية/ كلية تجارة السويس، جامعة قناة السويس، مصر.

1. خليج عدن في المحيط الهندي، يقع بين الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، تحديدا اليمن والصومال في القارة الأفريقية، ويتصل بالبحر الأحمر من جهة الشمال الغربي عن طريق مضيق باب المندب، وهو ممر مائي لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي.

البريطانية لندن مقراً له، فإن ٦٧ هجوماً للقراصنة قد سُجلت منذ مطلع عام ٢٠٠٨م، منها ٢٦ سفينة مختطفة، وإن المختطفين في أكتوبر ٢٠٠٨م كانوا يحتجزون ١٢ سفينة و٢٥٠ بحاراً، وفي كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م ازداد عدد السفن التي هاجمها القراصنة قرب السواحل الصومالية لأكثر من ١٠٠ سفينة، ونجحوا في اختطاف ٤٠ سفينة خلال عام ٢٠٠٨م، وقُدِّر عددُ بحارة السفن المختطَفين في الصومال بـ ٣٧٤ فرداً، وقد قدرت إحدى الهيئات البحرية التي لها مكتب في كينيا عدد القراصنة المنتشرين على طول السواحل الصومالية بنحو ١١٠٠ عنصر، موزعين على أربع مجموعات، معظمهم ممن كانوا يعملون من قَبْلُ في فِرَق خفر السواحل الصومالية، بالإضافة إلى بعض القراصنة من إريتريا منتشرين في المياه الإقليمية اليمنية وقبالة السواحل الصومالية[١].

يستخدم القراصنة زوارق سريعة جداً تعمل انطلاقاً من سفينة أُمّ، ويتسلحون بالرشاشات وقاذفات القنابل اليدوية، وهناك مؤشرات على امتلاك القراصنة أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف، وقذائف صاروخية، وأنظمة تحديد المواقع، وهواتف متصلة بالأقمار الصناعية،[٢] ويتوقف مقدار الفِدْية المطلوبة من القراصنة مقابل الإفراج عن السفينة المختطفة على حجم السفينة، وحمولتها، وهويتها، وهويات الرهائن.

أولاً: أكبر عدد من عمليات القرصنة في العصر الحديث

شهد عام ٢٠٠٨م أكبر عدد من عمليات القرصنة في العصر الحديث، ففي ٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٨م استولى القراصنة على يخت فرنسي متجهٍ من جزر سيشل إلى البحر المتوسط، واحتجزوا طاقمه المؤلف من ٣٠ شخصاً في خليج عدن بين الصومال واليمن، وكان ركاب اليخت قد احتُجزوا مدة أسبوع ثم أفرج عنهم بعد أن دفع أصحاب اليخت فدية قيمتها ٢ مليون دولار، إلا أن وحدةً من القوات الخاصة الفرنسية تمكنت من اعتقال

1 . Seth Cropsey: To the Shores of Tripoli (Washington, The Weekly Standard, Volume 014, Issue 12; 08/12/ 2008).

2. http://www.cargolaw.com/presentations_pirates.html.

ستة من القراصنة الصوماليين الذين اختطفوا اليخت الفرنسي قرب السواحل الصومالية في غارة شنوها من طائرة هليوكوبتر، وقد نُقل القراصنة إلى باريس لمحاكماتهم.

يُذكر أن لفرنسا قوات في جيبوتي المجاورة، وتشارك أيضاً في قوة بحرية متعددة الجنسيات تقوم بأعمال الدورية في المحيط الهندي، وفي ١٨ نسيان/ إبريل ٢٠٠٨م اختطف القراصنة الصوماليون سفينة صيد إسبانية على بعد ٤٠٠ كم من السواحل الصومالية وعلى متنها طاقم مؤلف من ٢٦ شخصاً، وبعد أسبوع من الاحتجاز أطلق القراصنة سراح السفينة وطاقمها بعد أن حصلوا على فدية قدرها مليون ومائتي ألف دولار، وفي ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٨م اختطفوا سفينة شحن هولندية على متنها تسعة بحارة عندما كانت تُبحر قبالة السواحل الصومالية، بُعيد مغادرتها ميناء مومباسا الكيني، وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨م استولى القراصنة على سفينة تجارية مصرية احتجزوها لمدة ٢٠ يوماً، ثم أُفرج عنها ولم تُكشف ملابسات الإفراج عن تلك السفينة[١].

وقد تزايد الضغط من أجل تحرك دولي لوقف القرصنة على السواحل الصومالية منذ أن استولى القراصنة الصوماليون في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨م على السفينة الأوكرانية "فايناً"، في عملية شدت انتباه العالم إلى مدى خطورة القراصنة على الملاحة، وهي متجهة إلى ميناء مومباسا الكيني، وعلى متنها طاقم يضمّ ١٧ أوكرانياً، و٣ روسيين، وواحد من لاتفيا، وتحمل ٣٣ دبابة روسية وأسلحة أخرى،حيث تم اجبارها على التوجه إلى سواحل مدنية ميناء هارديرى القريبة من إقليم "البونت لاند" (أرض اللبان) شمال شرقي الصومال، وقد كانت وجهة السفينة محل جدل؛ حيث أكدت كينيا أنها مخصصة لجيشها، في حين أشارت مصادر أخرى أنها كانت ستُسلّم لقوات جنوب السودان[٢].

1.http://www.swissinfo.ch/ara/international/detail.html?siteSect=143&sid=8934780&cKey=1207331059000&ty=ti.

2. Somali Pirates' Unexpected Booty: Russian Tanks, Times, Sep. 26, 2008 - - see also: Somali pirates capture Ukrainian cargo ship loaded with military hardware, The Guardian, September 27, 2008 - As well as: Pirates Seek $35 Million for Ship, The New York Times, September 27, 2008.

في هذا السياق، وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨م أعلن قائد البحرية الروسية أن روسيا قررت إرسال سفن حربية إلى المياه الواقعة قبالة الصومال لمكافحة القرصنة على امتداد الساحل الأفريقي، في نفس الوقت نفسه، أبحرت مدمرة روسية متجهة إلى المنطقة عبر قناة السويس، تزامناً مع ذلك وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر، أرسلت البحرية الأمريكية عدة سفن حربية الى المنطقة، وقد قامت السفن الأمريكية والروسية وسفن من بلدان أخرى بتطويق السفينة الأوكرانية التي اختطفها القراصنة، وفي ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن القائد الروسي أن البحرية الروسية سترسل مزيداً من سفنها للقيام بدوريات منتظمة قبالة الصومال لمنع هجوم القراصنة على السفن التجارية[1].

بعد فترة احتجاز دامت أكثر من أربعة أشهر، وفي ٥ شباط/ فبراير٢٠٠٩م، أطلق القراصنة الصوماليون سراح السفينة الأوكرانية بعد حصولهم على فدية قيمتها ٣ ملايين دولار، وكان القراصنة قد طالبوا في البداية بدفع فدية مقدارها ٣٥ مليون دولار للإفراج عنها، وقد تخلى القراصنة عن السفينة بعدما ألقت إليهم مروحية صغيرة، سرعان ما اختفت، حقيبة مليئة بالنقود على متن السفينة، وغادرت السفينة الأوكرانية المياه الإقليمية للصومال تحت حراسة السفن الحربية الأميركية متجهة إلى ميناء مومباسا الكيني.

كان القراصنة قد حصلوا على ضمانات بعدم ملاحقتهم لدى توجههم إلى البر من قبل سفن البحرية الأميركية المتواجدة في المنطقة التي كانت تراقب الوضع عن كثب خشية تسرب حمولتها إلى الجماعات المتشددة في الصومال، وقد سارع قاربان صغيران للسفينة الأوكرانية المخطوفة في سواحل ميناء هارديرى شمال شرقي الصومال لنقل القراصنة المدججين بالسلاح والفدية التي تم تقسيمها على متن السفينة بين الخاطفين، الذين تجاوز عدهم الخمسين شخصاً، كان القراصنة لدى استلامهم الفدية وقبل تقسيمها قد أخضعوا المبلغ بالكامل لجهاز كان بحوزتهم للكشف عن العملات المزورة، أو التي تحمل علامات غير مرئية تسهل لاحقاً من مطاردة حاملها.

1. Russia will work with US, EU to stop pirates, USA. TODAY 10/3/2008.

جمعت عملية القرصنة هذه، التي تُعد من بين أطول العمليات في تاريخ القرصنة، كافة عناصر الإثارة، بدءاً من الدبابات والذخائر على متن السفينة، مروراً بالجدل الذي أثير حول الوجهة الحقيقية لتلك الأسلحة، إلى موت قبطان السفينة الروسي، الذي تُوفى بعد أيام من خطف السفينة بسبب التوتر الزائد وتم الاحتفاظ بجثته في ثلاجة في السفينة، انتهاءً بالفدية التي أُسقطت بمظلة عبر إحدى المروحيات.

ورغم أن السفينة الأوكرانية كانت محاطة بالسفن الأمريكية والروسية، إلا أنها لم تستطع التدخل بسبب تهديد القراصنة بتفجيرها فور أي تدخل، وكان القراصنة قد هددوا بإغراق السفينة وحمولتها الثمينة ما لم يبادر مالكها إلى إجراء اتصالات مباشرة معهم، ودون الاعتماد على وسطاء محليين، قالوا إنهم يعملون بالأساس كسماسرة ويريدون الحصول لاحقاً على نصيب من الفدية المدفوعة، مما حذا بالمالك الرئيسي للسفينة (إسرائيلي الجنسية) إلى الخضوع في نهاية المطاف لقبول بعض مطالب القراصنة، وقد عدّ القراصنة أن مبلغ الفدية، الذي حصلوا عليه من هذه العملية، ليس كبيراً مقارنة بما تكبدوه من نفقات لإعاشة طاقم السفينة المكونة من عشرين بحاراً[1].

وقد شهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م أكبر عمليات قرصنة من حيث العدد، حيث احتجز القراصنة خلاله أكثر من ١٠ سفن، ففي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م استولى القراصنة الصوماليون على سفينة شحن بنميّة، على متنها طاقمٌ من ٢١ فلبينياً في خليج عدن، رغم وجود عدد من السفن الحربية التي تجوب المنطقة، وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م استولى القراصنة على سفينة صيد تايلاندية على متنها ١٦ شخصا قبالة السواحل الصومالية، وفي ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م أيضاً اختطف القراصنة سفينة شحن من هونج كونج تُدعى "ديلايت" في خليج عدن بالقرب من سواحل الصومال، كان على متنها ٢٥ شخصاً هم أفراد الطاقم، وتحمل ٣٦ ألف طن من القمح

[1]. جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد ١١٠٢٨، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م.

في طريقها إلى ميناء بندر عباس بإيران[١].

وفي منتصف تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م قام القراصنة الصوماليون بواحدة من أكبر عمليات القرصنة في التاريخ، تمثلت بخطف ناقلة البترول السعودية العملاقة "سيريوس ستار" (نجمة الشعرى)، التابعة لشركة أرامكو، وعلى متنها شحنة نفط تبلغ ٢ مليون برميل، قيمتها ١٠٠ مليون دولار، وكان القراصنة قد نقلوا الناقلة للمياه الصومالية بميناء هارادیري الواقع منتصف الساحل على بعد ٤٥٠ ميلاً بحرياً، أو ٨٣٠كم، قبالة مدينة مومباسا الساحلية الكينية جنوب شرقي كينيا، وكانت الناقلة التي يبلغ طولها ٣٣٠ متراً، وترفع علم ليبيريا، تنقل النفط لشركة "فيلا إنترناشونال مارين ليمتد"، وهي شركة تابعة لشركة أرامكو السعودية، وكانت متجهة للولايات المتحدة[٢].

بدت تلك العملية كأكبر علامة تحد من القراصنة الصوماليين، تعكس ما يتمتعون به من قدرة وتخطيط وذكاء، رغم أن البعض كان يصفهم بأنهم مجرد رعاة، وأكثر من ذلك، فإن حادث خطف الناقلة السعودية قد وقع رغم وجود بحري دولي يشارك فيه حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، لحماية واحدة من أكثر المناطق الملاحية ازدحاماً في العالم، كما وُجِدت سفن حربية أمريكية وفرنسية وروسية في المنطقة.

وبعد فترة دامت ٥٦ يوماً من الاحتجاز، أفرج قراصنة صوماليون في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م عن ناقلة النفط السعودية العملاقة المخطوفة منذ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م، مقابل فدية قيمتها ٣ ملايين دولار، بدلاً من ٢٥ مليون دولار كان يطالب بها القراصنة في البداية[٣].

في أول يناير ٢٠٠٩م اختطف القراصنة الصوماليون السفينة التجارية المصرية "بلو ستار" قبالة السواحل الصومالية، وأرغموها على الإبحار باتجاه السواحل الصومالية، حيث

1. http://arabic.people.com.cn/31662/6536249.html.

2. جريدة الرياض، الرياض، العدد ١٤٧٦٢، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م.

3. م. س، العدد ١٤٨١٠، ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م.

كانت تحمل على متنها حوالي ٦ آلاف طن من الأسمدة، ويبلغ عدد طاقمها ٢٨ شخصاً، وتُعد تلك السفينة ثاني سفينة مصرية يستولي عليها القراصنة[١].

وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م استولى القراصنة على سفينة ألمانية تحمل شحنة كيماوية في خليج عدن، وعلى متنها طاقم مكون من ١٣ بحارا، معظمهم من الفلبين، وذلك رغم نشر أمريكا وحلفائها الأوروبيين، والصين وروسيا واليابان سفنهم الحربية في منطقة خليج عدن والساحل الغربي للمحيط الهندي.

التأثيرات الاقتصادية السلبية لأعمال القرصنة

حينما نتناول مخاطر القرصنة على المصالح العربية، تكفي الإشارة إلى أن البحر الأحمر وخليج عدن يُعَدّ الطريق الوحيد لتجارة الدول العربية المطلة عليهما، كالأردن والسودان وجيبوتي، وهو طريق شديد الأهمية لتجارة كل من مصر والسعودية واليمن والصومال، رغم أن لكل منهما إطلالة على بحار غيره، كالبحر المتوسط بالنسبة لمصر، والخليج العربي بالنسبة للسعودية، والمحيط الهندي بالنسبة لليمن والصومال.

ويُعدّ هذا الممر، أيضاً، ممراً مهماً لكل من العراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان، ومن ثَمّ، فإنّ أيّ ارتباك في الملاحة فيه يؤثر سلباً وبشكل واضح على مصالح تلك الدول، خصوصاً الدول النفطية، حيث تمر ٣٠٪ من صادرات النفط إلى أوروبا وغيرها بالبحر الأحمر.

كانت عمليات القرصنة في خليج عدن، المزدحم، والممرات الملاحية في المحيط الهندي قد رفعت تكاليف التأمين، ودفعت بعض شركات الشحن إلى تسيير سفنها عبر رأس الرجاء الصالح حول إفريقيا بدلاً من المرور عبر قناة السويس، وأدت إلى نشر عدد لم يسبق له مثيل من السفن الحربية الدولية في المنطقة، وحصل القراصنة على عدة ملايين من الدولارات كفدية، وقاموا بأكثر الهجمات استعراضية في تاريخ البحرية، حينما قاموا باختطاف سفينة الدبابات الأوكرانية، وناقلة النفط السعودية.

---

[1].جريدة الأهرام، القاهرة، العدد ٤٤٦١٩، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م.

كذلك تتأثر الملاحة في قناة السويس باضطراب الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، لأنهما يعتبران امتداداً للقناة؛ إذ لا بُدّ أن تمر السفن التي تعبر قناة السويس بالبحر الأحمر، إما قبل العبور أو بعده، وبالتالي فإن دَخْل مصر من قناة السويس يتأثر بما يحدث من قرصنة في البحر الأحمر، لا سيما بعدما كثر الحديث عن احتمال انتقال بعض الخطوط الملاحية إلى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح، بما يشكله هذا الانتقال من تأثير سلبي على دَخْل قناة السويس، وعلى عائدات الموانئ في اليمن والصومال.

ثانياً: الأبعاد القانونية للتدخل الدولي في البحر الأحمر

منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م، بدأت الأمم المتحدة تولي عناية خاصة لمشكلة القرصنة في مياه البحر الأحمر، ففي ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م صدر قرار مجلس الأمن رقم (١٨١٦)، وطالب في فقرته الثانية من الدول التي تعمل سفنها الحربية، وطائراتها العسكرية بأعالي البحار والمجال الجوي قبالة سواحل الصومال، بتوخي اليقظة إزاء أعمال القرصنة والسطو المسلح، وطالب أيضاً الدول المهتمة باستخدام الطرق البحرية التجارية قبالة سواحل الصومال بتكثيف وتنسيق جهودها لردع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وفي الفقرة الثالثة للقرار طلب مجلس الأمن من جميع الدول التعاون فيما بينها ومع المنظمة البحرية الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية، بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية، وفي أعالي البحار قبالة سواحل الصومال، وتبادل المعلومات في هذا الشأن، وعلى تقديم المساعدة وفقاً للأحكام المناسبة من القانون الدولي للسفن التي يهددها أو يعتدي عليها القراصنة Pirates أو مرتكبو السطو المسلح[1].

ونتيجة لتفاقم مشكلة القرصنة، وتأثيرها على أمن الملاحة في البحر الأحمر، عقب اختطاف السفينة الأوكرانية أصدر مجلس الأمن الدولي في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر

1 . Resolution 1816, Security Council, SC/9344, 5902nd Meeting ,2 June 2008, Department of Public Information, News and Media Division, New York.

٢٠٠٨م القرار رقم (١٨٣٨) الذي أقر فيه أن حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية للصومال وفي أعالي البحار قبالة سواحله تؤدي إلى تفاقم الوضع فيه، وأن هذا الوضع يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين بالمنطقة، وأنه يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وطالب في فقرته الثانية من الدول المهتمة بأمن الأنشطة البحرية أن تشارك في مكافحة أعمال القرصنة في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال عبر القيام، على وجه الخصوص، بنشر سفن حربية وطائرات عسكرية، وفقاً للقانون الدولي[١].

كان القراران (١٨١٦) و(١٨٣٨) القاضيان بالسماح بشن عمليات لمكافحة أعمال القرصنة في المياه الإقليمية الصومالية، مرهونين بموافقة الحكومة الصومالية المؤقتة، طبقاً لمضمون كل منهما، فضلاً عن أن كل هذه الحملات والعمليات يجب أن تُنفّذ في إطار القانون الدولي، والمُحدَّد في هذه الحالة بإطار بنود قانون البحار التابع للأمم المتحدة.

وفي ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨م وافق حلف شمال الأطلنطي "ناتو" على إرسال سفن حربية لمقاومة القرصنة على السواحل الصومالية، وجاءت الموافقة من قبل وزراء دفاع الحلف المجتمعين في المجر بإرسال قوة من ٧ سفن حربية بدأت في القيام بدوريات مكثفة في السواحل الصومالية[٢].

وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر وافق الاتحاد الأوروبي على نشر قوة بحرية وجوية قبالة السواحل الصومالية EU NAVFOR Somalia، مهمتها حماية الممرات البحرية جنوبي البحر الأحمر من هجمات القراصنة، وقد صادق وزراء خارجية الاتحاد على مشروع نشر القوة في اجتماع عقدوه بالعاصمة البلجيكية بروكسل، وافقت فيه ١٠ دول أوروبية على المساهمة في العملية التي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول/ ديسمبر

1. Resolution 1838, Security Council, SC/9467, 5987th Meeting ,7 October 2008, Department of Public Information, News and Media Division, New York.
2. NATO takes up piracy scourge, USA. TODAY; 12/2/2008.

٢٠٠٨م، ضمت القوة ٦ سفن حربية إضافة لعدد من طائرات الرصد البحري، وقد عين الاتحاد الأوروبي نائب الأدميرال البريطاني "فيليب جونس" قائداً للقوة المشتركة، ومقرها الدائم في "نورثوود" بإنجلترا[١].

رغم ذلك شهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م أكبر عدد من عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية، كان أبرزها في منتصف هذا الشهر، حينما قام القراصنة الصوماليون بواحدة من أكبر عمليات القرصنة في التاريخ، تمثلت بقيامهم بخطف ناقلة البترول السعودية العملاقة "سيريوس ستار" التي سبق أن أشرنا إليها.

وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٨٤٦)، ويقضي هذا القرار بالسماح للدول والمنظمات الإقليمية بدخول المياه الإقليمية الصومالية لمواجهة أعمال القرصنة والسرقة المسلحة في البحر، على أن يسري التفويض المنوح بموجب هذا القرار لمدة ١٢ شهراً.

وفي ١٦ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م أصدر مجلس الأمن الدولي، بالإجماع، القرار رقم (١٨٥١) يُجيز لمدة عام واحد القيام بعمليات عسكرية ضد القرصنة قبالة سواحل الصومال باستخدام الأراضي الصومالية عبر الاتفاق الموقع مع الحكومة الانتقالية، ومن ثم نجد أن هذا القرار يختلف عن القرارات السابقة (١٨١٦، ١٨٣٨، ١٨٤٦)؛ حيث إنه يأذن لأول مرة باستخدام الأراضي الصومالية لمكافحة القرصنة.

وقد دعا القرار، الذي يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جميع الدول والمنظمات الإقليمية التي تكافح القرصنة إلى إبرام اتفاقات أو ترتيبات خاصة مع البلدان المستعدة لقمع القرصنة، من أجل السماح بانطلاق مسؤولي تنفيذ القانون من تلك البلدان، خاصة بلدان المنطقة، لتيسير التحقيق مع القراصنة المعتقلين ومحاكمتهم، واشترط القرار أن تجري عمليات مكافحة القراصنة كلها بالاتفاق مع الحكومة الصومالية المؤقتة، وبالتعاون معها، وبإذن منها، وشجّع مجلس الأمن في قراره جميع الدول والمنظمات الإقليمية

1. http://www.navy.mil/search/display.asp?story_id=41920.

التي تكافح القرصنة على إنشاء آلية تعاون دولية لتكون نقطة اتصال بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وتُعنى تلك الآلية بجميع جوانب مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، وطالب المجلس الأمين العام أن يصدر تقريراً في موعد لا يتجاوز ٣ أشهر، يتضمن تفاصيل التوصيات التي ستصدر مستقبلاً بشأن سبل تحقيق أمن الملاحة البحرية والدولية قبالة سواحل الصومال على المدى البعيد، وطلب القرار، في فقرة أخرى، من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المتعاونة مع الحكومة الانتقالية في مكافحة القرصنة باتخاذ كل التدابير المناسبة، كاستخدام القوة العسكرية، بناءً على إخطار مسبق توجهه الحكومة الانتقالية في الصومال للأمين العام للأمم المتحدة، شريطة أن تتماشى تلك التدابير مع القانون الدولي والإنساني، وأذنَ المجلس للدول والمنظمات الإقليمية والدولية بمكافحة القرصنة، والسطو المسلح في البحر لمدة ١٢ شهراً ابتداءً من تاريخ القرار (١٨٤٦) الذي صدر في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م، قبل أسبوعين من القرار (١٨٥١)[١].

مشاركة أسيوية في قمع أعمال القرصنة

في أخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م أعطت الحكومة الصينية أوامرها الى مدمرتين وسفينة إمداد صينية للإبحار باتجاه خليج عدن؛ لتقديم الحماية للسفن التجارية الصينية، وسفن هونج كونج، وماكاو، وتايوان، وأي سفن أجنبية، بناءً على طلبها، بالإضافة إلى السفن التي تُقِلّ على متنها مساعدات إنسانية من هجمات القراصنة قبالة سواحل الصومال، لتكون بذلك المرة الأولى منذ قرون التي ترسل فيها بكين أسطولها إلى خارج بحر الصين الجنوبي، وقد وصلت سفن البحرية الصينية إلى خليج عدن يوم ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م، وتحمل البارجتان مروحيتين وقوات تدَخُّل خاصة[٢].

كانت البحرية الهندية قد أعلنت في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م أنها أغرقت سفينة قراصنة في خليج عدن مقابل الشواطئ الصومالية، وفي ١٣ كانون أول/ ديسمبر

1. Resolution 1851, Security Council, SC/9541, 6046th Meeting, 16 December 2008, Department of Public Information, News and Media Division, New York.

2. Chinese fleet to escort ships off Somalia; People's Daily, Beijing, December 26, 2008.

٢٠٠٨م أعلنت مصادر في البحرية الهندية أن إحدى قطعها البحرية الموجودة في خليج عدن تمكنت من اعتقال ٢٣ من القراصنة الصوماليين، خلال إحباط محاولة لاختطاف سفينة تجارية تحمل علم إثيوبيا قُبالة السواحل الصومالية، وقال مسؤول في البحرية: "إنهم عثروا على عدد من البنادق الرشاشة ومسدسات، إضافة إلى قنابل يدوية، وصناديق ذخيرة كانت بحوزة القراصنة ..."، وأضاف: "إنّ القراصنة كانوا يستقلون زورقين سريعين، ولدى محاصرتهما لسفينة تجارية تحمل علم إثيوبيا، بعث طاقمها نداء استغاثة التقطته قوات البحرية الهندية المرابطة على السفينة الحربية "ميسور" وتصدت للمهاجمين واعتقلتهم".

وتأتي عملية اعتقال القراصنة على يد قوات البحرية الهندية المتواجدة في خليج عدن في إطار التفويض الممنوح للدول البحرية من مجلس الأمن[١].

في ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨م أرسلت ماليزيا ثلاث سفن حربية إلى سواحل الصومال، تحمل على ظهرها جنوداً ومروحيات مقاتلة؛ للقيام بدوريات في خليج عدن بهدف حماية السفن التجارية من القراصنة الذين ينشطون في المنطقة، وكانت سفينتان ماليزيتان قد اختُطِفتا على يد القراصنة الصوماليين[٢].

وفي هذا السياق أيضاً أعلنت اليابان في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م أنها ستنشر وحدة من البحرية اليابانية قبالة السواحل الصومالية لحماية السفن التجارية، وفي أول مارس وصلت تلك الوحدة إلى المياه القريبة من تلك السواحل[٣].

أعمال القرصنة وأثارها على حرية أعالي البحار

تعكس حرية أعالي البحار حقاً إنسانياً أساسياً، يتمثل في حرية التنقل، والاتصال، والاستفادة المشتركة من الثروات التي وهبها رب العالمين للناس كافة، دون احتكار من

1. Indian Navy destroys Somali pirate ship, Daily mail, UK, 19 November 2008.
2. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7601000/7601518.stm.
3. Japan Says It Will Send Anti-Piracy Force to Somalia's Coast, The New York Times, January 28, 2009.

القوي، واحتقار للضعيف، وتعكس أيضاً حقيقة عملية أو تطبيقية تتمثل في استحالة الاستيلاء أو السيطرة التامة على أعالي البحار من قبل أي دولة مهما بلغت قوتها.

ولعل مبدأ حرية أعالي البحار هو أهم ما يميز المركز القانوني لتلك المناطق الحيوية عن غيرها من المناطق البحرية، ويُقصد به عدم خضوع أعالي البحار للاختصاص المُطلق لسلطة أي دولة، وعدم الاعتراف لأي دولة بأي حق حصري فيها، ومن ثم، فلسائر الدول أن تباشر مختلف الاختصاصات على البحار العالية، سواء كانت ملاحية، أو علمية، أو صيد، أو استخراج، أو تمرير أسلاك وأنابيب.

ويُعد مبدأ حرية أعالي البحار من المبادئ المستقرة في القانون الدولي بموجب العُرْف والمعاهدات الدولية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، وجاءت اتفاقية جينيف في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٥٨م، ثم اتفاقية الأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢م المنعقدة في خليج مونتيجو Montego Bay بجزيرة جامايكا، لتسجل هذا الحق بشكل عام وتفصيلي؛ حيث تقضي المادة (٨٧) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م في فقرتها الأولى أنّ أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، وتُمارس حرية أعالي البحار بموجب الشروط التي تبينها هذه الاتفاقية وقواعد القانون الدولي الأخرى، وقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م عدة واجبات تترتب على الدول من أجل تحقيق مبدأ حرية أعالي البحار، ولعل من أهم تلك الواجبات هو واجب التعاون في قمع القرصنة[1].

ونظراً لارتباط ذلك الواجب بموضوع البحث، فإننا سوف نتناوله مُفصّلاً؛ لبيان مدى مشروعية الترتيبات الدولية البحرية التي تجرى حالياً في البحر الأحمر وخليج عدن.

واجب التعاون في قمع القرصنة

تقضي المادة (١٠٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م بضرورة

1. United Nations Convention on the Law of the Sea; Signed at Montego Bay, Jamaica, 10 December 1982, The Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea, Office of Legal Affairs, United Nations.

تعاون جميع الدول، إلى أقصى حد ممكن، في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر يقع خارج ولاية أية دولة.

في هذا الصدد، يجب عدم الخلط بين أعمال القرصنة وبين أعمال السرقة والاختلاس العادية التي قد تتم على ظهر السفينة أو الطائرة الخاصة، حيث تفترض القرصنة ارتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص آو الأموال كنص المادة (١٠١) من اتفاقية ١٩٨٢م التي تشير إلى أعمال الاعتداء والحجز غير المشروع، وكل نهب يرتكب ضد سفينة، أو طائرة، أو أشخاص، أو أموال على ظهر السفينة أو الطائرة، أو الاشتراك في أي من الأعمال السابقة، أو التحريض على ارتكابها.

وقد عرفت المادة ١٠١ القرصنة Piracy على النحو التالي:

– أي عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة:

- أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز، أو أي عمل سلب يُرتكب من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجهاً ضد:
  ١. سفينة، أو طائرة، أو ضد أشخاص، أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.
  ٢. سفينة، أو طائرة، أو أشخاص، أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة.
- أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة، أو طائرة مع العلم بوقائع تُضفى على تلك السفينة، أو الطائرة صفة القرصنة.
- أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب)، أو يسهل، عن عمد، ارتكابها.

ورغم أن المادة (١٠١)، في تعريفها للقرصنة، قد ربطتها بالأعمال التي يرتكبها الأفراد انطلاقاً من سفن و طائرات خاصة، إلا أن المادة (١٠٢) قد أشارت إلى القرصنة التي ترتكبها أي سفينة حربية أو سفينة حكومية أو طائرة حكومية تمرّدَ طاقمها؛ حيث

تنص على: "إذا ارتكبت أعمال القرصنة المُعرفة في المادة (١٠١) سفينة حربية، أو سفينة حكومية، أو طائرة حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة عُدّت هذه الأعمال في حُكم الأعمال التي ترتكبها سفينة أو طائرة خاصة".

كما عرفت المادة (١٠٣) سفينة أو طائرة القرصنة Pirate Ship or Aircraft على النحو التالي: تُعَدُّ السفينة أو الطائرة سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لغرض ارتكاب أحد الأعمال المشار إليها في المادة (١٠١)، كذلك الحال إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استُخدمت في ارتكاب أي من هذه الأعمال، ما دامت تحت سيطرة الأشخاص الذين اقترفوا هذا العمل".

أما فيما يتعلق باحتفاظ سفينة أو طائرة قرصنة بالجنسية أو فقدها لها، نجد أن المادة (١٠٤) من اتفاقية ١٩٨٢م تُجيز احتفاظ السفينة أو الطائرة بجنسيتها رغم أنها أصبحت سفينة أو طائرة قرصنة، و تترك لقانون الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها تحديد أمر الاحتفاظ بالجنسية أو فقدها لها، لكن إذا كانت تلك المادة تنص صراحة على أن المركب أو الطائرة التي تتحول لقرصان تستطيع الاحتفاظ بجنسيتها، وإذا كان القرصان لا يفقد بالضرورة جنسيته لقيامه بالقرصنة، فمن المؤكد أنه يفقد الحق في الحماية الذي تملكه الدولة، ويحق للدولة التي ارتُكبت ضدها القرصنة معاقبته طبقاً لقوانينها، وقواعد القانون الدولي.

وقد أجازت المادة (١٠٥)، من الاتفاقية المذكورة، لأي دولة الحق في ضبط ومعاقبة سفينة أو طائرة قرصنة Seizure of a pirate ship or aircraft ؛ حيث نصت على التالي: "يجوز لكل دولة في أعالي البحار، أو أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة، أن تضبط أية سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أُخذت بالقرصنة، وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص، وتضبط ما فيها من الممتلكات، ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقرر ما يُفرض من العقوبات،

كما لها أيضاً أن تُحدد الإجراء الذي يُتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات، مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن نية".

وإذا كان الغرض من النص السابق هو تحقيق مبدأ حرية أعالي البحار، وحرصاً على عدم اتخاذ هذا النص كذريعة لتعطيل الملاحة وتوقيف أو الاستيلاء على السفن المارة بشكل يضعنا أمام حالة "قرصنة دولة"، جاءت المادة (١٠٦) لتضع مسؤوليات على الدول التي تقوم باحتجاز السفن دون مبررات كافية لشبهة القرصنة؛ حيث نصت على التالي: "عندما تُضبط سفينة أو طائرة بشبهة القرصنة دون مبررات كافية، تتحمل الدولة التي قامت بعملية الضبط إزاء الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة جنسيتها مسؤولية أي خسائر أو أضرار يسببها هذا الضبط".

ولهذا السبب أيضاً حصرت الاتفاقية عملية ضبط القراصنة على السفن والطائرات الحربية، أو التي تحمل علامات واضحة تدل أنها في خدمة حكومة، ونصت المادة (١٠٧) على: "لا يجوز تنفيذ عملية الضبط بسبب القراصنة إلا عبر سفن حربية أو طائرات عسكرية، أو التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية، ومأذون لها بذلك"[1].

ومن خلال التناول السابق، يتضح أن تلك الترتيبات والأعمال الحربية التي تجرى الآن في منطقة البحر الأحمر تُعد، من وجهة النظر القانونية الدولية، أعمالاً مشروعة تتفق مع ما جاء في الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام ١٩٨٢م، فضلاً عن كونها تأتي في إطار توافق دولي بموجب قرارات دولية صادرة من مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة، بالطبع لا يستطيع أحد أن يشكك في مشروعية تلك الإجراءات بما فيها استخدام أراضي بعض دول المنطقة بهدف مكافحة القرصنة، لاسيما أن ذلك يتم بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع حكومات تلك الدول.

---

1. Ibid.

ثالثاً: الأطراف المستفيدة من تنامي ظاهرة القرصنة

يثير تزايد وتيرة أعمال القرصنة البحرية في خليج عدن خلال الأشهر الماضية علامات استفهام كثيرة، ويبدو أن ثمة أجندة خفية تقف وراء هؤلاء القراصنة الذين ربما أوجدوا بأعمالهم الخطرة مبرراً لتكثيف الوجود العسكري الأجنبي، ورغم عدم وجود أدلة مادية ملموسة لتورط دولة بعينها في دعم أعمال القرصنة، إلا أن هذا لا ينفي وجود أطراف وقوى تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من تلك الظاهرة، وفي هذه الجزئية سوف نتناول أهم تلك القوى، ويأتي على رأسها الولايات المتحدة، وإسرائيل، ثم أثيوبيا، كذلك سنتناول أيضا موقف الدول العربية، لاسيما المطلة على البحر الأحمر.

أ.أمريكا والقوى الكبرى

تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بمنطقة القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة، وذلك في إطار أهمية منطقة القرن الإفريقي جغرافياً واستراتيجياً، باعتبارها منطقة مهمة لعبور التجارة الدولية، وبصفة عامة، بقدر ما يكتسي القرن الإفريقي من أهمية شديدة، فإن الصومال له أهمية خاصة في تلك المنطقة، فهو الذي يمتلك أكبر ساحل على المحيط الهندي، ولأن الولايات المتحدة هي التي تشرف على مناطق إنتاج ونقل النفط في دول الخليج العربي، وأسباب أخرى عقائدية وسياسية، كل هذا دفع الولايات المتحدة إلى السعي بأن تحل محل النفوذ الفرنسي والإيطالي في القرن الإفريقي، لجعل تلك المنطقة منطقة نفوذ وقواعد عسكرية أمريكية للتحكم بها عبر بوابتها ومداخلها، إضافة إلى ما يتيحه ذلك من قدرة أمريكية على حصار الدول العربية المطلة على البحر الأحمر لحماية المصالح الأمريكية إذا حدثت تغيرات جذرية في إحدى تلك الدول، ناهيك عما يحققه ذلك من أمن للكيان الصهيوني، فالتدخل الأمريكي في المنطقة كان دائماً يصب في خانة دعم إستراتيجية الكيان الصهيوني، حتى وإن كان يهدف إلى خدمة المصالح الأمريكية في المقام الأول.

قفز الاهتمام الأمريكي بتحقيق نوع من النفوذ في الصومال إلى مرحلة متقدمة في

بداية التسعينيات من القرن الماضي، في إطار اهتمامها المتزايد بمنطقة القرن الأفريقي عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، لذا ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢م أطلقت الولايات المتحدة عملية أطلقت عليها اسم "إعادة الأمل"، وقادت واشنطن قوة دولية ضمت ٣٨ ألف جندي بينهم ٢٨ ألف أميركي، وفي أيار/ مايو ١٩٩٣م تولت الأمم المتحدة قيادة العمليات في إطار مهمة أُطلق عليها "عملية الأمم المتحدة في الصومال UNOSOM".

وفي ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩م اضطرت القوات الأمريكية للانسحاب من هناك بعد مقاومة الصوماليين لها بعنف، مع انسحاب القوات الأمريكية من الصومال، ورغم ثبات الأهداف الإستراتيجية للإدارة الأمريكية في التعامل مع قضية القرن الإفريقي، إلا أن أسلوبها قد تغير في التعامل مع هذه القضية، فقد ظل تحقيق نفوذ أمريكي على حساب نفوذ فرنسا وايطاليا في القرن الإفريقي، وفي أفريقيا عموماً، هدفاً أمريكياً ثابتاً، وكذلك السيطرة على المنافذ البحرية في القرن الإفريقي أيضاً، ولذلك لا تزال الصومال هدفاً أمريكياً.

نتيجة فشل التدخل العسكري الأمريكي السابق في هذا البلد، فضلاً عن التورط الأمريكي في العراق وأفغانستان، كان هناك ضرورة للبحث عن دولة إقليمية تحقق الأهداف الأمريكية، ولأسباب تاريخية، وأخرى تتعلق بالقدرات العسكرية، كانت تلك الدولة هي أثيوبيا، حيث شكل غزو إثيوبيا لأراضي الصومال في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م فصلاً جديداً من فصول التدخل الإثيوبي في الشأن الصومالي، وهو تدخل يمتزج في أسبابه المحلي بالإقليمي والدولي، حيث قدمت واشنطن دعماً استخباراتياً للقوات الإثيوبية التي اجتاحت الصومال، واستولت مع قوات الحكومة الانتقالية على مقديشو، وفي الثامن من كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧م تدخلت القوات الأميركية مباشرة للمرة الثانية في الصومال بقصف جوي لما وصفته بأنه مواقع للقاعدة في جنوب الصومال.

في هذا السياق أيضاً، يُذكر أن الولايات المتحدة كانت قد قرّرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٧م إنشاء قيادة أمريكية لقيادة إفريقيا "أفريكوم"، وهي تتشكّل حاليًا، ومن المقرر أن يكون مركزها جيبوتي أو إثيوبيا، وسيكون بها سيطرة عسكرية كاملة بهدف محاربة الحركات الإسلامية في المنطقة عن طريق تمديد إستراتيجيتها التي أطلقتها تحت عنوان "الحرب على الإرهاب"[1]، ولعل الهدف الثاني في المخطط الأمريكي للسيطرة على البحر الأحمرهو وضع اليد على أماكن منتظرة للنفط الواعد في السودان وفي أماكن أخرى بالمنطقة، بعدما تردّدت دراسات وأبحاث عن أن النفط الخليجي سينقرض بعد عقدين فقط، وهو ما جعلها تفكّر في النفط السوداني كبديل استراتيجي.

إضافة إلى هذه الأهداف الأمريكية الواضحة في المنطقة، فقد كان لأمريكا كثير من المخاوف، ولعل أهمها مخاوف ازدياد نفوذ المحاكم الإسلامية المتهمة بإيواء عناصر من القاعدة، رغم أنه لم يكن هناك أي دليل مادي على هذا، وكانت خشية أمريكا تتركز في احتمال أن تصبح المحاكم الإسلامية طالبان جديدة، وأن تصبح الصومال مرتعاً لعناصر القاعدة، ورغم أن الرئيس الصومالي الحالي شيخ شريف شيخ أحمد كان يَشغل رئيس المكتب التنفيذي للمحاكم، إلا أن تعامل الغرب والولايات المتحدة معه يمكن النظر إليه في إطار محاولة احتواء تلك القوة الجديدة، بعدما فشلت الولايات المتحدة عبر أثيوبيا في القضاء عليها، لاسيما بعد أن تمكنت المحاكم من تثبيت أمر واقع في الصومال، ونجاحها في القضاء على أمراء الحرب، وسيطرتها على معظم أراضي الصومال.

ويبدو أنّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في هذه المنطقة من القرن الأفريقي، قد عزز اتهامات البعض للولايات المتحدة بأنّها افتعلت أزمة القرصنة كمبرر لتعزيز تواجدها هناك، لإحكام سيطرتها على أهم الممرات البحرية، فرغم هذا التواجد الأمريكي والأجنبي ازدادت عمليات القرصنة، وهذا ما يدفع إلى القول بأن القوات

1.http://www.swissinfo.org/ara/politics/foreign_affairs.html?siteSect=1521&sid=9157810&cKey=1212749187000&ty=st

الدولية المتواجدة لا تسعى إلى محاربة القرصنة، بدليل أن البارجة البحرية الأمريكية "ماوتت ويند" المتواجدة في المياه الإقليمية تحمل ١٣٠٠ فرد، وهو عدد كبير يكفي لغزو دولة افريقية وليس لمحاربة القرصنة، ولو كانت ذلك فعلاً لتمكنوا من القضاء على القراصنة الذين لا يزيد عددهم عن ١٠٠٠ شخص، وهذا ما يؤكد الآراء التي تذهب إلى أن ظاهرة القرصنة الدولية في خليج عدن ليست عشوائية، وأنّ هناك أمور تُحاك تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة موجهة أساساً ضد اليمن، قد يليه السودان.

ب.القرصنة والدور الإسرائيلي

هناك أصابع كثيرة تشير بالاتهام إلى إسرائيل كعنصر فاعل في مشكلة القرصنة قرب السواحل الصومالية وخليج عدن، ورغم عدم وجود أدلة واضحة تؤيد تلك الاتهامات، إلا أنّ ذلك لا ينفي دوراً ما لإسرائيل في هذه المشكلة التي اقتربت إلى حد الأزمة، فالمتابع لجرائم القرصنة المتزايدة يلمس بوضوح أنها ما كانت لتتم دون دعم استخباراتي وتكنولوجي، حيث بدت معظم عمليات القرصنة التي حدثت خلال العامين الأخيرين وكأنها من تدبير مخابرات محترفة، وإلا كيف يستولي قراصنة بأسلحة عادية على سفينة أوكرانية محملة بكمية كبيرة من السلاح الثقيل؟ وكيف نجح القراصنة في رصد وتوقيف السفينة الأوكرانية؟ بالطبع هذا يتطلب امتلاك أجهزة ملاحية فائقة التطور تمكنهم من الرصد والتحكم.

هناك لغز ليس من الصعب حله تجاه ما يحدث، فكما سبق أن ذكرنا تشير التقارير عن تطور نشاط القراصنة إلى استخدامهم رادارات وأجهزة حديثة تتصل بالأقمار الصناعية لتتبع السفن، كما يستخدم القراصنة زوراق سريعة جدا تعمل انطلاقا من "سفينة أُم"، ويملكون أيضاً أسلحة رشاشة، وقاذفات قنابل يدوية، وقاذفات صواريخ، وهواتف تعمل بنظام "الدي بي اس" وبالأقمار الاصطناعية، وكل هذه الأمور ليست بعيدة بشكل مباشر أو غير مباشر عن الموساد الإسرائيلي.

يُضاف إلى ذلك أن معظم تلك العمليات تنطلق مما يُسمى بجمهورية "بونت لاند"

التي تقع شمال شرقي الصومال، والتي أعلنت انفصالها من جانب واحد عام ١٩٩٨م، علماً بأن تلك الدويلة التي ينطلق منها القراصنة تحظى بدعم إسرائيل وإثيوبيا بشكل أساس.

لعل اهتمام إسرائيل بإيجاد موطئ قدم لها في الصومال، بعد اريتريا وأثيوبيا، لا يرجع إلى تمتع الصومال بثروات نفطية أو كنوز تحت الأرض، ولكن بسبب أنّ الصومال هو بحكم موقعه الجغرافي بوابة تفتح على المحيط الهندي والخليج العربي؛ أي أنه يتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي تسعى إسرائيل لتأمينه مما تسميه خطر تواجد قوى أصولية إسلامية، كما أن إسرائيل تخشى أن تؤدي سيطرة الإسلاميين على الحكم في تلك الدولة إلى تهديد الملاحة المتجهة الى إسرائيل على غرار ما حدث في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م، فضلاً عما قد يمثله من تهديد لأمن حليفتها إثيوبيا بتشجيع مسلمي إثيوبيا على التمرد.

وبمنطق البحث عن المستفيد من انتشار تلك العمليات، نجد أن معظم أو كل النتائج والثمار تصب في خدمة المصالح والإستراتيجية الصهيونية.

يبدو أنّ تجربة إغلاق مصر لمضيق باب المندب قبيل ساعات من حرب أكتوبر، وتمكن مصر آنذاك من تحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية، ما تزال حاضرة بشدة في الذهنية الإسرائيلية، وقد مثّل انتشار عمليات القرصنة فرصة لإسرائيل لتكثيف التواجد الأجنبي والغربي في البحر الأحمر؛ لإحداث حالة أشبه بحالة الحصار البحري للدول العربية المطلة عليه، بل وتوفير أجواء تسمح بالتدخل في تلك الدول لاسيما السودان واليمن، علماً بأن مكافحة القرصنة، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لا تعني تواجد قوات بحرية فقط وإنما قوات جوية أيضاً، ما يجعل التواجد الدولي غير قاصر على المياه الإقليمية، كما إنّ أي قوات دولية ستوجد في المنطقة ستكتسب حقوقاً قد تستغلها في أمور أخرى بخلاف تأمين الملاحة، فهذا الوجود الغربي سيُفضي إلى قيام تلك السفن الحربية بتفتيش السفن المتجهة إلى الدول العربية، سواء بمبرر أو دون مبرر، وإجهاض

فرص تلك الدول في الحصول على أسلحة من الخارج، سواء من روسيا أو الصين أو كوريا الشمالية أو إيران، ناهيك عما أحدثته تلك الحالة من تأثير سلبي على حركة الملاحة في قناة السويس.

ولعل استفادة إسرائيل من تكثيف التواجد الغربي في البحر الأحمر هو أمر يتعلق بكونها لا تمتلك سوى عدة أميال في إيلات "أم الرشراش" على شاطئ البحر، لا تتيح لها ممارسة دور القوة البحرية، أو تأمين الإمداد في حالتي السلم والحرب، وقد تعاظم القلق الإسرائيلي بعد قيام مصر بإغلاق مضيق باب المندب أثناء حرب أكتوبر١٩٧٣م، وتحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية، ناهيك عن قيام مصر قبل ذلك بإغلاق مضيق تيران عام ١٩٦٧م، فضلاً عن حقيقة أنّ استمرار المرور الصهيوني في قناة السويس هو أمر مرهون باستمرار العلاقة بين مصر وإسرائيل على صورتها الحالية، وبالطبع ليس هناك ضمانات حقيقية لاستمرار هذا الحال في ظل الطبيعة المتغيرة التي تتسم بها العلاقات الدولية.

كانت إسرائيل قد أعدت عام ١٩٨٠م مشروعاً لحفر قناة "البحرين"، لتصل بين البحر الأحمر والبحر الميت، كخطوة أولى نحو إنشاء الجزء الثاني من القناة التي ستسير غرباً لتصل إلى البحر المتوسط عند منطقة حيفا، وبالتالي إيجاد قناة موازية لقناة السويس، وقد اتخذ هذا المشروع بعداً جديداً بعد توقيع إسرائيل اتفاقية وادي عربة مع الأردن، ولّما كانت معظم آراء الخبراء الاستشاريين ترى أنّ تلك القناة لن تنجح في أن تكون قناة بديلة لقناة السويس التي تحتل أهمية خاصة لحركة الملاحة البحرية، لذا فإن التأثير السلبي على الملاحة في قناة السويس بات من الأمور الملحة أمام إسرائيل، فمن شأن ذلك أن يدعم مشروعها المزمع، وفي نفس الوقت يضعف من الاقتصاد المصري الذي يعاني أصلاً من مشاكل عدة، ويقلل من أهمية الدور الجيوسياسي الذي تحتله مصر بسبب قناة السويس.

بقيت نقطة أخرى بشأن الدور الإسرائيلي، فتصاعد أعمال القرصنة يصب في خانة تشويه صورة العرب والمسلمين بتهم "الإرهاب" والقرصنة، فمنذ أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م زادت صورة العرب سوءاً على الصعيد الدولي، وتم وصفهم

"بالإرهاب"، وتم التغاضي على الإرهاب الإجرامي الصهيوني، وامتدت صورة العرب السيئة لتشمل المسلمين، فبعد القاعدة وطالبان جاء الدور على حزب الله وحماس، وأخيراً جاء دور الصومال بظهور القرصنة الصومالية، ليصبح العرب والمسلمون ليس فقط إرهابيين وقتله، بل لصوصاً وقراصنة أيضاً.

جـ.أثيوبيا

بصرف النظر عن توجه الحكم السائد في أثيوبيا، فقد عمدت دوماً الى محاولة جعل الصومال ضعيفاً مفككاً، فصومال قوي سيدعم بالتأكيد حركات المعارضة العرقية والدينية في أثيوبيا ذاتها، وذلك بحكم الثأر التاريخي بينهما والصراع التاريخي على إقليم أوجادين، علاوة على أن التنسيق بين السودان والصومال، واللذين يجمعهما العرق العربي، يمكن أن يشكل محوراً إسلامياً إفريقياً ضاغطاً عليها، ولم تُخفِ أثيوبيا قلقها من أي تقارب سوداني صومالي، لذا كانت من أكثر المستفيدين من زوال الدولة الصومالية وتفتتها إلى عدة دول بعد سقوط حكومة "بري"، حيث لم يعد أمامها خصم يمتلك جيشاً منظماً يطالب بحقوق تاريخية ويدعم جماعات مسلحة تسعى لهذا الغرض.

من أجل ذلك، دعمت أثيوبيا ما يسمى بجمهورية "بونت لاند" التي تقع شمال شرقي الصومال، والتي أعلنت انفصالها من جانب واحد عام ١٩٩٨م، كما راهنت رهاناً خاسراً على الحكومة الصومالية الانتقالية الموالية لها بقيادة عبد الله يوسف، الذي تم تنصيبه بضغط إثيوبي عام ٢٠٠٤م، فقد مُنيت تلك الحكومة الانتقالية بخسائر كبيرة في مواجهتها مع قوات المحاكم الإسلامية، أدت إلى فقدانها لنفوذها في معظم مناطق الصومال، وحينما أيقنت "أديس أبابا" أنّ الأمور سوف تفلت من يدها إلى فترة قد تطول، قررت أن تدخل بقواتها المسلحة بصورة مباشرة لتحسم الصراع عسكرياً لصالحها، ولصالح حليفتها الحكومة الانتقالية التي طلبت منها المساعدة، وقد تطورت الأمور ميدانياً بسرعة غير متوقعة، وقررت المحاكم الإسلامية أن تُحوِّل طبيعة المعركة إلى حرب عصابات ضد الحكومة الانتقالية وضد إثيوبيا، الأمر الذي ينذر بطول أمد القتال وبعودة أجواء

الصراعات والحروب مرة أخرى بعد أشهر نعم فيها الشعب الصومالي بالأمن الذي افتقده لأكثر من ١٥ عاماً.

شيخ شريف شيخ أحمد ورئاسة الصومال

هناك حقيقة يعكسها الواقع الصومالي تؤكد أنّ أي جهود حقيقية لمكافحة القرصنة قرب السواحل الصومالية لا يمكن أن تؤتي ثماراً حقيقية إلا في ظل حكومة صومالية قوية، قادرة على حماية سواحلها ومنع القرصنة، فالجهود العسكرية ضد القرصنة بصفة مجردة لن تكون بالغة التأثير، فرغم هذا التواجد الدولي لا تزال أعمال القرصنة في تزايد.

الآن، وبعد تولي "شيخ شريف شيخ أحمد" رئاسة الصومال، وهو الذي كان رئيساً للمكتب التنفيذي للمحاكم الإسلامية، وتلقيه التهاني من الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما"، وتهاني الجامعة العربية ومعظم الدول العربية المعنية بقضية القرن الإفريقي، وكذا من الكثير من الدول الأوروبية، علاوة على أنه استقبل من القذافي الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، كل هذا يشير أنه يلقى دعماً من أطراف كثيرة على رأسها الاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، البعض ينظر إلى تلك التغيرات بأن الصومال على أعتاب مرحلة جديدة، يمكن أن تحقق له الاستقرار، ويستعيد الشعب الصومالي تماسكه، وأمنه، ووحدة أراضيه.

قد تكون تلك الرؤية صحيحة، ولكن من جانب أخر قد يؤدي هذا التوجه الأمريكي الجديد تجاه المحاكم الإسلامية إلى ظهور حركات منافسة أكثر راديكالية، بحجة أن هذه المحاكم والرئيس الصومالي باتوا جزء من المشروع الأمريكي للهيمنة على الصومال ومنطقة القرن الأفريقي، لاسيما بعد اختيار "شيخ أحمد" للدبلوماسي "عمر عبد الرشيد شرماركي" لمنصب رئيس الوزراء، وقد وُصفت الخطوة بأنها تهدف إلى الحصول على دعم الغرب، والأمم المتحدة التي رعت اتفاقا للسلام بين الحكومة الصومالية الانتقالية والجناح الذي كان يتزعمه" شيخ شريف أحمد" في تحالف إعادة التحرير، فرئيس الوزراء الجديد تلقى تعليمه في الولايات المتحدة، وتقلد، أيضاً، عدداً من المناصب في

الأمم المتحدة في دارفور وسيراليون، وهو نجل "عبد الرشيد علي شرماكي" آخر رئيس منتخب ديمقراطياً، والذي اغتيل عام ١٩٦٩م قبيل تولي سياد بري، وكان "شرماركي"،الابن، يقيم في الولايات المتحدة، كما أنه حاصل على الجنسية الكندية[١].

ويبدو أن رفض المعارضة الإسلامية الأكثر تشدداً، وفي مقدمتها حركة شباب المجاهدين، الاعتراف بشرعية الرئيس شريف ما لم يتم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل تام في الصومال قد بات يصب في هذا السياق، رغم تجاوب "شيخ شريف شيخ" أحمد مع هذا المطلب، وإعلانه الموافقة على تطبيق الشريعة، ففي ٣١ مارس ٢٠٠٩م صرح الرئيس الصومالي "شريف شيخ أحمد" قائلاً: "لقد طلب مني الوسطاء تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد وقد وافقت على ذلك"، ورغم أنه كان يتعين الحصول على موافقة البرلمان الصومالي على الاتفاق الجديد بين شريف والمعارضة الإسلامية قبل أن يصبح ساري المفعول، إلا أن شيخ شريف قال إنه لا يوجد مشكلة من طرف حكومته إذا كان الشعب يريد أن يُحكم بالشريعة الإسلامية، وفي ١٨ نيسان/ابريل وافق البرلمان الصومالي بالإجماع على تطبيق الشريعة الإسلامية[٢].

رابعاً: مخاطر تدويل أمن البحر الأحمر على الأمن الإقليمي العربي

لعل العامل الذي لا يقل خطورة عن مشكلة القرصنة هو تلك الأجواء أو الإجراءات التي قد تترتب على عملية مكافحة القرصنة، فهناك واقع جديد بدأت تتكشف ملامحه يتمثل في مخاطر التدويل وتحكم أطراف معادية في الملاحة في البحر الأحمر، أو اكتسابها حقوقاً في المنطقة بتقنين أوضاع ومبادئ جديدة سوف يُساء استخدامها، بلا شك، وستكون على حساب حقوق وأمن وسيادة الدول العربية، وتؤدي إلى زيادة التواجد العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة القرصنة، لاستخدامه في الضغط على دول المنطقة لخدمة المصالح الأجنبية لاسيما الإسرائيلية.

1.http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7889000/7889748.stm

2.http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/3/1/sharia.law/index.html

فتدويل المشكلة سيؤدي إلى مشاركة إسرائيل في أعمال المكافحة، وهذا ما يلقى تأييداً من الولايات المتحدة، وسيُستخدم كذريعة لنشر وبقاء القوات الأجنبية في القرن الأفريقي لاسيما الأمريكية والإسرائيلية، مما يؤثر على أمن الدول العربية ...، وقد يؤدي هذا التواجد العسكري الأجنبي في البحر الأحمر إلى مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فضلاً عن الحصار البحري لتلك الدول، والقضاء على فرصة حصولها على أي أسلحة من الخارج، واعتراض سفنها دون مبرر شرعي.

ويبدو أن القرار رقم (١٨٥١) قد جاء ليسدل ستاراً من الشرعية على التدخل الأجنبي في المنطقة، وهنا، لابد للمرء أن يتساءل: أين دول هذه المنطقة؟ وأين جامعتها العربية مما يحدث في منطقة الصومال وما حولها؟ لقد وفّر هذا أكثر من ذريعة للتدخل في دولة عربية، ومهّد إلى التدخل في دول عربية أخرى، مما يدفعنا إلى البحث عن الدول العربية وموقعها من الإعراب أمام هذا التحدي، بل يدفعنا إلى البحث دور عن الحكام والحكومات التي تتشدق كثيراً بمقولات الأمن القومي!

موقف الدول العربية المطلة على البحر الأحمر

هناك سبع دول عربية مطلة على البحر الأحمر هي: مصر والسودان والصومال وجيبوتي واليمن والسعودية والأردن، إضافة إلى إريتريا التي حصلت مؤخراً على وضع مراقب في الجامعة العربية، ورغم أنّ كل الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على علم بأبعاد هذا الخطر على أمنها القومي ومستقبلها الاقتصادي، إلا أن التحركات العربية لمواجهة ذلك لم ترقَ إلى مستوى هذا الحدث، ورغم أن المصالح العربية في البحر الأحمر هي مصالح إستراتيجية تُعد من أهم مقتضبات الأمن القومي العربي، إلا أن الدور، بل حتى الموقف العربي تجاه تلك الحالة، مازال حتى الآن يتراوح بين الغياب والغيبوبة، كما كان شأنه بالنسبة لعملية تآكل أو تحلل الدولة الصومالية منذ سقوط نظام "سياد بري"، وإذا كان الناتو والأوروبيون قد بادروا إلى إنشاء قوة أوروبية للعمل في خليج عدن، ناهيك عن الدول التي جاءت من أقصى الأرض بمشرقها ومغربها، فقد كان من الأولى أن تبادر

الدول العربية المطلة على البحر الأحمر إلى وضع إطار عمل جماعي بحري لحماية المصالح العربية.

وإذا كان هذا هو حال الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، فلم يكن بمستغرب أن تظل الجامعة العربية على سمتها العجيب أو صمتها المريب، بدءاً من التدخل الأمريكي في الصومال بداية التسعينات، مروراً بالاحتلال الإثيوبي، وانتهاءً بمشكلة القرصنة الحالية، فرغم أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توجب على كل الدول ذات المصلحة أو التي لديها قدرة إرسال سفن حربية والتعاون في القضاء على القرصنة، ورغم أن جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن بشأن مشكلة القرصنة تناشد الدول والمنظمات على إرسال سفن للقضاء على تلك الظاهرة، إلا أن العرب وجامعتهم قد بدوا في حالة من اللامبالاة، وكأن ما يحدث لا يعنيهم ولا يهدد أمنهم، أو أن هذه المشكلة تقع في بلاد الأسكيمو!

الدولة الأكثر تضرراً من هذا الوجود العسكري الأجنبي في خليج عدن هي اليمن، وتليها السودان، فهناك مخاوف من أن تتغير مهمة القوات الأجنبية من ملاحقة القراصنة إلى تهديد الأمن القومي لليمن والسودان لأسباب ليست خافية؛ فعمليات القرصنة أثرت بشكل مباشر على السودان حيث البحر الأحمر هو المنفذ البحري الوحيد له، ومن ثم فإن السودان أمام حقيقة مفادها أن أمن البحر الأحمر جزء من أمنه، ففي ظل عمليات القرصنة سيؤدى ذلك إلى خسائر اقتصادية، حيث سترتفع تكلفة نقل النفط، كما سيأخذ مدة أطول إذا ذهب عن طريق رأس الرجاء الصالح، مما سيؤدى بدوره إلى ارتفاع ثمنه.

الغريب أن هناك جهازاً أو مجلساً عربياً اسمه مجلس السلم والأمن العربي، صدر قرار بإنشائه في قمة الخرطوم في آذار/ مارس ٢٠٠٦م ودخل المجلس حيز الوجود في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧م.

مسلك هذا المجلس المغمور لم يشذ عن مسلك أُمه الجامعة، فقد عقد مجلس السلم والأمن العربي اجتماعين في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر و٤ تشرين الثاني/ نوفمبر

٢٠٠٨م، في دورة غير عادية بمقر الجامعة العربية في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين لدى الجامعة، لمناقشة ظاهرة القرصنة أمام السواحل الصومالية، وأصدر بيانا طالب فيه ضرورة احترام سيادة الصومال ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه! والإدانة الكاملة لحوادث القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية للصومال أو أعالي البحار قبالة السواحل الصومالية! وأوصى المجلس بضرورة تعزيز التعاون مع الحكومة الانتقالية الصومالية، ورفض أي محاولات تستهدف تدويل منطقة البحر الأحمر، وتشكيل فريق قانوني من قبل الأمانة العامة لدراسة الجوانب القانونية للموضوع! والنظر في ما إذا كانت هناك حاجة لإعداد اتفاقية عربية لقمع أعمال القرصنة[١]!

المعطيات الحالية تشير إلى أن العرب قد قنعوا بدور المتفرج لما يحدث في البحر الأحمر، والبقاء خارج سياق الحدث دون أي إرادة أو قدرة حقيقية لحماية أنفسهم أو أمنهم، وأن السياسات العربية لم تعد تعرف مفهوم المناطق والمجالات الحيوية، أو ما كان يُسمى بالخطوط والدوائر الحمراء.

لقد كانت الهند أكثر وعياً وسبقاً في إدراك خطورة ظاهرة القرصنة والاستعداد لها من البحرية الهندية، فقد عقد معهد دراسات الدفاع الهندي مؤتمراً عن الأمن والسلام في غرب آسيا عام ٢٠٠٤م، وكان من بين بنوده مناقشة القرصنة في البحار، وشارك فيه ضباط وخبراء هنود في الإستراتيجية والأمن البحري، لذا تجاوبت الهند مع قرارات مجلس الأمن وأرسلت قطعتين بحريتين إلى خليج عدن قرب السواحل الصومالية، وعندما وقعت محاولات للاعتداء على سفن هندية بالمحيط الهندي وخليج عدن تصدت لها البحرية الهندية، وقتلت القراصنة، وأسرت بعضهم، في حين أننا في المنطقة العربية في حالة غياب عن الفكر والتخطيط الاستراتيجي، رغم أنّ هذا يقع على حدودنا، ويعكس أو يجسد مخاطر أمنية بالغة، فقد كان من المتوقع والمنطقي أن تكون مهمة مكافحة القرصنة

[1].جريدة الرياض، الرياض، ٢٧ أكتوبر٢٠٠٨، العدد١٤٧٣٥.

هي في المقام الأول مهمة الدول العربية المطلة على ساحل عدن والبحر الأحمر، ولعل هذا الفارق بين موقفنا وبين موقف الهند يعكس بلا شك غياب الرؤية والتخطيط الإستراتيجي لدى العرب.

كيفية التعامل العربي مع الأزمة الراهنة

تركت عمليات القرصنة التي تقع في البحر الأحمر تأثيرها الاقتصادي السلبي على قناة السويس وأهميتها الحيوية، رغم نفي المسؤولين في بداية الأمر، فقد شكلت ضربة كبيرة للملاحة في قناة السويس، والمفروض أن يكون لمصر دور أكبر في مكافحة عمليات القرصنة في هذا المجرى المائي الملاحي الحيوي، لذا يصبح لزاماً على مصر ألا تترك الأمر للغير منفرداً في تقرير الأوضاع في الصومال، وأن تبادر بلعب دور كبير، لا سيما بعد أن انتقلت التهديدات الموجودة في الصومال "من البرّ إلى البحر".

ويستلزم أيضاً من الدول العربية سرعة التحرك والمشاركة في مكافحة عمليات القرصنة، وتأمين حركة الملاحة التجارية في البحر الأحمر، وعدم ترك المجال للغرب منفرداً.

إنّ تعامل دول المنطقة بجدية لم يعد يحتمل التلكؤ بعد أن برزت تقارير تتحدث عن مطالب أمريكية لبناء قواعد ثابتة قرب خليج عدن، أو التواجد الدائم في المياه الإقليمية عبر اتفاقيات، وكلها من الأمور التي تنذر بضياع ما تبقى من مظاهر سيادة عربية.

إنّ أولى التحركات الضرورية هي تحرك الدول التي لديها قدرة مثل السعودية ومصر ودول الخليج العربية واليمن، لبناء قوة تعمل بإرادة وقيادة موحدة، لحماية خليج عدن، والساحل الشرقي لأفريقيا، ومدخل البحر الأحمر، ومدخل الخليج العربي من أي أعمال قرصنة أو تهديدات قادمة، تعتمد في الأجل القصير على مواجهة القرصنة بتدمير الموانئ الخاصة بالقراصنة، وتسيير دوريات بحرية مشتركة يتم التعاون في تسييرها وتمويلها بين مصر والسعودية واليمن، لفرض الأمن في خليج عدن والقضاء على كل أشكال القرصنة، على أن يليه أو يتزامن معه تحرك آخر يرمي إلى التعامل مع جذور تلك

المشكلة، يتمثل في التواجد العربي في الصومال ومساندة الشعب الصومالي بأساليب عدة، ومساعدته على استعادة دولته ووحدته وسيادته، وانتشال أبنائه من هوّة الفقر المريعة، حتى يتم إنهاء الوضع الرّاهن لهذا البلد العربي.

ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها

سعد بن نامي*

في العشرين من شهر يناير من عام ١٩٩٧م تم الإعلان عن ترشيح محمد خاتمي مرشحاً لرئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية السابعة، وذلك من خلال التأييد الذي حظي به من تجمع رجال الدين المناضلين إلى جانب مكتب تعزيز الوحدة الممثل للحركة الطلابية في إيران، وبدأ خاتمي حملته الانتخابية التي انتهت به إلى الفوز على منافسه ممثل التيار المحافظ ناطق نوري في يوم الانتخابات الثالث والعشرين من أيار/ مايو١٩٩٧م.

كيف تزعم الرئيس محمد خاتمي حركة الإصلاح

يؤكد بعض المراقبين أن رموز الإصلاحيين هم أولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، ومنهم من شارك في حكومات سابقة، ومن بينهم من كان ممثلا للخميني أو مندوبا له في أكثر من هيئة أو مؤسسة، ولا يعني ذلك أنهم يمثلون تيارا واحدا أو أنهم متفقون على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح؛ بل إنهم كانوا يمثلون حوالي ١٨ حزبا أو منظمة، مَثَّل «محمد خاتمي» فيها دور الرمز وليس القائد، وكانوا يمثلون ثلاثة اتجاهات أساسية، الأول الاتجاه الإسلامي "المعتدل"، والثاني الاتجاه الأكثر راديكالية، أما الاتجاه الثالث فيمثله القوميون[١].

أما لماذا تحول هؤلاء الثوريون إلى تيار يدعو إلى الإصلاح والتغيير؟ ويرفع رايته الرئيس «محمد خاتمي» وهو الذي هاجم المهندس مهدي بارزكان رئيس الحكومة المؤقتة عندما ألقى كلمة في البرلمان مطالباً بمزيد من الإصلاح، متهمًا إياه بالتبعية لأمريكا

* أستاذ اللغة الفارسية المتعاون مع كلية اللغات والترجمة في جامعة الملك سعود

١. طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، بيروت: دار الساقي، ط١: ٢٠٠٦م، ص٣١ ـ ٣٢.

والعداوة للثورة وقادتها[١]، فضلا عن أن «خاتمي» كان آنذاك ممثلا للخميني والمسؤول عن مركز عمليات الإعلام الحربي في أوائل الحرب العراقية الإيرانية[٢]، بل إن أتباع الرئيس «خاتمي» كانوا ينتمون إلى أوساط إسلامية "متشددة" شاركت في الحرب العراقية الإيرانية، وقد أسهموا في إسقاط المنافسين السياسيين في بداية الجمهورية الإسلامية، وهم ممن شاركوا أيضًا في احتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران أثناء احتلالهم لها بُعَيْد انتصار الثورة عام ١٩٧٩م، وقد شارك البعض منهم في إنشاء جهاز الاستخبارات في الجمهورية الإسلامية في إيران، وكان منهم مجموعة من حراس الثورة، وبعد فترة عاد هؤلاء وكان لديهم الوقت للتفكير في الديمقراطية ومساوئ الاستبداد مهما كان وضعه[٣]، إضافة إلى أن أغلب رموز الحركة الإصلاحية قد شغلوا مناصب برلمانية وحكومية في حكومة الرئيس «خاتمي» أمثال الأمين العام لحزب التضامن «إبراهيم أصغر زاده»، ورئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان «محسن ميردامادي» رئيس تحرير صحيفة "نوروز"، ووزير الطاقة «حبيب الله بيطرف»، و«عباس عبدي» المفكر البارز في تيار الثاني من خرداد*، والنائبان في البرلمان «محمد نعيمي بور»، و«شمس الدين وهابي»، و«محسن

---

١. نشأ سجال بين خاتمي وبارزكان بعدما قام الثاني بإلقاء خطاب أمام البرلمان انتقد فيه سياسة الثورة حول التصفيات وتضييق الحريات وممارسات اللجان الثورية والتدخل في مهام الحكومة، فكتب خاتمي في صحيفة كيهان عندما كان مشرفًا عليها عام ١٩٨١م مقالاً على ثلاث حلقات بعنوان«هلاك السادات وكلمة السيد بارزكان»، قرن فيه بين حادثة اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات وكلمة بارزكان في البرلمان، واتهم فيه بارزكان بالتبعية لأمريكا مصنفًا إياه بالعدو للثورة وقادتها، وكتب بارزكان ردا على مقاله ومفندًا اتهاماته ومطالبا إياه بنشر رده في صحيفة كيهان. ولمزيد من المعلومات حول ذلك، انظر: داوود على بابائى، خمسة وعشرون عاماً في إيران، ماذا حدث؟ ص٢٩٠– ٣٠٦، ص ٣٢٩– ٣٣٦.

٢. محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: دار الجديد، ط١: ١٩٩٩م، ص١٦٤.

٣. **Zarir Merat. Oû en est le mouvmen réformiste?, Esprit. Juill2003, p135.**

*. هو تاريخ فوز الرئيس خاتمي بانتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية في ٢٢ مايو ١٩٩٧م، ويعد هذا التيار الإطار الأهم الذي جمع القوى الإصلاحية في إيران، وقد تكون من ١٨ حزبًا إصلاحيًّا.

أمين زاده» الذي يعتبر من الشخصيات الرئيسة في حكومة «خاتمي» ووكيل وزارة الخارجية، و«محمد رضا خاتمي» نائب رئيس البرلمان وأمين عام حزب المشاركة؛ حيث كان المتحدث باسم المجموعة التي اقتحمت السفارة، كما أن أول امرأة شغلت منصب مساعد رئيس الجمهورية وهي «معصومة ابتكار» كانت ناشطة في حادثة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران، وجميعهم كانوا قد انضموا إلى مكتب تعزيز الوحدة، كما أن الرمز الإصلاحي المعروف «سعيد حجاريان» كان من مؤسسي إدارة الاستخبارات في رئاسة الجمهورية في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية[1].

ويثار التساؤل عن العلاقة المباشرة بين تحول أولئك الثوريين وظهور حركة الإصلاح، وبالتالي فإن الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة ربما تكون نفس الأسباب التي أثرت في تحول رموزها من الخطاب الثوري إلى الخطاب الإصلاحي، إلا أن هناك من يحدد الأسباب التي أثرت تأثيرًا مباشرًا في تحول الثوريين إلى إصلاحيين في ثلاثة أسباب:

أولها انتهاء أسطورة الشخصية الكاريزمية بعد رحيل مرشد الثورة الإيرانية «آية الله الخميني» التي حالت دون وجود أي أطروحات أو مشاريع غير ما كان يتفق مع منطق حماية الثورة والمحافظة عليها.

وثانيها تحول الشخصية الثورية إلى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعيًا عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع، أي يتغلب المنطق العقلاني على العاطفة الثورية التي لا تلبي القضايا والمشاكل الواقعية التي قد لا يمكن التغلب عليها إلا وفق حلول واقعية بعيدة عن المنطق الثوري.

أما **السبب الثالث** فهو أن ذلك الجيل الثوري يعتبر أن نظام الثورة الإيرانية إنما هو نظام نشأ وترعرع وفق الشرعية الشعبية، وما نتج خلال تطوره في السنوات الأولى من مسيرته من أخطاء وقصور فلا يحتاج إلا إلى إصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة ودوامها، ثم خشية أن تسير الثورة في طريق متعثر فكان التوجه

[1]. حسين سليمى، تشريح عقلية الإصلاحيين، طهران: گام نو، ط١، ٢٠٠٥م، ص١١ ـ ١٦.

لإحداث منعطف يوصل إلى طريق التغيير والإصلاح[١].

وبناءً عليه فقد ظهر جيل جديد من النخبة السياسية من داخل تيار اليسار يتسمون بمزايا وصفات متوائمة من ناحية الفئة العمرية والقاعدة الاجتماعية والعائلية مدعومين من رجال الدين المناضلين مثل «موسوي خوئينيها» و«سيد محمد خاتمي»، وجميعهم يحملون شهادات عليا في كافة التخصصات في العلوم الإنسانية وخاصة السياسية، وكانوا يتسلمون مهام حساسة لكنها كانت من الدرجة الثانية، وقد تعرضوا إلى التهميش أثناء موجة الصراع السياسي في السنوات الأولى من عمر الثورة بسبب وجود الشخصية الكاريزمية، فانهمكوا في البحث والدراسة في مواضيع التنوير الديني أثناء عزلتهم السياسية تلك، وجذبهم خطاب بعض المُنَظِّرين الجدد أمثال «عبدالكريم سروش» الذي كانت آراؤه ونظرياته تنشر في مطبوعة تسمى (كيان) التي لفتت أنظار الدارسين والمثقفين، وجذبت إليها شخصيات لم يكونوا في الأصل من السياسيين أو لم يكونوا ممن لديهم الاستعداد في طرح أفكارهم للمجتمع من خلال مشروع سياسي.

لكن الذي لا يمكن تجاهله أن تجمع (كيان) كان له أثر مهم في تشكيل الخطاب الحديث على الساحة الثقافية، والتغير في الأسس الفكرية لشخصيات مثل «سعيد حجاريان» وبعض المؤسسين الرئيسيين لتيار الثاني من خرداد، وكانت تلك النواة الرئيسة للنخبة السياسية الجديدة، ثم تجمع مجموعة قليلة حول «سيد محمد خاتمي» وقاموا بإصدار صحيفة باسم (آئين) كانت على شاكلة صحيفة (كيان)، وأطلق على تلك المجموعة «تجمع آئين» الذي ضم شخصيات مثل «هادي خانيكى» و«سعيد حجاريان» و«مصطفى تاج زاده» و«محسن أمين زاده» و«عباس عبدى» و«محسن كديور»، و«الدكتور محمد رضا خاتمي» شقيق سيد محمد خاتمي، ومن خلال صحيفة (آئين) تَغَيَّر طرحُ الأفكار ودراسة

[١]. عماد الدين باقي، حركة الإصلاح الديمقراطية في إيران، طهران: دار نشر سرايي، ط١، ربيع ٢٠٠٤م، ص٣٦٣ ـ ٣٦٤.

الآراء والمفاهيم الحديثة مثل مفهوم المجتمع المدني، والحاكمية الشعبية الدينية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإبعاد الاستبداد من الفكر الديني، وقد أسهم في هذا الطرح بعض المفكرين من أمثال «محسن كديور»، و«سعيد حجاريان»[١].

وقد شكل ظهور مجموعة منظمة جديدة من قلب منظومة النظام الحاكم وبشكل مفاجئ على خريطة القوى السياسية تحت مسمى (كوادر البناء) أو ما بات يصطلح عليهم جماعة الرئيس «رفسنجاني» الذين اشتهروا باسم مجموعة الستة عشر من أعضاء مجلس الوزراء الإيراني، شكّل تحدياً هو الأول من نوعه في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وبالتالي فإن مشاركتهم في انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة ١٩٩٦م فتحت النقاش والسِّجال والتضارب بالأفكار والأطروحات ما لم تشهده إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، كما فتحت الأبواب أمام الجماعات السياسية والفكرية والاجتماعية، وحتى قوى المعارضة للمشاركة في ذلك الجدل المثير، مما حدا بالبعض أن يصف البيان الذي قدمته مجموعةُ الستة عشر أو جماعة الرئيس آنذاك بأنه أشبه ما يكون ببيان إعلان مبادئ الجمهورية الثالثة التي تستعد إيران لتشكيل نواتها يوم الثامن من آذار/ مارس عام ١٩٩٦م عبر صناديق الاقتراع البرلمانية[٢].

لقد بدأ تيار كوادر البناء إعداد العدة لتهيئة الساحة الإيرانية لاستمرار ما بدأه الرئيس «رفسنجاني» من خلال مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، بوضع الخطط المناسبة للتغير الشعبي وتنمية مفهوم الثقافة السياسية لدى الشعب الإيراني لاستمرار تقبله سياسة التغيير والإصلاح، وبالتالي تنمية الحس الوطني لدى الشعب الإيراني لإدراك أهمية الانتخابات والتصويت لصالح السياسات الإصلاحية، ودعم استمرار الإستراتيجية التي انتهجها الرئيس «رفسنجاني»، وكانت الصحافة أسهل الطرق الموصلة للفوز بالانتخابات؛ حيث ساعدت على الدعاية للحركة الإصلاحية ودعم المرشحين

---

١. حسين سليمى، تشريح عقلية الإصلاحيين، مصدر سابق، ص١٦ ـ ١٧.

٢. محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٢٤ ـ ٢٨.

الإصلاحيين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

لهذا جاءت الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م في ظروف مهيأة تماما لقيادة مرحلة جديدة بعد أن لعبت الاعتبارات السياسية داخليا وخارجيا دورها، وكانت لها الغلبة لما يقارب عِقدين من الزمان هما عُمْر الثورة المنصرِم أو لِنَقُل عُمْر الجمهورية الإسلامية، وكان الوقت قد حان لتلعب التحولاتُ الاقتصادية والاجتماعية دورها هي الأخرى، فتَقَدَّمَ الشعب الإيراني إلى صناديق الاقتراع لتكون هي الحَكَم[١].

وكان نجاح قُوى الإصلاح بأغلبية مقاعد البرلمان في دورته الخامسة خطوة شجعت الاستمرار في نهج ما سمي بالتغيير والإصلاح، والتي خطط لها الرئيس «رفسنجاني» لضمان مسيرته الإصلاحية والحفاظ على خطته في التغيير؛ حيث تمكن عبر الانتخابات البرلمانية الخامسة من كسب نحو نصفِ المقاعد، والتي مثلت دعما لخططه، حيث تكونت كتلة ائتلاف قوية ضمت ما يسمى بـ "المعتدلين" من التكنوقراط وغيرهم، ومن خلال معركة الإعمار والبناء استطاع أن يجذب لجانبه طبقة من رجال الدين الذين ينتمون للطبقة المتوسطة في البلاد، والذين أيّدوا نهجه الإصلاحي، وبواسطتهم استطاع أن يُكَوِّن رأياً عاما وطنيا مرتبطا باستمرار هذا النهج في الإصلاح، إضافة إلى ما كان يمسك به من ورقة تجمع رجال الدين التقليديين عبر مجموعة من التحالفات المعقدة والمتشابكة التي تجمعه مع العديد من الرموز، مما أكسبه القدرة على الاستمرار في نهجه في "التغيير والإصلاح" حتى مع مغادرته موقع الرئاسة[٢].

فوز هذا التيار في انتخابات المجلس الخامس ١٩٩٦م مهّد الطريق لفوز «محمد خاتمي» في انتخابات الرئاسة السابعة التي لم يكن بينها وبين انتخابات البرلمان إلا أشهرا معدودة، لكن التيار المحافظ في المقابل كان يبدو عليه الثقة الكبيرة بفوزه وتغلبه في

١. سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد مرور ٢٥عامًا: تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد (١٥٧) يوليو ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص٥٦.

٢. محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص٨١ ـ ٨٢.

الانتخابات الرئاسية السابعة، في ظل مرشحهم القوي «ناطق نوري»؛ لكنهم تفاجؤوا عند ظهور أنباء إمكانية ترشح المهندس «مير حسين موسوي» رئيس الوزراء السابق في حكومة «علي خامنئي» خلال فترة الحرب العراقية- الإيرانية، والذي لعبت كل من صحيفة «سلام» التي كان يرأس تحريرها «موسوي خوئينيها»، وصحيفة «همشهري» وكان رئيس تحريرها «غلام حسين كرباستشي»، دورا في تهيئة الساحة لترشيحه، بسبب معارضته تولي «ناطق نوري» لرئاسة الجمهورية، ولذلك كانت هذه الجهود فرصة لظهور كثير من التيارات والشخصيات السياسية التي كانت منعزلة لفترة من الزمن عن الساحة السياسية، مما أدى إلى بث روح المنافسة بينها، وقد لعبت تلك التيارات والشخصيات المُؤَلفة من تيار اليسار الذين كانوا قد أبعدوا عن السلطة في السابق سواء من تجمع رجال الدين المناضلين أو مجاهدي الثورة ومكتب الوحدة، إضافة إلى التجمع المعروف بتجمع آئين، جميعهم لعبوا دورا بارزا في إقناع المهندس مير حسين موسوي بترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، وكان الهدف من ذلك أن فوز «مير حسين موسوي» سوف يعيدهم إلى السلطة من جديد، ويفتح صفحة جديدة في الممارسة السياسية داخل نظام الجمهورية الإسلامية حسب تصورهم.

وفي المقابل كان التيار المحافظ المؤلف من رابطة علماء الدين المناضلين، وجمعية مدرسي حوزة قم العلمية، وغيرهم من المحافظين والسياسيين الإسلاميين، كانوا يتمسكون بفلسفة ولاية الفقيه، كما أعلن حزب كوادر البناء عن مرشحهم «الدكتور حسن حبيبي»، وقاموا بتأسيس جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية التي كانت تضم عددا من الراديكاليين أمثال «روح الله حسينيان» المساعد الأول لرئيس الجمهورية، و«أحمد بورنجاتي» وكيل الإذاعة والتلفزيون، وفي هذه الأثناء أعلن وزير الاستخبارات السابق «محمدي ريشهري» عن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية، ولم تكن هناك أي أنباء تشير إلى ترشح «خاتمي» مطلقًا، إلا أن هناك حدثين ظهرا على الساحة الإيرانية ساعدا على بروز اسم «خاتمي» في قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية في دورتها السابعة، وهما:

عودة تجمع رجال الدين المناضلين لممارسة نشاطه السياسي من جديد، وذلك للحيلولة دون تغيير الدستور من أجل التمديد للرئيس «رفسنجاني» فترة ثالثة، وامتناع «موسوي» عن الترشح بسبب الضغوطات التي مارسها عليه التيار المحافظ.

في ظل ذلك بدأ بعض رجال الدين مثل «موسوي خوئينيها» و«مهدي كروبي» و«محتشمي بور» مساعيهم في إقناع «خاتمي» لقبول ترشيح نفسه في الانتخابات، كما لعب تجمع آئين دورا بارزا في هذا الصدد؛ حيث بدأت الصُّحف تتناقل تدريجيًا نَبأ ترشيح «خاتمي» للانتخابات، وكان أول من طرح قضية ترشيحه في الصحف هو «سعيد حجاريان» من خلال لقاء نشر له في صحيفة (كار وكارگـر) في ١١/ ١٢/ ١٩٩٦م، حيث صرح فيه بأن تكتل جماعات خط الإمام من رجال الدين المناضلين عَقَدوا العزم على ترشيح «محمد خاتمي»، وبعد ذلك بأسبوع نشر خبر عن اجتماع مكتب تعزيز الوحدة مع «خاتمي»، ومع ذلك لم يتأكد قبول خاتمي للترشيح إلا في ٢٠ كانون ثاني/ يناير ١٩٩٧م، حيث أُعلِن ترشيحه من قِبَل تجمع رجال الدين المناضلين بوصفه مُرشحا لهم، وبعد يومين قدمته جماعات خط الإمام مرشحا لها، وبعد ذلك بأسبوعين أعلن مكتب تعزيز الوحدة دعمه الكامل لخاتمي، وبعد تردد من كوادر البناء لدعم «خاتمي» بسبب مفهوم الديمقراطية لديه، أعلن هذا الحزب تأييده له في ١٩/ ٣/ ١٩٩٧م[١].

وبعد أن توجه الشعب الإيراني إلى صناديق الاقتراع، حدث ما لم يتوقعه كل من التيار المحافظ بهزيمة مرشحهم قبل انتهاء الانتخابات، والتيار الإصلاحي بالفوز الكاسح لمرشحهم «محمد خاتمي».

أسباب فوز «محمد خاتمي» بنسبة عالية

هناك من يرجع فوز «الرئيس خاتمي» إلى عدة أسباب، منها تشدد اليمين المحافظ في شعاراته الانتخابية، وعودة فئات وأطياف عديدة من المجتمع الإيراني وتحركها بعدما

١. حسين سليمى، تشريح عقلية الإصلاحيين، مصدر سابق، ص٢٠ ـ ٢٦.

كانت منعزلة أو تعيش حالة من اللامبالاة بعيدا عن السلطة، فعادت إلى الساحة السياسية من خلال تأييدها لخاتمي، وأسهمت بقوة في رفع أصوات «خاتمي» إلى درجة الفوز الساحق، ولعبت التحالفات بين اليسار المتشدد والتقليدي وكوادر البناء حول «خاتمي» لتكسبه الفوز في الانتخابات، إضافة إلى تحرك جيل الشباب تحت سن الخامسة والعشرين ليعلن عن طموحه في التغيير والتحول؛ استجابة لشعارات «خاتمي» التي طرحها في حملته الانتخابية، حيث ركز على الشباب والمرأة[١].

وربما يرجع فوز «خاتمي» إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي سبقت الانتخابات؛ حيث شهدت التركيبة الاجتماعية في إيران تغيرا ملحوظا، ونمت طبقة تصل إلى ما يقارب مليونا من الشباب أعمارهم بين سن الخامسة عشرة والتاسعة عشرة، وُلِدوا وتربوا بعد الثورة، وكانوا ينظرون إلى الساحة السياسية بأمزجة واهتمامات حديثة مغايرة لما كان سائدًا في الماضي، حيث وافق ذلك تغيير في البنية الثقافية للمجتمع الإيراني ونسيجها مع ارتفاع مستوى المعرفة والتعليم الجامعي، وانتشار التعليم العالي في الأرياف والمدن، وارتفاع معدل التعليم للمرأة الإيرانية، فكان لذلك كله أثر مهم في نمو طبقات ثقافية في المجتمع تحمل رغبات واهتمامات ومتطلبات جديدة، ويدل على هذا التحول الثقافي انتشار كثير من الكتب والصحف وتنوعها وتعددها، والذي تزايد بسرعة خلال السنوات التي تلت توقف الحرب مع العراق ١٩٨٨م، كما رافقه ثورة في القنوات الإعلامية المرئية والمسموعة، وتأثرت التركيبة الاجتماعية بحصولها على شبكة الاتصالات والخدمات مثل الماء والكهرباء والهاتف على مستوى الأرياف، وموجة الهجرة إلى المدن أدى إلى نمو طبقة متوسطة، وأدت هذه التحولات المادية والفكرية إلى عدم الرضا عن الوضع السائد قبل الانتخابات لدى شريحة من المجتمع الإيراني، وأثارت الاعتراض الظاهر والخفي لدى النخبة الثقافية الجديدة وبعض الطبقات الاجتماعية، لينتهي بها

١. محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، مصدر سابق، ص١٦٨ ـ ١٧٠.

المطاف إلى تأييد برنامج «خاتمي» واعتباره «المنقذ» من الأوضاع التي كانوا يعيشونها[١].

برنامج الرئيس محمد خاتمي

رفع «خاتمي» شعارات الإصلاح والتغيير، وحملت بعض هذه الشعارات مفاهيم طُرحت لأول مرة على الساحة السياسية الإيرانية، ومن بينها المجتمع المدني، والتنمية السياسية، والقيادة الشعبية الدينية، وإزالة التوتر، والعدالة الاجتماعية.

١- التنمية السياسية

يؤكد «خاتمي»، على أن التنمية السياسية هي التي تتوافر فيها مراعاة حقوق الشعب وحرياته في إطار الدستور، ومراعاة حقوق الأقليات، وعدم هيمنة الأكثرية واستبدادها في المجتمع، وتوفر حق نقد السلطة، والتنمية السياسية من لوازم التنمية الشاملة ولا تقل قدرا عن التنمية الاقتصادية في شيء[٢].

ويضع الرئيس «خاتمي» مواصفات للتنمية السياسية، هي[٣]:

أ. أن التنمية السياسية إنما تكون ممكنة ومجدية في مجتمع تتضح فيه وتتحدد واجبات كل من الشعب والسلطة وحقوقهما.

ب. أن التنمية السياسية تقوم على الدستور وحده.

ج. أن الدستور لا يمثل أمرًا شرفيًا شكليًا أو بروتوكوليًا، بل يجب أن يكون أساسًا للنظام والعمل على تنفيذه والتقيد به.

---

١. يحيى فوزي، التغيرات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية، طهران: مؤسسه تنظيم ونشر مؤلفات الإمام الخميني، ط١، ٢٠٠٥، ص٣١٥ ـ ٣١٦.

٢. سيد محمد خاتمي، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن، طهران: دار نشر طرح نو، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٢٩.

٣. سيد محمد خاتمي، القيادة الشعبية، طهران: دار نشر طرح نو، ط١، ٢٠٠١م، ص٨٩.

٢- سيادة القانون

من الشعارات التي رفعها «خاتمي» ونادى بها من أجل تقييد السلوكيات الخاطئة التي تقع خارج نطاق الدستور، حيث يتوجب على الجميع التزام القانون، وقد أكد على أن تطبيق شعار سيادة القانون سيكون شاملًا لجميع مؤسسات الدولة، حيث صرح بأن «شعار سيادة القانون لا رجعة فيه وعلى المجتمع التأكد من أنه ليس خاصا بالسلطة التنفيذية فحسب، وإنما سيطبق على السلطتين القضائية والتشريعية، وفي جميع الإدارات وعلى الصحف وفي كل مكان»، وسوف يكون أساس المعاملة بين الحكومة والشعب، إلى درجة أن التعامل مع المعارضين سيكون على مستوى تقيدهم بالقانون، فمتى ما التزموا بهذا الشعار فسوف تعاملهم الحكومة كما تعامل أي مواطن يؤيدها، بل إنها كذلك سوف تقوم بالدفاع عنهم، بمعنى أن المواطنين من مؤيدي الحكومة ومعارضيها سواسية أمام سيادة القانون لا فرق بينهم[١].

وتكمن أسباب تمسك «خاتمي» بهذا الشعار في أن نظام الثورة كان قد استحدث العديد من الأجهزة والهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية والثورية التي طالما صنعت نوعًا من الازدواجية مع عمل الحكومة، وتسببت في إعاقة تنفيذ القوانين؛ بل وصارت عنصر ضغط على الحكومة أحيانًا، ومَثار خوف للمواطنين وإزعاجًا للدول المجاورة، كما أدت إلى تضارب القرارات وتعويق التنمية والإصلاح وإضعاف قدرة الحكومات على التواصل مع دول الجوار والمنطقة، لذا فإن تثبيت سيادة القانون يحدد صلاحيات الوزارات ومسئولياتها والأجهزة المختلفة الأخرى، ويدعم التنسيق بينها[٢].

ويقول سعيد حجاريان: «إن شعار خاتمي حول سيادة القانون جميل حقًا، لكن القضية أنه لم يأخذ في الحسبان تعدد مراكز التشريع، ولذلك لم يكن من المناسب العمل

---

١. صحيفة إطلاعات (النسخة الدولية)، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٨م، ص١، ٢.

٢. محمد السعيد عبد المؤمن، تحولات السياسة الخارجية الإيرانية، الملف الإيراني العدد الثامن ـ فبراير ١٩٩٨م، ص١٢ ـ ١٣.

بهذا الأسلوب، لأن هناك قضيتين: الأولى شعار «خاتمي»، والأخرى المعنى العام لسيادة القانون؛ لكن في رأيي أن الأنظمة التي لا زال لديها مشكلة في الشرعية (Legitimacy)، ولدى حكوماتها ازدواجية فيها، فإن شعار سيادة القانون لن يكون له هكذا أساس ثابت، ولذا على الدول المثيلة لإيران حل قضية مشروعيتها لكي يتضح مدلول سيادة القانون فيها»[١].

ويمكن القول إن التيار المحافظ استفاد من شعار سيادة القانون في صراعه مع التيار الإصلاحي بأن اتخذ استراتيجية ثنائية المحور تتمثل في تأييد الرئيس «خاتمي» وشعاراته ظاهريا، ثم استفادته من تصريحات مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي، وتفسيراته للقانون والتشريعات التي ينص عليها الدستور، وقد تمثل ذلك جليا في قضية محاربة الثراء غير المشروع، عندما حوَّرَها إلى ما كان يعرف بملف البلديات، والقضية الأخرى قضية التضييق على حرية الصحافة عندما شَنَّت السلطة القضائية حملة على الصحف ورؤساء تحريرها والكُتّاب فيها، وقامت بمحاكمتهم وإصدار حكم بإغلاق الصحف وتوقيف الصحفيين وسجنهم، كما حصل في قضية عبدالله نوري.

٣- المجتمع المدني

دخل مصطلح (المجتمع المدني) في النقاش الرسمي في إيران إبَّان الانتخابات الرئاسية السابعة عام ١٩٩٧م، ورفع شعاره المرشح «محمد خاتمي» في حملته الانتخابية، وأصبح هذا المفهوم فيما بعد نوعا من التعبير عن نظام حكم ديمقراطي.

ومفهوم المجتمع المدني عند «خاتمي» يختلف عن مفهومه الغربي، وهو ذلك المجتمع القائم على سيادة القانون، الخالي من مظاهر الاستبداد الفردية والجماعية، ويحافظ على حقوق أفراده موفرًا لهم الحرية بأشكالها، ويكون مواطنوه هم أصحاب الحق في تعيين

١. سعيد حجاريان (وآخرون)، الإصلاح مقابل الإصلاح (حوار انتقادى)، طهران: دار نشر طرح نو، ط١، ٢٠٠٣م، ص ١٤٠.

مصيرهم وقراراتهم، ويشاركون في اتخاذ القرار وصنعه في مجتمعهم عن طريق التكتلات الرسمية والقانونية.

كما يرى «خاتمي» ضرورة الاستفادة من المجتمع المدني الغربي فيما عدا المسائل الروحية والعقائدية الموجهة للجانب المادي البحت في المجتمعات الغربية[١]، ويربط «خاتمي» مفهوم المجتمع المدني بمجتمع المدينة المنورة مُضيفا بذلك الصبغة الإسلامية عليه، وقد حدد له بعض الخصائص، بأن يكون شاملا للفكر والثقافة الإسلامية، خاليا من أنواع الدكتاتورية، محافظا على حقوق الأقليات في إطار النظام وسيادة القانون، تتكفل الحكومة بالدفاع عن حقوق أفراده، ملتزمة بمراعاة حقوق الإنسان وضوابطها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية التي أولت هذا الجانب قدرا من الاهتمام، خاليا من التسلط والظلم، محافظا على حرية الرأي موفرا كافة إمكانات الحياة الشريفة لأفراده، قائما على الاستقرار المبني على الهوية الجامعة لشعبه[٢].

اعتبر «خاتمي» فلسفة ما يعرف بالمجتمع المدني مطلبا اجتماعيا أساسيا، وخاصة فيما يتعلق بالحرية والتغيير داخل نظام الجمهورية الإسلامية، ومن أجل إكمال المهام والواجبات التي لم تكتمل منذ الثورة عام ١٩٧٩م، حيث طرحت الثورة بعض الشعارات والأهداف التي كان ينبغي في النهاية تحقيقها، فجاءت الفترة ما بعد الثاني من خرداد لتفي بتلك الشعارات والأهداف حسب خاتمي، ولتحقق تكامل الجمهورية والسيادة الوطنية، وحق تعيين المصير المتعلق بتحقق شرطين هما المشاركة الشعبية والمنافسة، أي بمعنى تطبيق الديمقراطية، واختلاف الرؤى لدى مسؤولي النظام بعد توقف الحرب؛ إذ اقتضت فترة الحرب تبني مبادرة التغيير الهيكلي لتحقيق التنمية مع عدم مشاركة الشعب على

١. مسعود لعلي، عن ماذا يتحدث خاتمي؟ طهران: دار نشر الإخلاص وحرية الفكر، ط١، ربيع ١٩٩٩م، ص١٠٩ ـ ١١٠.

٢. سيد محمد خاتمي، الإسلام ، ورجال الدين والثورة الإسلامية، طهران: دار نشر طرح نو، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٤ ـ ٢٦.

الساحة السياسية، فكانت الحكومة هي المحرك الرئيس لهذه المبادرة، وإبعاد الشعب خشية أن تتسبب مشاركته في إفشال تلك المبادرة، ثم تبنت حكومة الرئيس «رفسنجاني» مبدأ عدم تسييس الشعب، ووحتى عدم تسييس الحكومة وأعضائها لتصبح حكومة عاملة، مما أثر على الإيفاء ببعض المطالبات السياسية[١].

٤- العدالة الاجتماعية

ركز «خاتمي» على شعار العدالة ومحو التفرقة بتطبيق سيادة العدالة على السياسات والبرامج، والاستفادة من جميع الطاقات والإمكانات البشرية والمادية بعدل، مع إيجاد الفرص المتساوية وإتاحة الفرص لبروز الكفاءات في جميع المجالات وبين جميع الطوائف وعلى مستوى الجنسين، وإلغاء التفرقة وتوفير حياة كريمة للجميع[٢]، ومن هذا المنطلق كان مفهوم العدالة الاجتماعية عند «خاتمي» يعني التوزيع العادل والمناسب للثروة[٣].

٥- القيادة الشعبية الدينية

رفع «خاتمي» شعار القيادة الشعبية الدينية خلال حملته الانتخابية الثانية التي فشل فيها، وقد نشأ هذا الشعار نتيجة فكره السياسي وتجربته في الحكم والإدارة خلال فترته الأولى، ويفسر «خاتمي» مفهوم القيادة الشعبية بأنها وضع أساليب الإدارة حسب رأي الشعب، وضرورة مراعاة رأيه ورغبات أفراده بعد تحديدها والاجتماع حولها وتلبيتها، وإن تمتع الحكام بالقوة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والعلمية هو امتداد لرغبة الشعب وإرادته، على أن يتم ذلك في ضوء الدين[٤].

---

١. محمد على زكرايي، اغتيال حجاريان في نظر التيارات السياسية، طهران: دار نشر كوير، ط١، مايو ٢٠٠٠م، ص٢٨ ـ ٣١.

٢. محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في الخطاب السياسي لخاتمي، الملف الإيراني، ع٤- مايو ١٩٩٧م، ص١٧.

٣. صحيفة الوفاق، السنة الثامنة العدد ٢٢٨٠ بتاريخ ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٥م.

٤. محمد السعيد عبد المؤمن، مختارات إيرانية، السنة الرابعة- العدد ٣٨ـ سبتمبر٢٠٠٣م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص٩٣ ـ ٩٤.

خاتمة

يجدر بالإشارة إلى أن فترتي الرئيس هاشمي رفسنجاني وهي المرحلة الثانية من تطور نظام الجمهورية الإسلامية كان لها أثر بارز في التحول؛ حيث أفرزت التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران خلالهما قوى وتيارات كان منها تيار كوادر التكنوقراط والفنيين والمهنيين أصحاب الكفاءات والقدرات الخارجين من عباءة الدولة وليس من الثورة؛ حيث لم يسبق لغالبيتهم العمل من قبل الثورة أو بعدها في المجال السياسي، بل انخرطوا مع الرئيس «رفسنجاني» في عملية بناء الدولة عشية خروجها من الحرب المدمرة مع العراق، وانتقاهم «رفسنجاني» على أساس قدرتهم على العمل والبناء والإنجاز، وليس على أساس إخلاصهم وولائهم لأي من مؤسسات الثورة، وخاصة ولاية الفقيه أو التمسك بمنهج خط الإمام، وقد استطاعوا فيما بعد إيجاد توازن بين اليمين المحافظ المسيطر واليسار الراديكالي الذي كان هؤلاء متفقين مع أطروحاته وبرامجه، وهذا التوازن أدى إلى تنافس حاد زاد وطغى على إثر تأكيدات رأسي القيادة «خامنئي» و«رفسنجاني» بأن إيران لن تشهد تعديلا في الدستور من أجل انتخاب «رفسنجاني» لفترة رئاسية جديدة، مما أدى كذلك إلى عودة بعض التيارات السياسية التي كان لها نفوذ قبل الثورة، أو حديثة التكوين التي أفرزها العمل السياسي للجمهورية الثانية، وبعضها موجود منذ زمن لكنه مهمش من اليمين المحافظ ومحاصر بسبب تبنيه شعارات وآراء ليبرالية مرفوضة في إيران[1].

وتكمن أهم أسباب تطور النظام في دور الحركة الطلابية التي تمثل فئة الشباب الذين لم يلمسوا بصورة واضحة معالم ثورة «الخميني»، ولديهم صورة غامضة ومبهمة عنها، بل كان لديهم آمال وتطلعات، لم تكن الثورة وما سبق أن رفعته من شعارات قادرة على تحقيق هذه الآمال والتطلعات، ولذلك كانت إيران على شبه انفجار ينبئ بثورة مستقبلية،

1. منال لطفي، انتخابات الرئاسة الإيرانية: هل تكون الجمهورية الثالثة مدخلًا لتفكيك إرث الخمينية؟ مجلة السياسة الدولية ـ السنة الثالثة والثلاثون العدد (١٢٩) يوليو١٩٩٧م، ص١٧٧ ـ ١٨٧.

وبالتالي كان لا بد من تطور للنظام بإظهار شخصية ترفع شعارات تجذب إليها هؤلاء الشباب، وبالفعل رفع الرئيس خاتمي شعارات، كما أشرنا آنفاً، استطاع من خلالها أن يكسب تعاطف هذه الفئة، بل يحظى بدعم قوي منها.

سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو

مسعود إغبارية*

"في الحقيقة، لا يوجد فرق بين نتنياهو، وبيرس وباراك؛ دافعوا بالكذب عن المستوطنات والمستوطنين سنوات طويلة، تعودوا على هذا، لا يعترفون بوجوده...، لا يستطيعون التخلص منه."[1]

لم يكن غريباً أن تهبط درجة الثقة بالسياسيين في إسرائيل سنة ٢٠٠٨م لتصل إسرائيل درجة (٦١) بين الدول التي شملها البحث، بهبوط (١٩) درجة عن السنة التي سبقتها، ولم يكن غريباً أن تصل إسرائيل مرتبة (١٤١) من بين (١٤٤) دولة لتكون بعدها أفغانستان، والصومال، والعراق، في المقياس الدولي للسلام أو عدم وجود سلام فيها[2]، ولم يكن غريباً أن تتوجه عضو الكنيست التي شغلت منصب وزيرة الخارجية تسيبي لفني إلى بنيامين نتنياهو من على منبر الكنيست بكنايته "بيبي" ونعتته بأنّه "جبان، يُدخِل القلق في قلوب الإسرائيليين"[3].

تدّعي هذه الدراسة أنّ سياسات بنيامين نتنياهو، التي عبّر عنها بتصريحات وممارسات، إثر انتخابه رئيسا لوزراء إسرائيل تجاه العرب الفلسطينيين، والمواطنين العرب في إسرائيل، ترتكز على عموميات خالية من الجوهر، تسير وفق استراتيجية الهروب إلى الأمام من تحمل المسؤولية، وعدم الجرأة على مواجهة الواقع، ومحاولات تستر ومماطلة

* أستاذ العلوم السياسية، والمتخصص في الشؤون الإسرائيلية- فلسطين.

1. يوسي سريد، وزير المعارف السابق في إسرائيل.
2. صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.
3. صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

وخداع، ليحقق هدف حكومته، وهو ليس مخالفاً لأهداف حكومات أخرى في إسرائيل مثل: فرض سيادة إسرائيل على كامل أرض فلسطين، والتخلص ممن يسكنوها من الفلسطينيين وبأرخص التكاليف، وحين يصطدم بالواقع السياسي العالمي، وربما المحلي في المنطقة، يتراجع ويلجأ للمماطلة والخداع[١].

في إطار هروبه إلى الأمام، يعمل نتنياهو على صنع جو مشحون يتسم بأن إسرائيل في خطر ووهن وتناقضات، ويرتكز على قاعدة: المهم ما يعمله اليهود، ويجتهد لخلق وهم أنّ الأمر يسير على ما يُرام، وهذا يخدم مصلحة إسرائيل؛ كي يستطيع الإسرائيليون بناء المزيد من المستوطنات.

يقول الصحفي "نحميا ستريسلر": "نتنياهو يشبه في تنفيذ سياساته من يحمل بندقية بلا ذخيرة، حين يكون الإنسان في هذه الحالة يخيف جانبين، الجانب الأول المهدد؛ أي الذي يتعرض للخطر، والجانب الآخر هو نفسه؛ حيث لا يعرف ماذا سيجري حين يعرف الطرف الآخر أنّ البندقية خالية من الذخيرة[٢]."

منذ تسلم نتنياهو منصب رئيس الوزراء في آذار/ مارس ٢٠٠٩م يرى نفسه المنقذ لدولة إسرائيل باستعادة عامل الردع أمام أعدائها، وسار على هذا في فترة حكمه الأولى ١٩٩٦م-١٩٩٩م إلا أنّ سيره عليها هذه المرة أسرع بكثير؛ فهو يرى تراكم الأحداث من حوله يتكاثر، والدائرة تضيق بوجهه، ويبدو أنّه لم يتعلم من تجاربه الشخصية، ناهيك عن تجارب الشعوب الأخرى التي توصلت إلى سلام بين أطراف متخاصمة[٣].

---

1. للمزيد اقرأ مقالين صدرا للدكتور عزمي بشارة بعنوان "موسم القوانين العنصرية" ومقال حول الموضوع نفسه للدكتور فوزي الأسمر، كلاهما نُشر على شبكة الإنترنت وصدرا بتاريخ ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م، ويمكن مراجعة موقع www.arabs48.com.

2. صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

3. لقراءة تطور الصراع في جنوب افريقيا، والعقبات التي واجهتها القوى التي عملت جاهدة للتوصل إلى حل سلمي، انظر كتاب مذكرات نلسون مانديلا "Long Walk to Freedom".

أمام هذه التطورات يشعر نتنياهو أنّ الطوق يضيق عليه، وفرص النجاح في نظره التي هي في الأصل ليست كبيرة، تضمحل مع الوقت؛ لأن مكانة إسرائيل في السنوات الأخيرة قد تضعضعت في الإستراتيجية الغربية، كان الاعتقاد، كما هو اليوم، أنّ مشاركة إسرائيل في أعمال جماعية مع الغرب في المنطقة يزيد احتمال فشل النشاط الرامي إلى خدمة المصالح الأمريكية.

للدور الأمريكي أثر حاسم في تحديد سياسات نتنياهو تجاه العرب، وتجاه العرب الفلسطينيين، وحتى الموطنين العرب، ولم يكن بالصدفة أنْ توجهَ على سبيل المثال المهندس "رامز جرايسي"، كونه أيضاً رئيس اللجنة القُطْرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، بطلب للسفير الأمريكي في إسرائيل خلال زيارة الأخير إلى الناصرة في أيار/ مايو ٢٠٠٩م بأن تعترف الولايات المتحدة بالمواطنين العرب كأقلية قومية، والتغيير هناك ينعكس على مفاهيم نتنياهو؛ فالرئيس باراك أوباما الذي يتحدث بمصطلحات المدرسة الواقعية، القوة وميزان القوى، يتصرف برؤية مدرسة حقوق الإنسان، ولن يسمح أوباما لنتنياهو أن يفلت من اتخاذ قرارات صعبة، يقول البروفسور "زئيف شتيرنهل"، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية: "لن يسمح أوباما أن يقوم نتنياهو، وليبرمان وباراك بخداعة[١]؛ "لذا هناك قلق عند نتنياهو من سياسات أوباما تجاه المنطقة، ويظهر هذا في وسائل الإعلام الإسرائيلية، فتقارب أمريكي تجاه العرب يراه نتنياهو على حساب إسرائيل[٢]، ومع الأيام تزداد الضغوطات عليه لإتخاذ موقف محدد، وهناك من يذهب بعيد ليقول: أنّه حين حدد أوباما أنّ مسألة قيام دولة فلسطينية هي مسألة أمن قومي أمريكي، فهي من صلاحياته وحده وليس أحد غيره مسؤولاً عن قرار بهذا الشأن، رد نتنياهو على خطاب أوباما في القاهرة، حين طالب إسرائيل وقف الاستيطان: "إنّ إسرائيل تسير في سياستها لخدمة مصالحها"[٣]، لا يعنى شيئا حول الطريق التي سيسير فيها نتنياهو.

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . مقال كتبه الوف بن، هآرتس ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3. صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

الانتخابات الإسرائيلية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩م وفوز نتنياهو

تم انتخاب نتنياهو كرئيس أقوى حزب لتشكيل حكومة في إسرائيل في شباط/ فبراير ٢٠٠٩م رغم فشله في منصب رئاسة الوزراء نفسه في فترة ماضية، ١٩٩٦م-١٩٩٩م، على إثر كشف فضائح وتوجيه اتهامات بحق رئيس وزراء إسرائيل، الذي سبقه، إيهود أولمرت وكبار رجاله، أبرزها فساد وخيانة وفشل في المنصب.

استفاد نتينياهو من جو الأزمة السياسية في إسرائيل، بعد أن أيقن أنّ جوهر الأزمة يعود إلى فشل منظومتي يدفع الناخب الإسرائيلي إلى دعم مبادئ فاشية وعنصرية، ركّز نتنياهو على الطرح الفاشي والمتعصب ضد العرب، وتحالفَ مع حزب "يسرائيل بيتنا" الفاشي برئاسة أفيغدور ليبرمان.

حالاً، وبعد الحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦م دلت استطلاعات للرأي العام أجريت في إسرائيل على زيادة تأييد كبير لحزب الليكود بزعامة نتنياهو، وحصل في الانتخابات على ٢٧ مقعداً بعد أن كان له ١٢ مقعداً في الكنيست.

شكل نتنياهو حكومة ائتلافية وقف على رأسها، وإلى جانبه كل من أفيغدور ليبرمان وزيراً للخارجية، وأيلي يشاي وزيراً للداخلية، وإيهود باراك وزيراً للدفاع، وجميعهم يتنافسون في مُعاداة العرب.

يطالب نتنياهو باعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، ويطالب ليبرمان بطرد العرب، ويطالب يشاي بنزع الجنسية عمن يريد منهم، ويطالب باراك بإحكام حصارهم، الملفت للنظر في هذا الائتلاف، أنّه رغم انخفاض قوة حزب العمل الذي يرأسه باراك من ١٩ مقعداً إلى١٣ إلا أنّه أُعطي منصب وزير الدفاع وعدة مناصب هامة في الحكومة، وهذا سببه أنّ كليهما يلتقيان من أجل توسيع قاعدة الائتلاف، وضرورة استمرار تنفيذ السياسات الأمنية التي بدأها باراك وخاصة في شن الحرب على الفلسطينيين.

إنّ ارتكاز حكومة نتنياهو على تأييد أربعة أعمدة في ظلّ وجود تأرجح في مواقف حزب العمل، يجعلها ضعيفة وقابلة للإبتزاز السياسي، غير أنّ نتنياهو يعتقد أنّ مختلف

الطرح السياسي للأحزاب الأربعة يتوافق بشكل عام مع ما يطرحه نفسه، وهو مقتنع أنّه بدون تأييد حزب العمل لا يستطيع تشكيل حكومة يمينية[١]. وأنّه في هذا التطور يستطيع وضع نفسه في المركز، وبهذا يساعده على اتباع سياسية الهروب إلى الامام.

نتنياهو مفاهيم عامة، رؤيته الآخرين، وقراءة الواقع

ربما لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن تناول صحفيون ومعلقون سياسيون رئيس وزراء بكثرة كما تناولوا بنيامين نتنياهو وزوجته؛ حيث وصل الأمر إلى حد مطالبة أحد الصحفيين الإسرائيليين البارزين، بوجوب عدم اصطحاب زوجته معه في زياراته الرسمية خارج البلاد[٢]. ويتلذذ الصحفيون بنعته بأوصاف مختلفة، مثلاً، أنّه لا يعيش في الواقع، ويصفه "يوئيل ماركوس" أنّه مقارنة عما كان في التسعينات، حيث شغل منصب رئيس الوزراء، لم يتغير فيه شيء نحو الأفضل، ولا يمكن الثقة به، ومجال تفكيره وتخطيطه ضيق...،ويتأرجح ويتملص[٣]. ووصفه في مناسبة أخرى أنّه: "يقول شيئاً ويعمل نقيضه ثم يقول أنّه لم يكن على علم[٤]"، وقد يستند هذا على وصف من كانوا مع نتنياهو سنوات طويلة، يقول "روني بار أون"، وزير سابق للمالية ومن نشطاء حزب الليكود سنوات طويلة: "نتنياهو يعاني من مشكلة ذاكرة، لا يتذكر شيئا"[٥].

مع هذا يمكن ملاحظة أنّ هناك ثوابت في مواقفه وسياساته تجاه العرب عامة ترتكز على المنطلقات التالية:

أولاً: يرتكز نتنياهو على قاعدة متجذرة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، ورث أساسها من دافيد بن غوريون، مؤسس دولة إسرائيل، وطورها نتنياهو لتوسع مساحة

1 . خطاب بنيامين نتنياهو أمام مؤتمر هرتسليا في نهاية شهر كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٩م.

2 . الصحفي هو بني تسيبر، صاحب ديوانية في صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

3 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

4 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

5 . تم اقتباس هذا في مقال كتبه الصحفي البارز يوسي فرتر، هآرتس ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

مناوراته؛ قال بن غوريون "ليس المهم ما يقوله الغوييم (أي غير اليهود) وإنما المهم ما يعمله اليهود."، وطورها نتنياهو لتصبح "ليس المهم ما يقوله الغوييم واليهود أنفسهم على حد سواء، وإنما المهم ما يعمله اليهود"؛ لذا يتجاهل تغييرات هامة على مختلف الساحات، منها أنّ اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة أصبحت مسألة أمن قومي أمريكي[١]، يقول البروفسور "شتيرنهل": "الجو تغير في أمريكا بعد انتخاب أوباما؛ هو يكره الواقع الذي به القوي يتحكم بالضعيف، يؤمن أنّ إحقاق الحق والعدل أمر ممكن وليس محال"[٢].

ثانياً: يتقن نتنياهو، ربما أكثر من غيره، فن إستراتيجية "الهروب إلى الأمام"، وشراء الوقت والمماطلة، لفقدانه جرأة مواجهة الواقع كي يتهرب من دفع المستحقات وتحمل المسؤولية؛ حيث تدخل محاولاته المتكررة في تمييع المواضيع والاستهتار بالطرف الآخر وخلق ذرائع مختلفة ومتعددة الوجوه ضمن هذا التوجه، ومن أمثلة ذلك:

١. يقول الصحفي "يوئيل ماركوس": إن طلب نتنياهو أن يقبل الفلسطينيون دولة يهودية هو "ذريعة" كي لا يدخل لمناقشة قضايا أخرى هامة مرتبطة بالصراع[٣]، ووصف هذا الطلب بأنّه "الفكرة الأكثر غباءً في خطاب نتنياهو"[٤]. ويقول في مقال آخر، وعلى أثر خطاب نتنياهو في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م: أنّه طالما بقي الوزير بيني بيغن في حكومة نتنياهو ولم يتركها كما حدث في الماضي، (هو ابن مناحم بيغن)، فإن ما يقوله نتنياهو ليس أكثر من كلام، ويعلق في نفس

1 . يُعَدّ هذا أحد المميزات البارزة لخطاب باراك أوباما في القاهرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م؛ حيث أخرج قضية الدولة الفلسطينية من إطار سياسية أمريكية كانت داخلية أم خارجية إلى مسألة للأمن القومي الأمريكي وهي من صلاحيات الرئيس وليس غيره في النظام السياسي الأمريكي.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

4 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

المقال على فكرة نتنياهو بأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح فيقول: "فكرة نزع السلاح هو غريب مهين، إذا كان الهدف سلام حقيقي فليس هناك حاجة لطرح فكرة نزع السلاح"[١].

٢. محاولاته المتكررة ترديد أسطوانة أنّ إسرائيل هي الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنّها في حرب مع الإرهاب والإسلام المتطرف.

٣. رفضه مبادرة السلام العربية، وحتى أفكار طرحت من قبل تسيفي لفني حول حل الدولتين، وفكرة باراك القائلة إنّ على إسرائيل القيام بمبادرة مشروع سلام.

٤. وعلى الساحة الداخلية يحاول لعب دور الوسيط بين ليبرمان المتطرف وبين باراك المعتدل أو الأكثر اعتدالاً، على حد وصف أحد الصحفيين الإسرائيليين؛ كي يناور ويكسب المزيد من الوقت[٢].

ثالثاً: يعتقد نتنياهو أن إسرائيل تعيش في خطر متزايد، وأصبحت "ضعيفة" في السنوات الأخيرة، وتقف أمام تحديات مصيرية ،ومفترق طرق إما استمرار الضعف وإما السير في طريق القوة والتمكين[٣].

يخرج نتنياهو من منطلق أنّ إسرائيل فشلت في حربي لبنان ٢٠٠٦م وغزة ٢٠٠٨م الأمر الذي دفع نتنياهو للإعتقاد أن تفوّق إسرائيل العسكري لم يعد يجدي في حسم المعارك، خاصة أنّه يرى تدهوراً في الكثير من المقاييس التي تُقاس بها حصانة الدول الداخلية وقدرات التحمل، هذا ما خلق بلبلة، خاصة أنّ الخلفية الثقافية السياسية مرتكزة على احتقار حكام إسرائيل للأضعف منهم، ويتمسكنون ويطلبون الرحمة أمام الأقوى منهم[٤].

---

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

2 . ألوف بن، هآرتس ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3 . ذكر هذا في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م.

4 . هذا ما حدده البروفسور زئيف شتيرنهل، أستاد العلوم السياسية في الجامعة العبرية، في مقال نشره في صحيفة هآرتس ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

رابعاً: تبدأ المسيرة في نظر نتنياهو نحو القوة والتمكين من التصور الذاتي؛ حيث إنّ خلق تصور وتكرار تردده مع إتخاذ اجراءات بيروقراطية من خلال منظومة الدولة تخلق، في نهاية المطاف، واقعاً معيناً ترغب في تصويره أمام الناس، يعتقد نتنياهو أنّ مثل هذا التوجه، يساعد على ردع الطرف الآخر، ويمنعه من التفكير أنّ إسرائيل ضعيفة.

خامساً: يؤمن نتنياهو أنّ شن حرب جديدة، يلهي العرب، وينسيهم نتائج ما قد سبق من حروب وقد يكرس، في نظره، السيطرة على المناطق المحتلة، واحتفاضه بباراك كوزير دفاع، وتكثيف تصريحات يوفال ديسكين، رئيس استخباراته حول ضرورة القضاء على حكم حماس في غزة، قد يشير إلى نواياه القادمة[1].

إستراتيجية الهروب إلى الأمام، سبعة أوراق

يلجأ نتنياهو إلى إستراتيجية الهروب إلى الأمام لتجنب مواجهة الواقع، وخاصة حين تكون هناك مطالب استحقاق محددة، ويتبع في هذا العديد من الأساليب منها: التمويه، والخداع، والتلاعب، وهي مواصفات يحملها حتى منذ تزعمه إسرائيل في التسعينات، وشهد على هذا الرئيس بيل كلنتون نفسه.

يرى نفسه محنكاً، ولبقاً، وإنساناً مبدعاً، يستطيع حسم الأجندات، ومن أمثلة ذلك:

- بعد أن لاقى موقفاً واضحاً رافضاً لمطالبه في واشنطن عند الرئيس أوباما في أيار/ مايو ٢٠٠٩م أراد أن يخلق لنفسه مكانة، فقرر، من منطلق أنّه يرى نفسه موازياً لرئيس أمريكا الذي ألقى خطاباً تاريخياً في القاهرة في ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩، أن يلقي خطاباً هو نفسه يعلن به سياساته، أو ليتهرب من خلاله من المستحقات التي يجب أن يقوم بها، فحدد موعداً، وبدأ يتشاور مع أخصائيين وسياسيين، ووصل به الأمر أن اجتمع مع الأديبين البارزين، وذوي التوجهات اليسارية، "دافيد غروسمان"، "وأيال ماغيد"، واكتظت الصحف العبرية بأخبار

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

وتعليقات حول ما سيحتويه الخطاب في جامعة "بار ايلان"، إحدى معاقل اليمين في إسرائيل وبالتحديد في مركز "بيغن-سادات" الذي تديره عناصر يمينية، على رأسهم بروفسور "إفرايم عنبار"، الذي لا يعترف إلا بوجود ٢ مليون فلسطيني[١].

- يظهر من خلال إبراز إبداعه، مع أنّه يدرك جيداً تبعية إسرائيل لأمريكا أنّ الوضع مغاير، وطالب بتوقف أمريكا عن تقديم المساعدات المالية السنوية لإسرائيل.
- أعلن نتنياهو في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٩م أنّ إسرائيل ستجد صعوبات في تنفيذ إلتزامها بالإنسحاب من قرية الغجر اللبنانية إذا حقق حزب الله وحلفاؤه انتصاراً في انتخابات لبنان في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م[٢].

لكن ما يثير قلق نتنياهو أنّ إدارة الرئيس الأمريكي "تعرف كل هذه الألاعيب"[٣]، وهناك إمكانية أنّها على استعداد لإجبار إسرائيل على الرضوخ؛ ذكر "يوئيل ماركوس" أنّ مناحم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وقّع على اتفاقيات كامب ديفيد وضمنها الانسحاب من مستوطنات منطقة "ياميت"، فقط بعد أن هدده الرئيس كارتر أنّ رفضه سيكلفه ديمونة؛ أي المفاعل النووي في ديمونة.

يحاول نتنياهو استخدام سبعة أوراق لتمرير سياساته، سنستعرض بالتفصيل قسماً منها:

---

1 . حدد هذا خلال مداخلتي معه في إحدى المحاضرات التي ألقاها في مؤتمر Association For Israeli Studies السنوي الذي عقد في مدينة بئر السبع ١-٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م. عندما أخبرته أن المركز الإحصائي الوطني التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله، يتحدث عن أكثر من ١٠ ملايين فلسطين في أرض الوطن والمهجر، رفض هذا وقال: إن هذه أرقام مبالغ بها، وتهدف للدعاية ليس إلا.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

3 . هذا ما نشر أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد أخبرته للرئيس الفلسطيني محمود عباس، انظر مقال الصحفية وفاء عمار، هآرتس ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩م.

١- الورقة الإيرانية
٢- الورقة الروسية
٣- تدريبات لحرب قادمة ضد سوريا وحزب الله وحماس
٤- خلق الانطباع أنّ إسرائيل في حلف مع دول عربية
٥- ادعاء نتنياهو أنّ أي قرار يتخذه سوف يؤدي إلى انهيار حكومته بحيث إنّ القبول سيضعه في مكان صعب مع ليبرمان، والرفض سيضعه في مشكلة مع باراك[١]
٦- إتباع الوقاحة المميزة لهم
٧- تسويقه في العالم من قبل زعماء إسرائيليين مثل شمعون بيرس وإيهود باراك وبنيامين بن أليعازر.

١) التركيز على إيران

منذ اليوم الأول لتسلمه الحكم في إسرائيل، أول نيسان/ إبريل ٢٠٠٩م، يركز نتنياهو على أنّ إيران ليست فقط العدو الخطير لإسرائيل، وإنما للعرب وللعالم الحر، ويهدف تركيز نتنياهو على إيران إلى تحقيق ما يلي:

- خلق دور لإسرائيل في المنطقة في أعين الغرب كقاعدة أمامية، وإلى رفع قيمة أسهمها؛ فقبل الانتخابات التزم بأن إيران لن تحصل على سلاح نووي، وبعد الانتخابات إلتزم أنّه لن يسمح لمنكري المحرقة تنفيذ محرقة جديدة.
- الإيقاع بين إيران والعرب، وكأن إسرائيل أصبحت حليفة للعرب في مواجهة "العدو الفارسي" الأمر الذي يخلط الأوراق.
- يساعد تركيزه على إيران على طمس وتغييب القضية الفلسطينية، وتحويل الأنظار عنها وخاصة بعد اهتمام إدارة الرئيس أوباما بهذه القضية ونشاطها في حل هذا الصراع.

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ، ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

- وسيلة تمويه لعدم مواجهة الواقع، حيث لا يملك جرأة مواجهته والتحدث عنه، حيث قال نتنياهو في خطابه أمام مؤتمر منظمة "الأيباك"، اللوبي الصهيوني في أمريكا، في أيار/ مايو ٢٠٠٩ ما يلي: "يحدث في الشرق الأوسط تطور نادر، يشكل هدفاً مشتركاً لإسرائيل وللدول العربية، تحدٍ أمام الجميع،إنّه إيران الممتلكة سلاحاً نووياً...،هذا يخلق فرص للتعاون بين إسرائيل والدول العربية"[١].
- ابتزاز الولايات المتحدة، فقد نُشر أنّ نتنياهو حاول أثناء وجوده في البيت الأبيض في أيار/ مايو ٢٠٠٩م التوصل إلى صفقة مع أوباما يلتزم وفقها نتنياهو بعدم قصف إيران مقابل أن تخفف الولايات المتحدة ضغطها على إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[٢].

يقوم نتنياهو بهذا رغم أنّه يدرك أنّ إمكانية نجاحه ليست كبيرة؛ حيث لا ترى الولايات المتحدة، وفق مصادر معينة، أنّ لإسرائيل أي دور في ألازمة الأمريكية الإيرانية، ويدرك أيضاً أنّ امتلاك إيران سلاحاً نووياً قد لا يتعارض في حالات معينة مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما أوحاه روبرت غيتس في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي حين تم المصادقة على تعيينه وزير دفاع وحاول تبرير حق إيران امتلاك سلاح نووي مؤكداً أنّ ما تقوم به هو لغايات ردع الهجوم عليها.

إنّ إحتمال فشل محاولاته في هذا السياق كبير؛ فحين طالب نتنياهو تقديم أحمدي نجاد للمحاكمة أمام محكمة العدل الدولية بتهمة التحريض لقتل اليهود لم يلفت مطلبه انتباه أحد[٣].

1 . صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . انظر مقال إلوف بن، مرافق لجولة نتنياهو في الولايات المتحدة، هآرتس ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3 . مقال كتبه الصحفي إلوف بن، هآرتس ١٧ حزيران/ يونيو٢٠٠٩م.

٢) الورقة الروسية

يحاول نتنياهو اللعب بالورقة الروسية في محاولتة ابتكار ضغطٍ ما على أوباما، أو لتخفيف الخوف المتوقع مواجهته، ويبرز أنّ أكثر من مليون مهاجر يتحدثون الروسية يسكنون إسرائيل.

لم يكن بالصدفة أن قام نتنياهو بتعيين أفيغدور ليبرمان وزير خارجية، ولم يكن بالصدفة أن اجتمع مع صحفيين روس قبل أسبوع من زيارته واشنطن، ليقول لهم وبالحرف الواحد "علاقات إسرائيل مع روسيا هامة[١]، وفي نفس الفترة بعث بعدة رسائل إلى أوباما قبل أن يصل واشنطن في أيار/ مايو ٢٠٠٩م من أبرزها: "لن أنسحب من هضبة الجولان؛ لأنّها تشكل منطقة إستراتيجية لإسرائيل"، "لن أتنازل عن أي شيء هام بالنسبة لأمن إسرائيل."

من الصعب تجاهل وجود فئة كبيرة من رؤساء الأموال قدموا من الاتحاد السوفييتي سابقاً يؤيدون أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي، بغية الحصول على تسهيلات، في الماضي طالب ليبرمان بمنح هذه الفئة، مع أنّ قسماً كبيراً منها ما زال يسكن دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، جوازات سفر إسرائيلية، كي تأتي بأموالها إلى إسرائيل، الآن ليبرمان لا يطلب من أحد، بل عنده الصلاحيات الدستورية لتنفيذ هذا، وفي محاولاتهم تحييد الأنظار بتركيزهم على روسيا، ذكر أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية في حكومة نتنياهو، أنّ موضوع "روسيا" قد طُرح على جدول الأعمال حين قابل هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، في الأسبوع الثالث من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م خلال زيارته لواشنطن العاصمة[٢].

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . تقرير حول الزيارة لواشنطن، أنظر هآرتس ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

٣) تدريبات لحرب قادمة

منذ انتهاء حرب لبنان ٢٠٠٦م وحرب غزة ٢٠٠٨م والإسرائيليون مشغولون في إعداد الجبهة الداخلية؛ لأنّهم يرونها جبهة "مثل باقي الجبهات في الحروب القادمة"[١]، ففي الأسبوع الأول من حزيران ٢٠٠٩م أجرت إسرائيل تدريبات ومناورات في الجبهة الداخلية خلقت الانطباع أنّ حرباً قريبة توشك أن تقع، وخاصة أن نتنياهو قد عبّر عن نية حكومته "إكمال عملية غزة"، واستعادة عامل الردع، والتركيز على هذا يربك الأمريكيين؛ لأن حرباً إسرائيلية قد تضر بمصالحهم القومية في المنطقة، وتُستعمل كورقة للابتزاز.

٤) حملة تسويقية

لم يتردد نتنياهو في استخدام ثلاثة من منافسيه لتخفيف الضغط عليه ولتسويق نفسه أمام العالم، وهم: شمعون بيرس وإيهود باراك وبنيامين بن أليعازر؛ فأرسل بيرس، رئيس دولة إسرائيل، إلى واشنطن ليقول بأنّ نتنياهو: "رجل سلام...يفتش عن سلام تاريخي ...، ولم يُبْدِ، منذ انتخابه، معارضةً لحلٍّ سياسي على أساس دولتين"[٢]. وأرسله إلى الأردن أيضاً ليؤكد أنّ نتنياهو ملتزم بالسلام وبالمفاوضات مع الفلسطينيين، مما حدا بالصحفي "غدعون ليفي" ليصف بيرس بوزير دعاية للدفاع عن حكومة نتنياهو وليبرمان، وقام باراك بتسويق نتنياهو حين أكد أنّه "مستعد للمفاوضات السلمية وموافق على حل الدولتين"[٣]. وقام بنيامين بن أليعازر بتسويقه بأنّه "يؤيد إقامة دولتين لشعبين، وأنّه سيفاجئنا جميعاً."

---

1 . هذا ما قاله متان فلنئي، نائب وزير الدفاع في مؤتمر حول الجبهة الداخلية الإسرائيلية، عُقد في مركز الأمن القومي التابع لجامعة تل ابيب في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩م، حضرة كاتب هذه السطور، وسوف يُنشر تقرير عن ذلك المؤتمر ف القريب.

2 . مقال مطول ينتقد به الصحفي غدعون ليفي دور بيرس تحت عنوان "وزير الدعاية"، نُشر في صحيفة هآرتس ب ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3 . صحيفة "يسرائيل هايوم" ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

٥) وقاحة تقليدية

رغم انتقادات بعضهم بأنّها قد تكلفهم غالياً، يستمر نتنياهو بإتباع ما يعرف بالعبرية "الخوتسبا"، الوقاحة الإسرائيلية انطلاقاً من أنّ انتهاجها سيفيد؛ على سبيل المثال تدّعي إسرائيل أن "زعماء عرب يتوجهون إلى إسرائيل من أجل التنسيق معنا؛ لأنّهم لا يثقون بالموقف الأمريكي[١]"، واستعمالها تجاه الأوروبيين يخلق الانطباع أنّ أوروبا في جيب الإسرائيليين، أو أن إسرائيل هامة لدرجة أنّها تستطيع التصرف مع أوروبا بهذا التوجه، فقد صرح موظف كبير في إسرائيل أنّه إن لم يتوقف الاتحاد الأوروبي عن انتقاد حكومة نتنياهو فإن إسرائيل لن تسمح له المشاركة في عملية السلام في المنطقة."

خطاب نتنياهو في جامعة "بار إيلان" في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م

خداع وهروب إلى الأمام

بعد فشل محاولة تسويق بضاعته في واشنطن بعد استنفاذ كثير من الجهود، أثناء لقاءه بالرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما كان لا بد لنتنياهو أن يحاول إرسال رسائله مرة أخرى، مع حملة إعلامية واسعة، ليتجنب ضغوطاً متوقعة من الإدارة الأمريكية التي رمز لقدومها في خطابين: خطاب التنصيب في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م حين وجه أوباما رسالة خاصة إلى العالم الإسلامي، وخطاب القاهرة في ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩م حين وجه خطاباً كاملاً للعالم الإسلامي والعربي.

يقول الصحفي الإسرائيلي "ألوف بن": إنّ فشل زيارة نتنياهو للبيت الأبيض متجسد بـ[٢]: **أولاً**، الولايات المتحدة وإسرائيل يتبادلان الرسائل عبر وسائل الخطابات العلنية،

1 . أنظر ما نشر في صحيفة يديعوت أحرونوت، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م، مع أنّه يمكن التحقيق فيه بواسطة المخابرات، إلا أنّهم في إسرائيل يدركون مدى الحساسية في التحقيق في مثل هذه المواضيع، ولذلك، لا يترددون في استخدامه في سبيل فرض أجندتهم على الآخرين.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

ثانياً، نتنياهو مقتنع أن وجه أوباما للمواجهة مع إسرائيل، **وثالثاً**، أوباما وكلنتون يطالبان نتنياهو علناً بتغيير لونه.

في هذا السياق، وانطلاقاً من قراءة عميقة لجوهره، والتناقضات الداخلية فيه، وعلى أنّه موجه ليس لأحد سوى للرئيس باراك أوباما، مثّل خطاب نتنياهو في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م ما يلي:

- مثالاً واضحاً لحملة خداع وهروب إلى الأمام، كي لا يواجه الواقع ويقدم الاستحقاق السياسي تجاه السلام العادل في الأرض المقدسة؛ فهو ليس أكثر من مسرحية في العلاقات العامة هدفت إلى خلق الانطباع أنّ نتنياهو يعرض مواقف تتلائم والواقع المتغير لكنه لم يأت بجديد، باستثناء مواقف مشروطة هزيلة على حل الدولتين، واختيار المكان لم يكن صدفة؛ فجامعة "بار إيلان" تشكل معقلاً لليمين القومي المتطرف في إسرائيل.
- يحمل في طياته تمترساً في مواقف قديمة شملت على طرح أيديولوجي مكرر عبر سنوات طويلة لمختلف قوى اليمين المتطرف في إسرائيل بدأت تطيش على السطح إثر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ووصلت القمة عام ١٩٧٧م، حين تسلمت قوى اليمين الحكم في إسرائيل[1].
- بيّن نتنياهو منذ الجملة الأولى أن أهم ما يرغب الحصول عليه هو الوحدة

1 . هذه المواقف نصاً كانت تعرض من قبل يسرائيل كاتس، وتساحي هنغبي، وأفيغدور ليبرمان حين كان النقاش يحتدم بيننا في الجامعة العبرية حيث درست هناك موضوع العلاقات الدولية وكنت في مرحلة معينة مساعد محاضر للبروفسور نورمان روز، العلاقات الدولية، حيث كان يدرس في نفس القسم كل من تساحي هنغبي ويسرائيل كاتس وكلاهما من الزعماء الكبار لإسرائيل اليوم، الأول من حزب كاديما، والثاني من حزب الليكود وكلاهما يحافظ على علاقات حسنة مع بنيامين نتنياهو؛ فحين كانوا يقولون لنا على سبيل المثال، أن: "أرض إسرائيل وطناً" كما قال نتنياهو، كنا نقول لهم وبكل قوة أن: "فلسطين كاملة هي وطناً"، وحين كانوا يقولون لنا إنكم مؤقتون هنا ومكانكم الطبيعي في الدول العربية، كنا نجيبهم: " أنتم المهاجرون، وعليكم العودة إلى البلاد التي أتيتم منها."

الداخلية الإسرائيلية، وهذا رمز يقول من خلاله للرئيس أوباما بالتحديد أنّ أية ضغوطات من جانبك ستحدث انهيارا لحكومتي مما يجعل خيارك أكثر صعوبة.

- حدد التحديات التي تواجه إسرائيل، وأكّد أنّ قضية السلام في المنطقة تحل في المكان الثالث، ففي المكان الأول التهديد الإيراني، وفي المكان الثاني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إسرائيل مثل الكثير من دول العالم.

هل نجح الخطاب في خداع الإسرائيليين؟ هناك مؤشرات تشير إلى هذا، ويبدو أنّ الخطاب قد انطوى على أغلب الإسرائيليين الذين شاهدوه على شاشة التلفزة؛ فقد حدد ٧١٪ منهم أنّهم يؤيدوه، ولكن، ربما أنّهم يستشعرون في نفس الوقت، خداعاً وتلاعباً وعدم جدية، وحدد ٦٧٪ من الإسرائيليين أنّ خطاب نتنياهو لا يساعد على حصول سلام مع الفلسطينيين، وأشار ٧٠٪ منهم أنّه لن يُستجاب لطلب نتنياهو إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح[١]. وشمل الخداع مختلف القوى السياسية الصهيونية في إسرائيل، وعلى رأسها حزب كاديما المعارض الذي أيد الخطاب، وسقط في الفخ صحفيون إسرائيليون ذوو توجهات ليبرالية منتقدة لسياسات الاحتلال، مثل الصحفي غدعون ليفي، فقد نرى الخطاب رافعة لإستراتيجية الهروب والخداع، وقد يكون أول من ينخدع به هم الإسرائيليون أنفسهم.

أكّد الأديب الإسرائيلي ديفيد غروسمان، الذي فقد ابنه في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م على لبنان بعد اجتماعه مع نتنياهو قبل أيام عدة من إلقاء الخطاب، وسماعه الخطاب، وقرأ وسمع التعقيبات عليه،، أكد على ما يلي[٢]: "كان خطاب نتنياهو خطاب حياتنا عديمة الأمل، عَكَسَ تمترساً للمجتمع الإسرائيلي في حصن خوفه، لم يحتوِ على شيء جديد يساعد على تغيير الوعي سوى إقرار "مبدأ اقامة الدولتين، لم يتحدث نتنياهو

1 . هآرتس ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

إلينا "بصدق وبشجاعة" كما وعد، ولم يخاطب الإسرائيليين كأناس بالغين، إنّ الخطاب كان مادة لعزل الإسرائيليين عن الواقع الذي يعيشون، تحدث عن مخاوف إسرائيل المعروفة، نظرت له، وبالتأييد الذي حصل عليه بعد الخطاب، وأيقنت كم نحن بعيدين عن السلام، كان نتنياهو في مسرحية محكمة، ملأها ترديداً وكذباً، يدافع عن واقع سنتآكل به بالسيف، رأيت وتأكدت أن من كلماته لن يأتي سلام، ليس هناك إمكانية للتوصل إلى سلام عادل وآمن إلا بفرضه من قوة دولية برئاسة الولايات المتحدة، أو على إثر حرب مدمرة قاسية.

نتنياهو والعرب

القواعد التالية تلعب دوراً هاماً في تحديد معالم سياسة بنيامين نتنياهو تجاه العرب، والتي تتصف بالعموميات، والنظرة الدونية، والتحكم بمواردهم وثرواتهم؛ لأنّهم لا يستطيعون تدبير أنفسهم، ولأنّهم لا يستحقون هذه الثروات، بل لا يستحقون حقوقاً أساسية يستحقها الإنسان كونه إنساناً مثل حق الإنجاب للمحافظة على البقاء:

١. خلال فترة حكمه الأول في ١٩٩٦م-١٩٩٩م حدد نتنياهو ثلاث لاءات ما زالت تشكل عصب مواقفه تجاه العرب؛ حيث يبرز فيه روح الاستعلاء والنظرة الدونية للطرف العربي: لا انسحاب من الجولان، ولا مفاوضات حول القدس، ولا مفاوضات مشروطة مع العرب، وعاد الموقف نفسه عام ٢٠٠٩م حين صرح: "لن أقسم القدس ولن أنسحب من الجولان"[1]. أي أنّه إذا أُجريت مفاوضات فستكون مفاوضات من أجل المفاوضات، أو كما قالها نتنياهو نفسه: "سلام من أجل السلام".
٢. تتميز مواقف نتنياهو تجاه العرب بالعموميات؛ فبعد أن أنهى مهمة تشكيل حكومته في آذار/ مارس٢٠٠٩م صرّح أنّ السلام كان هدفاً مشتركاً ومتواصلاً لجميع الإسرائيليين ولجميع حكومات إسرائيل ومن ضمنها حكومتي"، ويكرر هذا عبر سنوات طويلة.

1. Jerusalem Post, February 8, 2009.

كتب الصحفي الإسرائيلي "سيفر بلوتسكر": إنّ ما طرحه نتنياهو أمام الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٦م يمكن طرحه في المكان نفسه عام ٢٠٠٩م[1]، ومن بين ما ذكره نتنياهو في خطابه عام ١٩٩٦م: ١) ليس لنا صراع مع الإسلام ولا نؤمن بصراع الحضارات، ٢) يرتكز السلام على ثلاثة أعمدة، الأمن (محاربة الإرهاب)، والتنازل المتبادل (يتنازلون ويحصلون في المقابل على شيء) والديموقراطية، ٣) لم يذكر نتنياهو أي استعداد اسرائيلي للتنازل، ٤) القدس ستبقى موحدة عاصمة إسرائيل.

وحين زار مصر، قبل سفره إلى واشنطن في أيار/مايو ٢٠٠٩م أتى ليقول كلمات مبهمة، ليس لها أي فحوى على ساحة الواقع؛ ففي حين طالبت مصر إسرائيل بوقف الاستيطان، حث نتنياهو مصر إلى خلق تحالف لمحاربة الإرهاب وإيران، وردد شعارات فارغة من أي محتوى، يعتقد أنّها تجذب المستمعين: "السلام والأمن والازدهار"، تسير مع بعضها البعض.

٣. يعتقد نتنياهو أنّه يجب المحافظة على الوضع القائم وترسيخه ليشكل أرضية ملائمة لتحقيق أماني تاريخية لإسرائيل، ومن جهة ثانية يجب عمل كل ما هو ممكن كي يتغير ويقل الخطر الديمغرافي للعرب في فلسطين كاملة؛ فلم يتردد في القول إنّ سياساته تسعى لتخفيف إنجاب العرب في البلاد، فقد انتصر لسياساته الخاصة تجاههم، وفي نفس الوقت يؤمن أن أي تغيير متوقع يجب أن يكون على حسابهم؛ فحين يتحدث نتنياهو عن خلق سلام مع العرب، يعتقد أنّه ليس على إسرائيل القيام بأي شيء، وإنما منح سلام للعرب مقابل سلام، وقد يعتبر هذا تنازلاً، أو تواضعاً، أو حتى معروفاً للعرب.

٤. يعتقد أن كل خطوة تقوم بها حكومة إسرائيل يجب أن تنبع من حرصها على أمن

1 . يديعوت احرونوت، ١٩ أيار/مليو ٢٠٠٩م.

مواطني دولة إسرائيل[١]، فمن هنا ليس من المهم أن يؤخَذ أمن أو سلامة الطرف الثاني بالاعتبار، حتى وصل به الأمر إلى أنّه حاول بكل الوسائل تقليل إنجابهم؛ لأن ميلاد العربي يقلقه وربما يشكل خطراً استراتيجياً كما حدد متخصصون يهود في إسرائيل[٢]، وحين نحجت سياساته في هذا المجال اعتبرها انجازاً كبيرا له.

٥. لا يريد نتنياهو جعل إسرائيل دولة شرق أوسطية؛ حيث يحافظ على مقولات كثيرة من بينها أنّه يريد ديمقراطية ليبرالية تجمعه مع أوروبا والولايات المتحدة، ويهزأ الصحفي "تسفي برئيل" حين يقول إن سلسلة القوانين التي تُسن تجاه المواطنين العرب، في بداية حكم نتنياهو ٢٠٠٩م، تجعل إسرائيل دولة شرق أوسطية"[٣].

٦. لا يفرق نتنياهو بين عرب وعرب، وإنما يحاول المراهنة على زعماء عرب معتدلين مؤيدين للطرح الأمريكي؛ لبناء حلف واحد مع إسرائيل وإبراز إسرائيل في مقدمة الدول المدافعة عن مصالح الغرب في المنطقة، ومثال ذلك ما حدث في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٩م حين عمل جاهداً للقاء الرئيس المصري محمد حسنى مبارك، والملك الاردني عبد الله الثاني ليخلق الانطباع أنّه يسير في وضع جيد مع جيرانه، و"نحن مع بعضنا نقف أمام تهديد قادم من إيران...علينا أن نعمل مع بعضنا لوقف هذا التهديد[٤]"، وحاول تكريس هذا الانطباع في خطابه في جامعة "بار ايلان" حول السلام في المنطقة بتاريخ ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

أدرك الفلسطينيون هذه النية، ورفض رئيس السلطة أبو مازن، لقاء نتنياهو قبل سفره الأخير إلى واشنطن في أيار/ مايو ٢٠٠٩م رغم محاولات لترتيب لقاء بينهما.

---

1 . يسرائيل هايوم، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . من أبرز المتخصصين الذين حذروا من ازدياد العرب في البلاد، وفي مناطق ما بين النهر والبحر كان أمنون سوفر، من جامعة حيفا.

3 . تسفي برئيل، هآرتس ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

4 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

٧. يعارض نتنياهو أي انسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ويعدُّ الضفة الغربية، في أسوأ الاحتمالات، مناطق متنازع عليها وليست أراضٍ محتلة. عارض انسحاب شارون الأحادي الجانب من قطاع غزة، واستقال على أثرها من حكومة شارون، ويؤكد من وقت لآخر، حتى بعد تسلمه منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٩م، أنّه لن ينسحب من هضبة الجولان "لأسباب إستراتيجية"[١].

نتنياهو والفلسطينيين

من الطبيعي أن يكون الفلسطينيون أكثر المواضيع التي شغلت بنيامين نتنياهو طيلة حياته السياسية، وخاصة أنّه يراهم عدواً يعيش على "أرض آبائه وأجداده" بشكل مؤقت، يعيشون لأنّه يمنحهم هذا، ربما لعدم استطاعته التخلص منهم في هذه الظروف، غير أن ما يصبو إليه ليس إلا التخلص منهم في الساعة وفي الظروف الملائمة، موقف نتنياهو عام ١٩٨٩م ما زال يشكل المنطلق الأساسي لرؤيته للفلسطينيين وفلسفتة تجاه الفلسطينيين ومستقبلهم في البلاد، حين كان نائباً لوزير الخارجية في إسرائيل، وصرّح أنّه كان على إسرائيل انتهاز الأزمة في ساحة Tiananmen Square في بكين، الصين، حيث كان العالم مشغولاً بها، لتقوم بطرد جماعي للفلسطينيين من المناطق المحتلة[٢].

أولاً: لا يعترف نتنياهو بالأصل بالوجود السياسي الفلسطيني على أرض فلسطين؛ ففي خطابه في جامعة "بار إيلان" في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩م وصف نتنياهو الفلسطينيين بأنّهم "مجموعات تسكن على أرض وطننا، أرض آبائنا واجدادنا". ولا يتردد نتنياهو في موقفه أنّه لا يرغب في إعطاء الفلسطينيين حقاً ثابتاً على هذه البلاد، وفي المقابل، هو يعتقد أن إسرائيل تصنع معروفاً لهم في تحملها وجودهم "المؤقت على أرض الوطن".

---

1 . لقاء مع صحفيين باللغة الروسية، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ نُشر في موقع صحيفة هآرتس www.haaretz.co.il.

2 . Israeli Journal Hotam, November 24, 89.

وفي مواقع أخرى يتجاوز هذا حين يحاول إشعارهم بالنقص، ويمنّ عليهم حتى بالحديث معهم؛ يقول نتنياهو: "لن أطرح شروطاً مسبقة للتفاوض مع الفلسطينيين[1]"، ويناقض نفسه حين يقول: "قبل أن نبدأ المفاوضات معهم عليهم الاعتراف بإسرائيل أنّها دولة لليهود"؛ لذا، يعتقد نتنياهو أن الصراع لا يكمن في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وإنما في "رفض الفلسطينيين الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة يهودية في وطنه التاريخي".

ثانياً: لا يؤمن نتنياهو بسلام مع الفلسطينيين، وأنّهم متساوون لهم حقوق على أرضهم، ويجب احترامها والاعتراف بها، والسبب يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم وليس إلى تقصير إسرائيلي، حيث إنّهم ليسوا فقط لا يريدون السلام مع إسرائيل وإنما "كلما اقتربنا من السلام معهم كلما ابتعدوا هم عنه" مؤكداً أنّهم يطالبون بأشياء لا تتلاءم مع الرغبة في التوصل إلى إنهاء الصراع، وأكد أنّ هذا هو موقف الفلسطينيين جميعاً، يقول: "المعتدلون لا يريدون الاعتراف بأن "دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي"، وقال: "حين يعترف الفلسطينيون بدولة اليهود ينفتح الباب للقضايا الأخرى"، ويعود لترديد شعارات ليس لها علاقة مع السلام "على الفلسطينيين الاختيار ما بين طريق السلام وطريق حماس".

ثالثاً: ليس لدى نتنياهو أفكار واضحة محددة يمكن الرهان على قبولها، أو حتى جزء منها بواسطة الطرف الآخر، تجاه حل المشكلة الفلسطينية؛ فهو، ولو بقي في خانة العموميات، يرتكز على رفض ما يطرح حين يأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين، ويؤيد سياسات المضايقة لتهجير الفلسطينيين من الوطن. يقول دوري غولد، من كبار مساعدي نتنياهو: إنّ إسرائيل لم تُحدد موقفاً مفصلاً في المفاوضات المستقبلية مع الفلسطينيين...، أهدافها في العقود الأخيرة كانت فضفاضة غير محددة

1. Nrg.co.il. موقع معاريف على شبكة الانترنيت، بتاريخ ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

مثل تحقيق السلام والامن[١]، ويؤكد الصحفي غدعون ليفي حين يقول: "ليس لقوى اليمين في إسرائيل حلٌّ واحد معلن حول مستقبل المناطق المحتلة؛ قسم منهم يطالبون بتهجير الفلسطينيين علناً، وقسم آخر يتمنى أن تُجدي سياسة "جعل حياتهم قاسية" حتى يتركوا بيوتهم[٢]، وربما لغاية علاقات عامة ليس إلا يتطرق نتنياهو في حالات معينة إلى الحل النهائي الذي سوف يقوم بمنحه للفلسطينيين: حكم ذاتي به يديرون شؤونهم، وتتحكم إسرائيل بثرواتهم المائية والزراعية، بجوهم وبمعابرهم البرية، وحين قرر شارون الانسحاب الأحادي الجانب من غزة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥م عدّه نتنياهو خطأً كبيراً، فاستقال كوزير للمالية مؤكداً أنّه لن يكون في حكومة تنسحب من غزة ليتم تسليمها إلى"إرهابيين".

رابعاً: وإن كان له أفكار حول حل الصراع فإنّها عامة، وممضوغة، وقد أثبتت عدم نجاعتها عبر سنوات طويلة؛ لأنّها تتجاهل حقوق الفلسطينيين الأساسية، ومن بين أبرز ما يُطالِب به نتنياهو:

- اعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة إلى جانب دولة إسرائيل، ويترك المجال مبهماً حيث قد يقصد بموقعها الأردن.
- حدود إسرائيل يجب أن تكون بحيث يمكن الدفاع عنها، وهنا يقصدون بشكل عام أن تكون على نهر الأردن، وإلغاء حق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي شردوا منها منذ عام ١٩٤٨م، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ أُحتلت عام ١٩٦٧م؛ لأن "الانسحاب لا يأتي بالسلام"؛ حيث "انسحبت إسرائيل وجاءت على إثْر ذلك الانسحاب موجات عنف"، واعتبار المستوطنين طلاب سلام وحياة طبيعية، والقدس الموحدة عاصمة

1 . مقال كتبه في صحيفة هآرتس ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

أبدية لدولة إسرائيل ولا يُقبَل التفاوض عليها، بل هناك مؤشرات أنّه يعمل بأكثر نشاط لإقامة الهيكل الثاني، حيث كان هو ممن قام بفتح النفق تحت المسجد الأقصى عام ١٩٩٦م وعلى أثرها حدثت انتفاضة النفق واستُشهد فيها العشرات من الفلسطينيين[١].

ما طرحته مؤخراً عضو الكنيست من حزب الليكود "تسيبي حوتوفلي" مستوطنة في الضفة الغربية، من أفكار تجاه الفلسطينيين انعكست جلياً في روح خطاب نتنياهو في جامعة "بار ايلان"[٢]، ومن أبرز ما حددته: أولاً، إن تحديد ما حدث عام ١٩٤٨م بأنّه نكبة يشكل جريمة بحق التاريخ حيث إنّ الرواية الفلسطينية تزييف للتاريخ؛ ما كان ليس إلا حرب استقلال، للدفاع عن النفس، بعد رفض الفلسطينيين قرار التقسيم، ثانياً، لم تقم إسرائيل بقوة الاحتلال، بل من قوة حق الشعب اليهودي في العودة إلى أرضه، أرض الآباء والأجداد[٣].

خامساً: يمنح نتنياهو الاستيطان مكانة هامة في مفهومه الشامل للمشروع الصهيوني؛ لأنّه يجسد، في مفهومه، الوجود واستمراره والأمن والاستقرار؛ لذلك يتعهد نتنياهو بأنّه "لن يخليَ مستوطنات؛ لأن هذا يخلق فراغاً تملؤه حماس[٤]"، وحين تحدث في مستوطنة "بيت إرييه" إلى الشرق من مدينة اللد قال: "من خلفنا يوجد مطار اللد، وتل أبيب، إذا

1 . مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة مباشر، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . يصفها الصحفي الإسرائيلي المعروف، يوئيل ماركوس (هآرتس ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م) "لها لسان طويل ومخ صغير"، وذلك على إثر تصريح لها قالت فيه أنّها لو أعطيت نصف ساعة للقاء أوباما فأنّها ستقنعه أن نتنازل عن فكرة حل الدولتين.

3 . نشرت المقال كتأييد لقانون "يوم النكبة" الذي وافقت عليه اللجنة الوزارية لإعداد القوانين في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩م، في صحيفة يسرائيل هايوم، بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م، صفحة ٣.

4 . صرح به في مقابلة تلفزيونية في قناة ٢ بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م، واقتبس في مقال نُشر في موقع معاريف الالكتروني، nrg.co.il بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩م، تحت عنوان "مستوطنو المناطق المحتلة لا يثقون بنتنياهو."

أخلينا هذا المكان سوف يصبح منطقة ثابتة لحماس ولإيران[١].

استمر في هذا النهج، ربما بأكثر قوة، بعد انتخابه مرة أخرى في شباط ٢٠٠٩م حيث أكدت تقارير صحفية أنّه منذ تسلمت حكومة نتيناهو أصبح هناك المزيد من شقّ الطرق الاستيطانية في المناطق المحتلة، وتحضير مناطق واسعة لإقامة مستعمرات وبيوت سكن[٢]، وصرّح "يوفال شوفال"، سفير إسرائيل سابق في واشنطن وأحد المقربين من نتنياهو: إنّ نتنياهو سيقول للرئيس أوباما أنّه سوف يستمر في بناء المزيد من النشاطات الاستيطانية[٣]، وحين كان يتكلم عن وقف الاستيطان صرح في رسالة إلى الرئيس أوباما: "إن إسرائيل تسعى لخدمة مصالحها ولا يخيفونها[٤]"، وبعد عودته من مقابلة أوباما في أيار/ مايو ٢٠٠٩م بدأ نهج الهروب إلى الأمام؛ صرح أنّه يتوافق مع الموقف الأمريكي بربط الاستيطان بالمسألة الإيرانية، وأن وقف الاستيطان يساعد على زيادة الضغط على إيران في مشروعها النووي[٥]، غير أنه كان يتحدث عن المستوطنات التي أقيمت دون إذن رسمي إسرائيلي، أي ما يسمونها في إسرائيل: المستوطنات غير الشرعية، وحين قِيلَ، بعد جهود كبيرة من إدارة الرئيس أوباما، مبدأ الربط بين المستوطنات وبرنامج إيران النووي، لم يؤيد وقف الاستيطان كما طالبته أمريكا، بل استمر فيه كأن شيئاً لم يحدث، وبعد إخلاء مستوطنة أقيمت دون "إذن رسمي" بيوم واحد أقيمت من جديد وهذه المرة باستعمال الباطون المصفح، وعاد نتنياهو يصرح أنّه "لن يوقف الاستيطان في الضفة الغربية، وإذا مُنع الإسرائيليون من بناء بيوت لهم، فسيُمنَع

1 . كان يتحدث في مستوطنة بيت اريبه بتاريخ ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩م، اقتبس في مقال نُشر في موقع معاريف الالكتروني، nrg.co.il بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩م، تحت عنوان "مستوطنو المناطق المحتلة لا يثقون بنتنياهو."

2 . تفاصيل عن زيادة إقامة النشاطات الاستيطانية أنظر، هآرتس ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

3 . خبر كتب على شاشة تلفزيون الجزيرة، ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

4 . يديعوت أحرونوت، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

5 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

الفلسطينيون أيضاً، من جهة ثانية، يدرك نتنياهو أنّه سيُجبَر على وقف الاستيطان؛ لأن الولايات المتحدة تنظر للموضوع بجد، ولا يتقن أوباما فن التلاعب في الكلمات، ولا يتحمل فن المراوغة والكذب.

سادساً: موضوع الدولة الفلسطينية موضوع حساس ودائما ما يلجأ نتنياهو للتمويه والهروب إلى الامام حين يُطلب منه أن يُحديد موقفاً حاسماً وجلياً تجاهه.

لم يحدد نتنياهو في السنوات الأخيرة موقفاً واضحاً من الدولة حيث أصبح موضوع إقامة الدولة الفلسطينية موضوعاً محتملاً في النشاط لحل الصراع؛ فحين أقرت حكومة إسرائيل في جلستها في ٢٤ أيار/ مايو ٢٠٠٣م برئاسة شارون، ونتنياهو وزير المالية، وثيقة خارطة الطريق التي تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف، تحدث نتنياهو بضجر، وبعدم ارتياح مبرراً أن مثل هذا قد يأتي على إسرائيل بالخطر، لكنه في النهاية لم يصوت ضدها بل امتنع عن التصويت[١]، في مثل هذا الموقف نجد أنّه في كانون الثاني ٢٠٠٩م وقبل أيام من الانتخابات رفض نتنياهو التوقيع على وثيقة عهد تعارض إقامة الدولة الفلسطينية، وفي نفس الفترة، وفي اجتماع انتخابي رفض الانسحاب الأحادي الجانب وحذر من إقامة دولة فلسطينية في الظروف الحالية، لأنّها تصبح دولة حماس وإيران، وقال مساعدوه أنّه، في ظروف معينة، قد يقبل إقامة دولة فلسطينية مثل نزعها من السلاح، وسيطرة إسرائيل على مداخلها الثلاثة، البري والبحري والجوي...الخ[٢].

يقول الخبير الأمني في إسرائيل "أمير أورن": إن محاولات نتنياهو تأخير إقامة الدولة الفلسطينية مثل مطالبته بنزع سلاح هذه الدولة العتيدة، ما هي إلا محاولة لتبرير معارضته للفكرة، لكن لن ينطوي هذا الشيء على الأمريكيين، ويؤكد أنّ نتنياهو "يخادع نفسه إذا اعتقد أنّه بكلامه يستطيع منع إقامة دولة فلسطين[٣].

---

1 . حول الموقف والتطور التاريخي، انظر مقال يوسي فرتر، صحيفة هآرتس ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 THE JERUSALEM POST, Jan. 27, 2009.

3 . مقال تحليلي للكاتب، هآرتس ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

يلاقي نتنياهو صعوبة كبيرة في قبول فكرة حل الدولتين، لأنّه يعتبر نفسه من أواخر المحافظين على الفكر الصهيوني تجاه الأرض وتجاه الحدود السياسية لدولة إسرائيل، وحين نطق "دولة فلسطينية" في خطابه في جامعة "بار ايلان" في حزيران/ يوينو ٢٠٠٩م، لم يفعل هذا قبل أن يخرجها من كل فحوى ومحتوى، ولم تعد دولة إلا بالاسم.

يعرض الدكتور فوزي الأسمر، سببين هامين لتخبطات نتنياهو تجاه قبول حل الدولتين[1]: "أولاً، هذا الحل يجبر إسرائيل على التنازل عن نقطتين أساسيتين في مفهومها الأيديولوجي: هذا الحل يرمز إلى التنازل عن مبدأ أنّ "أرض إسرائيل" تابعة لشعب واحد ولا يحق السيادة على هذه الأرض إلا للشعب اليهودي، والثاني في حالة قيام دولة فلسطينية، مهما كانت، ستضطر إسرائيل إلى أن تحدد حدودها وهو أمر مرفوض صهيونياً".

من بين أبرز المواقف التي حددها نتنياهو تجاه الدولة الفلسطينية العتيدة أنّه في خطابه في جامعة "بار إيلان" في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م وافق على مبدأ إقامة دولة فلسطينية لكنه حدد العديد من الشروط التي تجعل من قبول الفلسطينيين لها أمراً صعباً إنْ لم يكن مستحيلاً، فيحدد أنّه إذا قُدّر وأُقيمت يجب أن تكون محدودة السيادة، ومحدودة الثروات، ومنزوعة السلاح، تسيطر إسرائيل على جوها وبحرها وحدودها البرية.

ويتبع نتنياهو التكتيكات التالية كمخرج من قبول الدولة الفلسطينية:

- يطرح نتنياهو حكماً ذاتياً للفلسطينيين، وهي فكرة طرحها من قبل مناحم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث المسألة الفلسطينية عنده مسألة داخلية إسرائيلية فأوكل إلى وزير الداخلية الإسرائيلي "يوسف بورغ" في زمانه إجراء المحادثات مع الفلسطينيين، وأتى بفقاعات هوائية حتى يسكت المعارضين لمسيرته؛ فحين سُئل بيغن، من على منبر

1 . نشره الكاتب في مقال تحت عنوان "ماذا يريد العرب من أوباما؟" ونُشر في موقع "الفكر القومي العربي". بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

الكنيست، من قبل عضو الكنيست اليميني المتطرف "موشيه شامير"، كيف تجرؤ أن توافق على حق تقرير المصير للفلسطينيين في اتفاقيات كامب ديفيد، صرخ بيغن في وجهه، بأسلوبه التوبيخي، ومن على منبر الكنيست: "نحن الفلسطينيون"

- يطرح نتنياهو حكماً ذاتياً للفلسطينيين وفي الوقت نفسه على إسرائيل ما يلي[١]:

– **أولاً**، مواصلة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وتوضيح أنّ إسرائيل لا تريد التحكم بالفلسطينيين.

– **ثانياً**، زيادة التقدم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية دون تحديد كيف سيكون.

يصف المُخطّط "ألون كوهن-ليفشتس" قول نتنياهو في هذا السياق بأنّه مهزلة؛ بسبب سيطرة إسرائيل على الغالبية العظمى من الثروات الطبيعية؛ الأرض، والمياه، والتخطيط فيها، واستغلالها، وسياستها، آخذة في مضايقة السكان الفلسطينيين عبر السنين، ليس هذا فقط بل هناك إجراءات عملية على الساحة لخلق واقع مغاير؛ فحين وافقت الإدارة المدنية على ٩٧٪ من طلبات الترخيص للبناء عام ١٩٧٢م، تم الموافقة في السنوات الاخيرة على حوالي ٥٪ من الطلبات، وزادت هدم البيوت بنسب كبيرة[٢].

– **ثالثاً**، تقوية قوات الشرطة الفلسطينية، دون تحديد الشروط التي على إسرائيل فرضها كي تصبح هذه القوات أداة في سبيل المحافظة على المصالح الإسرائيلية، لكنه يحدد أنّ إسرائيل سوف تسحب قواتها من المدن الفلسطينية وتُسلّم بقدر جاهزيّة قوات السلطة. رابعاً، معارضة إسرائيل وجود جيش غريب في شرق الأردن.

- يترك العنان لنشر مقالات حول سلبية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية مؤكدين، كما كتب "موشيه أرنس"، وهو من كبار المقربين لبنيامين نتنياهو، "إن

1 . يديعوت احرونوت ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩م.

الأردن هي دولة فلسطينية؛ ٧٠٪ من سكانها من الفلسطينيين وإن رأينا البدو قسماً من الفلسطينيين، كما حدث في إسرائيل فإن جميع سكان الأردن فلسطينيون"[١].

- يرفض نتنياهو وجود خطر في عدم اقامة دولة فلسطينية كما يراه العديد من الكتاب والمعلقين في إسرائيل؛ يقول الكاتب "شاؤول ارييلي"[٢]: رفض نتنياهو إقامة دولتين هو مخاطرة للمصالح الإسرائيلية في إطار حل دائم...، ستكون إسرائيل في خطر...،ستفقد إسرائيل طابعها اليهودي، ليس قبل أن يتم وصفها بأنّها دولة "أبارتهايد"، دولة تمييز عنصري".
- يتجنب الحديث عن موضوع حل الدولتين بسبب أنّه سابق لأوانّه ويتطلب المزيد من الوقت لتهيئة الظروف الملائمة، وأنّه صعب التطبيق في القريب، وعلى الأطراف السير بالتدريج، وأنّه فشل منذ اتفاقية أوسلو؛ حيث لم تحصل إسرائيل على سلام من توقيعها تلك الاتفاق، وإسرائيل لا تستطيع التحدث عن دولتين لأن في الواقع هناك ثلاث دول: إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وسلطة حماس في قطاع غزة، وحين يُحشر في الزاوية، يخرج نتنياهو "بعبع الإسلام المتطرف".
- حين أُعلن رسمياً في الأردن أن المملكة تتوقع أن توافق إسرائيل على مبدأ الدولتين، رفض نتنياهو الاعتراف، مؤكداً أنّه "يعمل على تغيير الواقع على الأرض حيث عنده الكثير من البرامج بهذا الخصوص من بينها العمل على ثلاثة مستويات في نفس الوقت: المجال الامني، والاقتصادي، والسياسي دون أن يكون كل مسار على حساب الآخر"[٣]. وربما أنّه كان وراء نشر إعلامي مفاده على ملك الأردن أن يتذكر أن تدخل إسرائيل في منع الجيش السوري عام

1 . أنظر مقالاً كتبه ونشرته صحيفة هآرتس في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

2 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩م.

3 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

١٩٧٠م كان السبب وراء بقاء مملكته حتى اليوم، وربما أنّه من أوعز إلى عضو الكنيست "الداد" أن يقدم اقتراح قانون في الكنيست يطالب فيه بأن على إسرائيل ضم الضفة الغربية لها وعليها الاعتراف بالأردن كدولة فلسطينية مما أثار الارتباك في أوساط عربية معينة.

- عدم صرامته في معارضة إقامة دولة فلسطينية تعود إلى الأسباب التالية:

- موافقة شارون وأولمرت ولفني عليها؛ فقد أعلن شارون، على سبيل المثال، تأييده للدولة الفلسطينية في خطابه في اللطرون في ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١م.
- توجد تغييرات مؤيدة للفكرة في أوساط المؤسسة العسكرية الإسرائيلية[١]، فحتى في عام ٢٠٠٢م صرح قائد كبير في الجيش الإسرائيلي أنّ "دولة فلسطيية هي مصلحة إسرائيلية[٢]".
- أخصائيون اقتصاديون يقولون: إن إقامة دولة فلسطينية ديموقراطية مجاورة لإسرائيل تصب في مصلحة الإقتصاد الإسرائيلي؛ لأنّها ستأتي بالاستقرار[٣].
- يدرك نتنياهو أنّ موقف الولايات المتحدة قد تغير، وترى إدارة الرئيس أوباما بدولة فلسطينية مصلحة أمن قومي أمريكي، ولاقت الفكرة تأييداً من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حين صرح:

"Israel could not have peace without accepting a Palestinian state on land held by Israel since the Six-Day War of 1967". and …"There can be no peace for either side in the Middle East unless there is freedom for both,…time has come to move….to take concrete actions to achieve peace"[4].

---

1 . انظر خطاب شارون في الامم المتحدة بعد انسحاب قواته من غزة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥م؛ حيث قال فيه: "للفلسطينيين الحق في إقامة دولة...قد حان الوقت للتوصل إلى حل وسط."

2 . تم اقتباسه بواسطة الصحفي ألوف بن، هآرتس ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٢م.

3 . سيفر بلوتسكر، يديعوت أحرونوت ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤م.

4. USA Today, March 14, 2003.

- دأبت الولايات المتحدة إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي في ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٩م يؤكد أن حل إقامة دولتين في الشرق الأوسط هو السبيل لتحقيق السلام بين الأطراف، وصرحت "سوزان رايس"، ممثلة أمريكا في الأمم المتحدة برتبة وزير: "إدارة الرئيس أوباما سوف تعتمد مبادرة السلام العربية كقسم من سياستها؛ حيث يجب أن نثبت أنه بالمفاوضات التي يدعمها محمود عباس وسلام فياض، تأتي النتائج، وليس بإتباع وسائل إرهاب"، مضيفة أن الرئيس أوباما ملتزم بها بشكل شخصي، وأكدت أنّه "لا يرغب في مسيرة طويلة بل نتائج ملموسة واقعية"[١].
- هناك تحول في الرأي العام الإسرائيلي نحو المزيد من التأييد لإقامة دولة فلسطينية؛ ففي استطلاع نشر في إسرائيل في أيار/ مايو ٢٠٠٩م، قبل سفر نتنياهو إلى واشنطن، حدد ٥٧٪ من الإسرائيليين يؤيدون حل الدولتين، وحتى أنّ ٤٠٪ من مصوتي الليكود، حزب نتنياهو، يوافقون على هذا، وهذا التوجه في تصاعد منذ عدة سنوات، وبالتحديد منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وبداية شعور الإسرائيليين بأنّ استمرار الاحتلال يكلفهم غالياً، فنُشر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢م على سبيل المثال استطلاعاً حدد أنّ ٤٩٪ من الإسرائيليين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية، وصلت النسبة بين مصوتي اليمين إلى٢٩٪، و٦٢٪ بين مصوتي الوسط، ووصلت ٨٢٪ بين مصوتي اليسار[٢].

سابعاً: في مواقف نيتناهو من حرب غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م، وحركة حماس، أيّد نتنياهو حرب إسرائيل على غزة بكل قوة، وعدّ أن ما قام به الجيش في غزة كان "أمراً عظيماً"، وانتقد وقف إطلاق النار الأحادي من جانب إسرائيل، ووعد أن حكومة

1 . نقلت تصريحاتها بواسطة صحيفة هآرتس ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . صحيفة معاريف ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢م.

بزعامته سوف تكمل الحرب "لإنهاء قاعدة إيرانية إرهابية في غزة، واستئصال مرض حماس[١]"، ويضيف: إن حماس ليست فقط منظمة إرهابية وإنما حركة دينية متزمتة، تتقبل الدعم من النظام الإيراني، وهي تتناقض والسلام، وتمنى نتنياهو أن يقوم الفلسطينيون بالإطاحة بها "لأننا نريد سلاماً مع الفلسطينيين، وعلينا إدخال مساعدات إنسانية لهم بشرط أن لا يكون بها مواد تساعدهم على بناء قوتهم الصاروخية[٢]"، ولا يوجد حل إلا بالقضاء على حكم حماس في غزة.

نتنياهو والمواطنين العرب في إسرائيل

لم يعد يخفى على كثير أنّ سياسات إسرائيل تجاه المواطنين العرب تحددت منذ قيام إسرائيل وفق معايير أمنية؛ حيث إن هناك إجماع في إسرائيل على أنّ المواطنين العرب يشكلون تهديداً أمنياً، وصفهم نتنياهو نفسه بأنّهم وباء سرطاني ينتشر في جسد الدولة العبرية، ووصفهم "يوفال ديسكين"، رئيس المخابرات العامة في إسرائيل، في كانون الاول/ دسمبر ٢٠٠٦م، وهو الموكل مهنياً في قضايا المواطنين العرب، أنّهم يشكلون خطراً استراتيجياً؛ فحتى عام ١٩٦٦م كانت إسرائيل تتحكم بهم بواسطة حكم عسكريّ، وبعد الغائه، أُرخي العنان للمخابرات العامة ومخابرات الشرطة والمخابرات العسكرية لتتحكم في شؤون المواطنين العرب.

هناك رأي سائد بين أوساط الخبراء يقول: إن مجمل السياسات تهدف إلى جعل حياة المواطنين العرب صعبة وقاسية، من أجل أن يرحلوا عن البلاد، وما زالت وثيقة "كينغ" التي نُشرت عام ١٩٧٦م تمثل برهاناً على هذه السياسة تجاه المواطنين العرب؛ حيث تطالب بزيادة الإجراءات القاسية لتجعل حياتهم غير محتملة.

ازدادت حياتهم في عصر نتنياهو قساوة وحديّة، حين دفعت حكومة نتنياهو إلى تقنين هذه الممارسات بسن قوانين عنصرية، عُرفت بإسم قوانين عزمي بشارة؛ أي

1. Washington Post, February 2, 2009.
2. Haaretz, February 28, 2009.

وضعت ضد القائد والمفكر العربي عزمي بشارة الذي أجبرته السلطات الإسرائيلة عبر مؤامرة أن يبقى في المهجر، وما زال قسم آخر منها في مراحل المصادقة النهائية[١].

إنّ دعم نتنياهو للمرشح اليميني المتطرف "أوري أرييل"، مستوطن في الضفة الغربية، ليكون في لجنة اختيار القضاة في إسرائيل، ما هو إلا محاولة "لتنظيف المحاكم" الإسرائيلية، وخاصة المحكمة العليا، من القوى اليسارية المتعاطفة مع القضايا العربية على وجه التحديد.

من بين أبرز القوانين التي لم يعارضها نتنياهو بل أيدها، هو قانون "الولاء"، وقانون منع المشاركة في مسيرة النكبة إلى القرى المهجرة، وقانون عدم الاعتراف بيهودية وصهيونية الدولة، تثبت هذه القوانين أنّ نتنياهو جاد في تطبيق ما تراه المؤسسة الأمنية وما يراه أغلب الإسرائيليين، حيث حدد أكثر من ٥٠٪ من الإسرائيليين، وفق استطلاع قام به "سامي ساموحا" من جامعة حيفا عام ٢٠٠٢م، أنّ الدولة يجب ألا تخدم المواطنين العرب، وتعمل على تشجيعهم للهجرة من البلاد بعد أو حتى قبل نزع المواطنة منهم وفق ما يطالب به وزير الداخلية في إسرائيل في أيار/ مايو٢٠٠٩م؛ لذا لم يخالف نتنياهو تسيبي لفني مطلب أن يعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة يهودية، بل أيده وأكده من جديد، وجعله مطلباً هاماً في سياساته تجاه الفلسطينيين؛ حيث يحمل في طياته نزع شرعية بقاء عرب ال ٤٨ في قراهم ومدنهم، الأمر الذي يخلق أرضية قانونية لتهجيرهم من الوطن، فجوهر السياسة كما حددها الكاتب اليهودي الأمريكي "أيان لوستاك" في كتابه "العرب في الدولة اليهودية" هي تحكم بأساليب مختلفة وجعل حياتهم صعبة وعاتية.

يطالب نتنياهو بنظام حكم ديموقراطي ليبرالي؛ أي يجب أن يضمن حماية لجميع السكان فيها ويمنحهم المساواة، إلا أنّه يناقض نفسه حين يصف السكان العرب في إسرائيل بأنّهم يشكلون خطراً على أمن الدولة، ولا يحترم اختياراتهم، وبرز جلياً في

1 . هناك دراسة قيد الإعداد للكاتب تحت عنوان "The Case of Azmi Bishar: Is it an Escalation?" سوف تُعد للنشر.

دعمه الفعال لمؤامرة إجبار الدكتور عزمي بشارة، المفكر العربي، وهو عضو الكنيست منتخب، البقاء في المهجر في نيسان/ إبريل ٢٠٠٧م.

يدعي نتنياهو أيضاً أن النظام السياسي في إسرائيل ديموقراطي في دولة متعددة الجماعات الإثنية، لكنه لا يسمح للأقلية العربية فحسب، بل يمنع حصولها على حقوقها الأساسية مثل المساواة، والأمن، والأمان، والعدل.

لا يتحمل نتنياهو أبقاء شعاراته على صفحات الكتب، بل يعمل جاهداً على تطبيقها على أرض الواقع؛ فبعد أن حدد أنّ السكان العرب في البلاد يشكلون خطراً ديموغراغيا استراتيجياً لإسرائيل، أيقن أن هناك أهمية قصوى لإتباع أساليب لمنع اتساع هذا الخلايا، فبدأ بتخفيض دفعات التأمين الوطني للعائلات الكبيرة في إسرائيل، أغلبها من المواطنين العرب واليهود المتدينين، كي تقلل من الانجاب بعد أن اثبتت دراسات أن هذا العامل يشجع على التزاوج وإنجاب الأولاد بين العرب[1]، وبعد عدة سنوات، حين تحقق هذا، وانخفضت نسبة الولادة بين العرب في البلاد، هلل نتنياهو لهذا التطور وعدّه إنجازاً شخصياً هاماً في حياته السياسية.

بعد أن وقفت الجماهير العربية ضد سياسات حكومات إسرائيل في حرب لبنان ٢٠٠٦م، وفي حرب غزة ٢٠٠٨م، وقاموا بتنظيم المظاهرات الضخمة؛ حيث اشترك في احداها في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م في مدينة سخنين أكثر من ١٢٠ الف عربي، وهي الأكبر للمواطنين العرب منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، رد نتنياهو عليهم بشكل غير مسبوق: "لا يمكن أن نتحمل أن يؤيد المواطنون العرب عدونا حين يحارب الجيش حركة حماس، هناك حد، وعلى المواطنين العرب الالتزام به، وهدد أنّه سوف "يعمل بيد من حديد ضد مؤيدي حماس داخلنا"[2].

---

1 . تم حل المشكلة بين العائلات اليهودية الكثيرة الأولاد بدعم مؤسسات مستقلة لتقوم هي بدعمهم، أما العرب فبقوا بدون مساعدة تُذكر.

2 . في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ يناير ٢٠٠٨م.

ولم يكتف بالتهديد والوعيد فقد بدأت خطوات عملية جادة، وكان آخر مشاهدها أن قامت السلطات الإسرائيلية بتقديم ١٢ عربياً من سكان مدينة "شفاعمرو" للمحاكمة بتهمة قتل القاتل اليهودي الذي دخل "شفاعمرو" عام ٢٠٠٤م وبدأ مجزرة في حافلة بحق أهل المدينة مما دفع سكانها إلى قتله.

لم تقم السلطات الإسرائيلية بالتحقيق حول من يقف وراء هذا القاتل، وخاصة أنّه كان يسكن في مستوطنات الضفة الغربية، لكنها بدأت بمحاكمة من دافعوا عن أنفسهم، وأوقفوا المجزة بأجسادهم.

قد تشكل هذه التطورات مرحلة خطيرة في حياة السكان العرب في البلاد، فأهل شفا عمرو الفلسطينيون العرب على اختلاف معتقداتهم، مسلمون ومسيحيون ودروز أعلنوا الإضراب الشامل في مدينتهم في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩م، كخطوة تحذيرية أولى من أجل إلغاء لوائح الاتهام الموجه بحق أبنائهم، وهددوا أن خطوات لاحقة قادمة إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم.

نتـائـج

يحاول نتنياهو السير في تنفيذ سياسات قديمة ترتكز على كراهية وعداء للعرب، متجاهلاً كثيرا من التغييرات التي تحدث في العالم، في المنطقة وحتى داخل إسرائيل، وحين يلمس صعوبات في هذا يبدأ المماطلة، واتباع استراتيجية الهروب إلى الأمام، بعدائه للعرب لا يفرق نتنياهو بين هؤلاء الذين يعيشون في العالم العربي، وبين العرب الفلسطينيين، وحتى بين هؤلاء الذين يعيشون في إسرائيل ويحملون جنسية إسرائيلية.

يدرك أن محاصرته سياسياً تتزايد، وخاصة أمام صحوة فلسطينية متزايدة، ودبلوماسية عربية وتغييرات في أمريكا، لذا لم يعد أمامه سوى خيارين: الاستقالة من منصبه، أو الرضوخ للمطالب الرامية إلى استئناف عملية السلام في المنطقة.

ما يزيد الوضع تأزماً هو أن الرئيس الأمريكي أوباما يشبّه الفلسطينيين بوضع الأفارقة الأمريكيين، ويعتقد أن مأساتهم لا تحتمل، وأن مسألة إقامة دولة فلسطينية هي

مسالة من قومي أمريكي، أي أنّه يسجل خطوة ملموسة قبل فرض حل سلمي في المنطقة بشكل يخدم المصلحة الأمنية الأمريكية وإن صرح أنّه لا ينوي القيام بمثل هذا؛ فحين حاول نتنياهو إقناع القادة في واشنطن ترك حل الدولتين، صرح مصدر أمريكي كبير في البيت الابيض، والكلام كان موجهاً لنتنياهو أن يأخذ ما يقوله الرئيس أوباما بجدية: "إن مبدأ الدولتين للشعبين، ليس شعارات فارغة"[١].

هناك تقييمات في إسرائيل تشير إلى انّ ممارسات نتنياهو لم تعد تأتي بمكاسب لإسرائيل حتى وهي ما زالت تسيطر على وسائل إعلام كثيرة في العالم؛ فبعد أن حاولت إسرائيل جاهدة كسب معركة العلاقات العامة من زيارة البابا إلى الأراضي المقدسة في أيار/ مايو ٢٠٠٩م، حقق فيها الفلسطينيون مكسباً وفقاً لتقييم الصحفية الاسرائلية "ليلي غاليلي".

هناك احتمال أن نتنياهو يُحضر سلم النزول عن شجرة رفض حل الدولتين؛ فقد نشر مجلس السلام والأمن[٢]، رسالة طالب فيها نتنياهو أن يقوم بالترحيب بالمبادرة العربية وإظهار أن إسرائيل ترغب في السلام، وأن السلام هو خيار استراتيجي بالنسبة لها وأنها ترى "بإيجابية إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون القدس الشرقية عاصمتها"[٣].

1 . صحيفة هآرتس الإسرائيلية ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

2 . جمعية مكونة من أكثر من ١٠٠٠ من خريجي المؤسسة الأمنية في إسرائيل على اختلاف فروعها وأخصائيين من مجالات مختلفة ويرأسها الجنرال المتقاعد "داني روتشلد".

3 . حول هذه الرسالة والتي ترتكز بالاساس على المماطلة والتسويف، انظر صحيفة هآرتس ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩م.

المراجع

باللغة العربية

١. حسن براري، ٢٠٠٤م، أمن إسرائيل: صراعات الأيدولوجيا والسياسة، كراسات استراتيجية، السنة ١٤والعدد ١٤٣، أيلول/ سبتمبر، الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٢. داوود خير الله، ٢٠٠٧م، الحرب الإسرائيلية على لبنان متى بدأت وهل انتهت؟ نُشر على شبكة الإنترنت.

٣. سمير سمعان وآخرون، العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

٤. احمد منصور، الشيخ احمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة، مصر :المكتب المصري الحديث.

٥. تقارير مدار الإستراتيجي، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧ "مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م.

٦. مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل: www.cbs.gov.il .

٧. صحيفة "معاريف"، الإسرائيلية وموقعها الالكتروني: www.nrg.co.il.

٨. صحيفة "يديعوت احرونوت" الإسرائيلية، وموقعها الإلكتروني www.ynet.co.il.

٩. صحيفة "هارتس" الإسرائيلية وموقعها الإلكتروني www.haaretz.co.il .

باللغة العبرية

١. يغآل ألون، "شاشة الرمل"، تل أبيب، الكيبوتس الموحد.

٢. أفراهام بورغ ٢٠٠٧م، الانتصار على هتلر ،تل أبيب مكتبة يديعوت، كُتُب حماد.

٣. مردخاي بار أون، ١٩٩٢م"بوابات غزة"، السياسة الأمنية لإسرائيل ١٩٥٥م- ١٩٥٧م، تل أبيب، عام عوفيد.

٤. يسرائيل غليلي، ١٩٨٧م، في مركز العمل والحسم، تل أبيب، الكيبوتس الموحد.

٥. دفنا غولان غغنون، ٢٠٠٢م، أين أنا من هذه القصة؟ القدس،إصدار كيتر.

٦. ليف غرينبرغ، ٢٠٠٧م، سلام وهمي، حوار حرب: فشل الزعامة السياسية والديموقراطية في إسرائيل ١٩٩٢م ٢٠٠٦م، تل أبيب، إصدار ريسلينغ.

٧. دان هوروفيتش، ١٩٨٢م، الثابت والمتغير في مفهوم الأمن الإسرائيلي.

٨. القدس: الجامعة العبرية معهد العلاقات الدولية، باسم ل/ ديفيس.
٩. دان هوروفيتش وموشي ليسك ١٩٨٨م، الديموقراطية والأمن الوطني، يهودية زماننا ٤- ٢٧-٦٥.
١٠. كوهين أ، ١٩٩٦م، كندي، بن غوريون والصراع على ديمونا إبريل / حزيران ١٩٦٣م، دراسة في نهضة إسرائيل المجلد ٦، بئر السبع، جامعة بن غوريون في النقب.
١١. رؤفين بدها تسور،٢٠٠٣م ثقافة الأمن الإسرائيلية، مصادرها وتأثيرها على الديموقراطية الإسرائيلية، السياسة، مجلة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلاقات الدولية على اسم لاوند ديفيس، الجامعة العبرية صفحات ٨٧ – ١١٧ أفيعيزر ربيتسكي (المحرر) ٢٠٠٧م، يشحياهو ليفوفيتش بين المحافظة والتطرف ، مناقشات لنظريته، القدس معهد فان لير، إصدار الكيبوتس الموحد.
١٢. عوفير شيلاح ٢٠٠٣م، الطبق والفضة، السبب في ضرورة حدوث ثورة في الجيش الإسرائيلي، إصدار كنيرت، زمورا، بيتان، إسرائيل.
١٣. عوفير شيلاح ويوآف يمور ٢٠٠٧م، أسرى في لبنان، حقيقة حرب لبنان الثانية، إصدار مكتبة يديعوت.

باللغة الانجليزية

1) Mitchell G. Bard، 2007, "Will Israel Survive?"، (New York: Palgrave Macmillan)
2) Menachem Begin, 2002"The Revolt:Story of the Irgun", (Israel: Stematzky Publishing Group Ltd).
3) Michael Brecher،١٩٧٢ "The Foreign Policy System of Israel" (London:Oxford University Press.
4) Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld، 1989 "Crisis، Conflict and Instability" (New York: Pergamon Press).
5) Horovitz Dan, 1992 "The Israeli Concept of National Security" in Yariv A. (ed)، National Security and Democracy in Israel، (Boulder، Co: Lynne Reinner.
6) Efraim Inbar, 2009"The Rise and Demise of the Two-State Paradigm", Mideast Security and Policy Studies, No 79, (Ramat Gan, Israel: Bar Ilan University)
7) Walter Izeccson، 2007 Einstein: His Life and Universe: Biography and Autobiography، (N.Y: Simon & Schuster Publishing).
8) Lissak M, 1992, "Civilian Components in the National Security Doctrine" in Yaniv A (ed)، National Security and Democracy in Israel (Boulder، Co: Lynne Rienner) pp 55-80
9) Ian Lustick، 1982 "Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National

Minority"، (Austin: University of Texas Press).

10) Nilson Mandela, 1995 "Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela" (New York:Little, Brown and Company).
11) Ben Meir Y., 1995 Civil-Military Relations in Israel (New York: Columbia University Press)
12) Boy Nathanson، 2007 "The Middle East Under Fire?" (Tel Aviv: The Macro Center for Political Economic). www.macro.org.il
13) Edgar H. Schein, 1988 "Organizational Culture and Leadership" (San Francisco: Jossey-Bass Publishers).
14) Marshall Singer R., 1972 "Weak States in a World of Powers: the Dynamics of International Relationships" (New York: Free Press).
15) Ariel Sharon, 2001 "Warrior: an Autophiography", (New York: Touchstone Rockefeller Center)
16) Immanuel Wallerstein.، 1980 "The Modern World System II" (New York: Academic Press).
17) Yariv A., 1992 A Question of Survival: The Military Power Under Seige" in Yariv A (ed)، National Security and Democracy in Israel، (Boulder، Co:Lynne Rienner).

المقالات والتقارير

دولتان للشعبين.. رؤية آخذة في التراجع*

صورة وضع

بلا أصوات الأبواق أو قرع الطبول وبشكل عام بمرافقة أصداء شعبية وإعلامية خفيفة، إلى حد كبير، هناك واقع جديد آخذ بالتشكل- وهناك من يقول إنه قائم- إزاء كل ما يتعلق بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، ويتمثل هذا الواقع تحديداً بالزيادة الكبيرة جداً في عدد اليهود الذين يقطنون هذه المناطق؛ إذ تشير معطيات دائرة الإحصائيات المركزية إلى أن عدد السكان اليهود في المستوطنات في الضفة الغربية حتى نهاية عام ٢٠٠٦م بلغ ٢٦١,٠٠٠ يهودي، ووصل عددهم في نهاية عام ٢٠٠٧م إلى ٢٧٥,٢٠٠ يهودي، أما معطيات معهد القدس لأبحاث إسرائيل فتشير إلى أن عدد اليهود الذين يسكنون القدس الكبرى اليوم هو ١٨٤,٣٠٠ يهودي خارج مناطق الخط الأخضر.

من جهة أخرى فإن النسبة السنوية للسكان الإسرائيليين في مستوطنات الضفة الغربية خلال الأعوام الأخيرة، بين ٢٠٠١- ٢٠٠٥م، بلغت ٥,٥٪، وهي نسبة عالية جداً ناجمة عن نسبة ولادة عالية وعن استمرار هجرة السكان الإسرائيليين من المناطق السيادية الإسرائيلية إلى المستوطنات، ولأجل المقارنة نجد أن معدل الزيادة السنوية العام لسكان إسرائيل خلال هذه الأعوام هو ١,٨٪.

على صعيد آخر فإن العامل المركزي المسؤول عن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية هو مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة ييشاع وجهات أخرى ملحقة به، كما أن المجلس طيلة أعوام كان الجهة الديناميكية في تجسيد الاستيطان اليهودي في

---

* **ترجمة وحدة الشؤون الإسرائيلية- مركز دراسات الشرق الأوسط**، والمقال للبروفسور زاكي شلوم/ باحث كبير في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي وفي معهد بن غوريون لأبحاث إسرائيل- جامعة بن غوريون.

المناطق، وفي بعض الأحيان بالتنسيق مع الحكومة وأحياناً أخرى دون هذا التنسيق، ولكن في أعقاب تطبيق خطة الانفصال بدأ وجود انقسام داخل جمهور المستوطنين، فالتيار اليميني المتطرف المكون من الشباب تحديداً يتطلع إلى تحقيق حلم استيطان أرض إسرائيل بكل ثمن حتى من خلال المقاومة والالتفاف على مؤسسات الدولة، أما الجهات الرائدة والأكثر مؤسسية فإنها ترنو إلى الاستمرار في المشروع الاستيطاني من خلال التنسيق والتفاهم الأوسع قدر الإمكان مع المؤسسة السياسية الأمنية، مع أنه ضمن هذين الإطارين هناك عدد من الآراء المختلفة، ويبدو أن هذا الخلاف يساهم في إضعاف قوة المؤيدين لاستمرار مشروع المستوطنات، كما يبدو في الواقع أن الطرفين يكمل أحدهما الآخر، ومن الناحية العملية يعززان حجم البناء في المستوطنات.

تواصل القيادة القديمة مشروع البناء على أساس موافقات ومصادقات رسمية كما هو مطلوب منها بهدف الحفاظ على القانون، بينما الناشطون المتطرفون أكثر يقومون بإنشاء وقائع جديدة من جانب واحد، من الصعب تقدير حجمها، وبالتالي يستكملان في الواقع مشروع البناء القائم وفق تصاريح رسمية.

هذه ظاهرة ليست جديدة، فحركة الاستيطان اليهودي في المناطق متواصلة منذ أكثر من أربعين عاماً، منذ انتهاء حرب الأيام الستة ١٩٦٧م، وفي الوقت نفسه شهدت مداً وجزراً، وتغييرات في حجمها من حيث العدد وتوزعها الجغرافي، كما أنها حظيت طيلة السنين بدعم مباشر وغير مباشر من جانب الحكومة، وفي بعض الأحيان كان هذا الدعم مكثفاً وواسع النطاق، وفي أحيان أخرى كان ضمن وتيرة خفيفة.

أدى هذا الواقع إلى نشوء حقائق إقليمية ذات أهمية استراتيجية بعيدة المدى، وفي حال تواصل هذه الظاهرة ضمن المعدل الراهن، وبالطبع إذا ازداد حجمها وتوسيع دائرة انتشارها خارج الخطة القائمة اليوم فإن هذا معناه انهيار فرص تحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين وفق رؤية الرئيس بوش، أي دولتين للشعبين، والتي قبلت بها حكومات إسرائيل في الأعوام الأخيرة، وهناك تعبير مؤكد لهذا التطور ذكره سكرتير

حركة "السلام الآن" مؤخراً عندما قال: لقد تم تغبيش الخط الأخضر كلياً، بعبارة أخرى نجد أن الكتل الاستيطانية تقوم بابتلاع المستوطنات المعزولة؛ إذ إن دولة إسرائيل تعمل على توسيع المستوطنات وتحوّل بذلك إمكانية الانفصال المنشود عن الفلسطينيين، من خلال إقامة دولة فلسطينية، إلى مهمة مستحيلة.

سأحاول ضمن هذه المقالة دراسة مميزات وطبيعة الاستيطان اليهودي عبر الخط الأخضر في الأعوام الأخيرة، والعوامل المؤثرة على صياغة حجمها وتوزعها الجغرافي وتداعياتها السياسية الإستراتيجية، من هنا فإن السؤال العملي الواقعي المطروح هو: هل من الممكن أن يؤدي استمرار الاستيطان اليهودي ضمن الخطة الحالية إلى إفشال حلم دولتين لشعبين والمقبول للإدارة الأمريكية وحكومة إسرائيل منذ أعوام؟ وإلى أي مدى؟

مواقف الحكومة

من وجهة نظر الحكومة الحالية ووفقاً للتصريحات الرسمية لشخصيات محورية فيها فإن لسياسة البناء في المناطق عناصر أساسية، أي إن إسرائيل تتحدث بوضوح على أنها لا تقوم ببناء مستوطنات جديدة، غير أنها في الوقت نفسه ليست مستعدة للامتناع كلياً عن توسيع المستوطنات القائمة، أي تؤكد الحكومة على المبادرة لأعمال بناء شعبية على أساس معايير محددة، وبشكل عام يتعلق الأمر بأعمال بناء داخل مناطق الجدار في الكتل الاستيطانية ليست موضع خلاف عميق بشأنها في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته تتلاءم مع إطار التفاهمات التي تبلورت مع إدارة الرئيس بوش، وذلك قبل تنفيذ خطة الانفصال، وحظيت بتأييد واضح ضمن الرسالة التي بعث بها الرئيس بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون بتاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٤م.

من جهة أخرى يوضح المتحدثون باسم الحكومة أن عملية توسيع البناء في الضفة الغربية ناجمة عن أسباب موضوعية، أي ضرورة ترسيخ وتعميق التمسك اليهودي بالكتل الاستيطانية الكبرى، بموجب التفاهمات التي اتُّفِق بشأنها مع الإدارة الأمريكية، وتلبية احتياجات المستوطنين الناجمة عن التكاثر السكاني الطبيعي.

يعترفون أحياناً وبشكل غير رسمي بوجود عامل خفي يساهم في صياغة سياسة البناء في المناطق، أي ضرورة إرضاء الأوساط اليمينية في الحكومة، لا سيما حركة شاس، من أجل الحفاظ على استقرار الائتلاف الحكومي.

على كل حال يؤكد المتحدثون باسم الحكومة أن إسرائيل حذرة إذا لم تبن فوق أراض صُودرت من الفلسطينيين، عدا عن أن سلطات الدولة تتشدد في الرقابة على البناء الخاص، أي إن إجراءات الترخيص أكثر تشدداً من الماضي، ويتم تطبيقها على المستوطنات بشكل عام أيضا.

فيما يتعلق بالاستيطان الموصوف بأنه غير مسموح به أو غير قانوني يوضح الناطقون باسم الحكومة أن إسرائيل هي دولة قانون وعاقدة العزم على ضمان الحفاظ على القانون، وأن المستوطنات التي أقيمت بشكل غير قانوني سوف يتم إزالتها في نهاية الأمر، ومع أن الحكومة لا تسارع إلى تطبيق هذا المبدأ هنا وهناك لكنها تقوم باستعراض عضلاتها من خلال المعالجة المحددة لهذه النقطة غير القانونية أو تلك، إذ بموجب التقرير الذي ذكره إيتان بوشي مستشار وزير الحرب لشؤون الاستيطان في صوت إسرائيل فقد تم حتى الآن إنشاء ٢٦ نقطة استيطانية غير مسموح بها يسكنها ١٥٠٠ شخص، ولكن تم حتى الآن إخلاء ثلاث منها، كما تشير معطيات حركة السلام الآن إلى أنه توجد في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية (١٠٢) نقطة استيطانية عشوائية أقيمت خمسون منها منذ آذار ٢٠٠١م، التاريخ المحدد بموجب خارطة الطريق، كما أُضيف هذا العام ١٢٥ مبنى في النقاط غير القانونية.

على الصعيد الخارجي يؤكد المتحدثون باسم الحكومة على أنه خلافاً للسابق لا تتعامل إسرائيل مع هذه القضية سراً وبالخفاء، وذلك بهدف خداع وتضليل جهات خارجية وداخلية، أي تعمل إسرائيل في مناطق الضفة الغربية حيث جميع الأوراق مطروحة على الطاولة، كما يؤكد ممثلو الحكومة على أن المستوطنات لن تشكل عائقاً في وجه تسوية إسرائيلية فلسطينية.

من جانبهم يوضح الزعماء الإسرائيليون أن إسرائيل تعمل بصدق وإخلاص وبكل

بساطة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية، فربما كان بالإمكان في الماضي ملاحظة توجه يتسم بالمماطلة على صعيد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية؛ إذ أدارت إسرائيل الحوار في حينه مع السلطة الفلسطينية من منطلق الرغبة في إرضاء الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وأوساط اليسار في إسرائيل، أي كان الهدف هو أن هناك عملية سلمية لا تزال حية تتنفس، مع أنه من الناحية الفعلية لم يكن هناك توجه حقيقي لجعل المفاوضات تؤدي إلى نتائج وحسم فعلي.

أما اليوم فإن الناطقين الحكوميين يحاولون الإقناع بتوجه آخر، أي إن إسرائيل على استعداد الآن أن تضع على الطاولة- وهي تفعل ذلك- القضايا الرئيسية بينها وبين الفلسطينيين: الحدود، واللاجئين، بل وربما مسألة القدس، فلو أنها أرادت المماطلة في المفاوضات لكانت أصرت الإبقاء على هذه المسائل للمدة الزمنية الأطول، وأن يتم طرحها بعد التوصل إلى اتفاق حول مسائل أقل تعقيداً، وهكذا اعتادت الحكومات الإسرائيلية على التعامل في الماضي، عدا عن أنها لم تطلب من السلطة الفلسطينية محاربة التنظيمات والبنى التحتية الإرهابية كشرط لاستمرار المفاوضات.

بموجب خارطة الطريق كما هو معلوم التزم الفلسطينيون خلال المرحلة الأولى بإجراء إصلاحات في السلطة بما في ذلك إجراء انتخابات في مؤسساتهم السياسية: مكافحة الإرهاب وإعداد بنية تحتية لدولة قائمة، فقد أوضح رئيس الوزراء شارون في كلمته أمام مؤتمر هرتسليا بتاريخ ١٦ كانون أول ٢٠٠٤م أنه قد توصل إلى تفاهم مع الرئيس بوش أنه بموجب خارطة الطريق فإن أي خطوة لتحقيق الأفق السياسي المقترح على الفلسطينيين يلزمهم قبل كل شيء العمل الحقيقي ضد الإرهاب حتى القضاء عليه وقطع دابره، ودفع عملية إصلاحات فعلية ووقف التعليم على كراهية إسرائيل لديهم، ولو أن حكومة إسرائيل أصرت على ذلك لوجدت الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس بوش صعوبة في عدم دعم هذا الأمر، وعلى كل حال كان من الممكن أن يمضي وقت طويل إلى حين الشروع في عملية سياسية حقيقية.

من جهة أخرى فإن حقيقة أن إسرائيل لا تتصرف على هذا النحو تؤكد على أنها تعتزم جر العملية السياسية، بل ترغب بالفعل على أن تكون للعملية نتيجة ناجحة.

هذا ويقول ممثل حكومة إسرائيل إن مسألة المستوطنات ينبغي اختبارها ضمن سياق عملية التسوية، حيث سيتم طرح مسألة الحدود للبحث، وبطبيعة الحال سيُحسم مصيرها على أساس خريطة الحدود التي سيتم الاتفاق بشأنها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما أن الناطقين الحكوميين يؤكدون على قبول إسرائيل مبدأ أنه لا يمكن لأي عملية أحادية الجانب من أي طرف كان حسم نتائج المفاوضات مسبقاً، ولقد برهنت إسرائيل قدرتها في الانفصال عن مناطق استولت عليها، كما فعلت في لبنان، وإخلاء آلاف الأشخاص، ضمن خطة الانفصال، لا سيما في منطقة غوش قطيف ومن مستوطنات الضفة الغربية، حتى دون أي مقابل أو تسوية ما مع الطرف الفلسطيني، ناهيك عن أنه سيكون بوسعها التعامل هكذا ضمن إطار تسوية سلمية، وأيضاً يشار هنا إلى أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي لفني خلال مؤتمر صحفي مشترك لها مع نظيرتها الأمريكية رايس قالت أثناء المفاوضات حول القضايا المتعلقة بالوضع النهائي: "سيتم طرح موضوع حدود الدولة الفلسطينية المستقبلة، ولقد برهنا، لا سيما خلال تطبيق خطة الانفصال، أن المستوطنات لم تشكل عائقاً عندما أرادت إسرائيل الانسحاب ونقل رسالة سلام؛ ففي نهاية المطاف ستفي إسرائيل بتعهداتها بموجب خارطة الطريق، فليست هناك وحدات جديدة لمستوطنات جديدة، إذ بموجب سياسة الحكومة توقفت إسرائيل عن مصادرة أراض فلسطينية لأغراض البناء أو توسيع المستوطنات، كما بإمكاني أن أعدكم أنه ليس لإسرائيل أجندة سرية في هذه القضية، فنحن معنيون بالتوصل إلى تفاهم وإيجاد السبل الكفيلة بتعريف الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية بشكل يوفر رداً لاحتياجات إسرائيل الأمنية أو أي احتياجات أخرى".

إن مواقف دولة إسرائيل المتعلقة بموضوع الاستيطان وسياستها ضمن هذا السياق تمليها حقيقة الاعتراف المبدئي بمدى أهمية هذا المشروع كتعبير عن معايير قيمة، سواء

فيما يتعلق بموضوع تحديد حدود دولة إسرائيل المستقبلية، أو لحل أزمات اجتماعية اقتصادية لفئات سكانية مختلفة في إسرائيل، وحكومة إسرائيل الحالية لا ترى نفسها ولا تقدم نفسها كمن يعارض المشروع، بل على العكس تماماً، فإنها تسعى إلى جعل المشروع الاستيطاني ضمن أطر محددة وأكثر وضوحاً مما كان عليه الأمر في الماضي، بالإضافة إلى وضع معايير أكثر شفافية في هذا الموضوع ذات علاقة باستمرار النشاط الاستيطاني.

من جهة أخرى فإن مواقف الحكومة الخاصة بالمستوطنات تمليها عدد من الاعتبارات السياسية، إذ لم تكن هناك حكومة واحدة في الماضي، ومن شبه المؤكد أي حكومة مستقبلية، يمكنها تجاهل هذه الاعتبارات، فالمشروع الاستيطاني يشكل تعبيراً عن التطلعات والآمال والإيمان والمصالح لدى قوى سياسية اقتصادية قوية جداً في دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي، كما أن مبعوثي هذه القوى معززون بأنواع مختلفة من اتخاذ القرارات في إسرائيل، بما في ذلك الحكومة، حول حقيقة استمرار المشروع الاستيطاني، بل ازداد زخما حتى في ظل وجود حكومات يسار، والكنيست لم يُبْدِ تعاطفاً كبيراً مع هذا المشروع، ويؤكد الأمر كمئة شاهد.

إن المعضلة المركزية التي تواجه الحكومة الراهنة فيما يتعلق بمشروع الاستيطان ناجمة عن حقيقة أن قسماً لا يُستهان به من هذا المشروع يتم على يد جهات سياسية أو أفراد لا تتناسب مع المعايير المقبولة لديها بل ربما خلافاً لها، ويشار هنا إلى أن هذه الظاهرة تواكبها، كما تقول التقارير المختلفة، عملية إنشاء نقاط استيطانية غير قانونية وتوسيع مستوطنات قائمة دون ترخيص، والاستيلاء على أراض تابعة للفلسطينيين، بل من خلال الاعتداء العنيف عليهم، وهذا بطبيعة الحال يضع أمام الحكومة مآزق صعبة؛ إذ يؤدي إلى زعزعة مصداقيها وصلاحيتها كجهة ذات قدرة في السيطرة الفاعلة في الدولة، سواء في الداخل أو أمام الإدارة الأمريكية والسلطة الفلسطينية، وكما أسلفنا فإن هذا يشكل تهديداً لخيار انفصال دولة إسرائيل عن الفلسطينيين وتطبيق حلم الدولتين للشعبين.

رغم إدراك حكومة إسرائيل لهذه الظاهرة إلا أنها تُرسل منذ إخلاء مستوطنة عمونا على الأقل في شباط ٢٠٠٦م رسالة رغبة واضحة بعدم القضاء على العلاقة مع المستوطنين كلياً، بعبارة أخرى: التوجه السائد لدى سلطات الدولة هو التوصل إلى أكبر قدر ممكن من التفاهمات مع قادة المستوطنين، وكذلك الامتناع بأقصى ما يمكن عن أي مواجهة جسدية معهم حول موضوع حجم أعمال البناء ومكانها وجدولها الزمني.

وبفرضية أن تفاهمات من هذا النوع من شأنها الحيلولة دون حدوث مواجهة طبيعية صعبة مع الجهات الأكثر تطرفاً في أوساط المستوطنين المعارضين لأي تسوية تتعلق بموضوع الاستيطان، ولتبرير وصدق موقفهم اللين بشأن موضوع تطبيق القانون، يقول المسؤولون عن مشروع الاستيطان: إن هناك ضرورة للتحلي بالعبر، وطالما أن المسألة ليست مطروحة على جدول الأعمال وليست بحاجة إلى قرارات حاسمة عملية فإنه لا داعي للعمل بصورة جذرية تطرفية، أي إن نشاطا بالقوة سيزيد من حدة التوتر، عدا عن أنه من المشكوك فيه أن تؤدي إلى النتائج المرجوة.

يبدو أن هذا التوجه من قبل الحكومة تمليه حقيقة الاعتراف المدرك لقيود قوتها إزاء كل ما يتعلق بموضوع إخلاء المستوطنات والمستوطنين، إذ واضح ومعلوم للحكومة جيداً في هذا الإطار أن الجيش هو القوة الوحيدة في دولة إسرائيل القادر على تنفيذ عملية إخلاء كبرى للمستوطنات والمستوطنين، أي ليست هناك جهة قادرة على ذلك، بما في ذلك الشرطة، وقد أشارت بعض التقارير المختلفة إلى أن قيادات رفيعة في الجيش وعلى الأقل منذ تولي الجنرال أشكنازي رئاسة الأركان تعرب عن تحفظاتها من موضوع إقحام الجيش في عملية إخلاء المستوطنين.

يبدو أنه في أعقاب الأحداث التي رافقت عملية إخلاء منطقة غوش قطيف ومستوطنة عمونا تضاعف التحفظ لدى الجيش إزاء تدخل الجنود في نشاطات إخلاء مباشر باستثناء تقديم الدعم غير المباشر طبعاً، ويبدو أن الأمر ناجم عن التقديرات التي تشير إلى أن تدخل الجيش وجنوده على نطاق واسع إبان عملية خطة الانفصال ألحقت

الضرر بصورة الجيش كطرف يقف فوق جميع الخلافات السياسية، بل مس الأمر بعملية الجاهزية الخاصة بمنظومات حربية، وقد تطرقت لجنة فينوغراد إلى هذه المسألة بوضوح حيث أكدت قائلة: يقوم الجيش في إسرائيل بأدوار ثانوية متنوعة، وهو ليس قوة مقاتلة فقط، إلاّ أنه من المحظور أن يشوش هذا الأمرُ هدفَه الأول والرئيس بأن يكون جاهزاً ومستعداً للحرب من أجل الدفاع عن الدولة ومواطنيها وتحقيق النصر فيها؛ إذ إن قسماً من العيوب التي تكشفت في فعاليات الجيش أثناء حرب لبنان الثانية كانت لها علاقة بحقيقه أنه إلى جانب هذه الغاية الأساسية للجيش تم الزج به في عمليات متواصلة لا علاقة لها بالقتال الفعلي، هذا هو الأمر إزاء النشاطات الشرطية والحماية في مناطق الضفة الغربية، وهكذا أيضاً إزاء جزء من التصورات الخاصة بالحرب على "الإرهاب"، وبالنسبة لعمليات أخرى مثل المشاركة في تنفيذ خطة الانفصال عام ٢٠٠٥م.

هناك تعبير عن التحفظ في موضوع استخدام الجيش في عملية إخلاء المستوطنات صدر مؤخراً عن اللواء أليعيزر شتيرن رئيس شعبة الموارد البشرية في الجيش مع إنهائه الخدمة العسكرية، إذ قال: ينبغي عدم إلقاء مهمة إخلاء المستوطنات على كاهل الجيش، ولكن في حال تم تكليفنا بهذه المهمة مستقبلاً فسوف ننفذها بشكل كامل، كما أنني في حينه، أثناء تطبيق خطة الانفصال، اعتقدت أن هذه ليست مهمة الجيش، وهذا ما أعتقده اليوم أيضاً.

ويقول: تجدر الإشارة هنا إلى أن صورة الوضع هذه تعكس في نظري الأجواء السائدة في أوساط القيادة العليا للجيش، كما أنه واضح للجميع أن هذه الأجواء لن تحدد ذات يوم أمر وضع الجيش قواته لإخلاء المستوطنين أولاً، فالجيش خاضع للمستوى السياسي، وفي حال قرر هذا المستوى إخلاء مستوطنات وكلف الجيش بذلك فستضطر قيادته العليا إلى تنفيذ الأمر، كما أنه يمكن الافتراض أن الجيش لن يتفوه بطريقة من شأنها أن تشكل تفسيراً ضمنياً بعدم الاستعداد المحتمل في تنفيذ قرارات المستوى السياسي.

ويتابع بقوله: رغم هذا كله، برهن الجيش في الماضي على أنه خارج الإطار الرسمي من الخضوع للمستوى السياسي لا يعمل بشكل عام كجسم سلبي ينتظر حسما وقرارا من المستوى السياسي، وإنما هو جسم له علاقة وبشكل فاعل ومكثف في موضوع الحسم الإستراتيجي الذي يتخذه المستوى السياسي، وأنا أعتقد أنه ضمن هذا السياق أيضاً فإن الأجواء التي ذكرناها آنفاً تُطرح على وزراء الحكومة بشكل متواصل وتشكل اضطراراً لا يمكن تقدير مدى حجمه إزاء موضوع تقييد البناء في المناطق وفي إطار القرارات الحاسمة التي ستُتخذ إزاء إخلاء مستوطنات أو مستوطنين.

كما أسلفنا فإنه واضح للجميع أنه ضمن الواقع الراهن في المناطق فإن الوحيد القادر على تنفيذ عملية إخلاء للمستوطنين على نطاق واسع هو الجيش؛ إذ بإمكان الشرطة مواجهة مهمة من هذا القبيل ضمن إطار محدود فقط، هذا إذا كان بإمكانها.

في أعقاب الأحداث القاسية التي واكبت عملية إخلاء منطقة غوش قطيف وعمونا وعلى خلفية القلق الكبير من ردود فعل عنيفة أكثر من جانب المستوطنين في حوادث مماثلة مستقبلاً يبدو لنا أنه ضمن الأوساط العليا في قيادة الجيش ليسوا متحمسين لمواجهة واسعة النطاق مع المستوطنين حيال هذه النقطة الاستيطانية غير القانونية أو تلك، عدا عن أنه في كثير من الحالات نجد أن المستوطنين يقومون بإعادة إنشاء هذه النقطة مرة أخرى بسرعة قياسية نسبياً.

الإدارة الأمريكية

تدرك حكومة إسرائيل أن بحوزة الإدارة الأمريكية معلومات مفصلة جداً عما يجري في المستوطنات وإزاء أي عملية بناء جديدة مهما كان حجمها وأمرها، ولكن على الرغم من ذلك فإن الإدارة الأمريكية تتبع في الواقع سياسة تتسم بصرف النظر عن مشروع البناء في المستوطنات، مع أنها بين حين وآخر توجه الانتقاد لهذا الموضوع، وتطالب إسرائيل بالحصول على تقارير، وتقدم الاحتجاجات بشأن انتهاك القانون الدولي والقيام

بخطوات تشكل عائقاً في وجه السلام، وهذا ما قالته الوزيرة رايس أثناء إحدى زياراتها لإسرائيل رداً على سؤال حول النشاط الاستيطاني فكان ردها معتدلاً إذ قالت: نحن بحاجة إلى خطوات لبناء الثقة بين الطرفين، وكل ما يساهم في عدم بناء الثقة هذه علينا أن نتفاداه، ويشار هنا إلى أن هذه التصريحات بشكل عام تبقى على مستوى وزيرة الخارجية وعلى مستوى بعض المسؤولين؛ أي إنها ليست مدعومة بخطوات عملية من شأنها أن تكون مؤثرة وفاعلة، كما أن الإدارة الأمريكية تتبنى هذا التوجه منذ أمد طويل وتحظى الآن بزخم أكبر في ضوء حقيقة أن إدارة الرئيس بوش هو في نهاية ولايته حيث يمكن وصفه بالإدارة العرجاء.

من وجهة نظر حكومة إسرائيل لهذا الانطباع الذي يمكن استنتاجه أن الإدارة الأمريكية لا تضع عراقيل لا يمكن تجاوزها إزاء استمرار سياسة الاستيطان ضمن الخطة الراهنة، كما بإمكان الحكومة الإسرائيلية الاعتقاد بأنه إذا لم يطرأ أي تطور مثير من الصعب التكهن بنوعيته فستتواصل هذه السياسة إلى حين انتهاء ولاية الإدارة الأمريكية الحالية على الأقل، ولشرح مواقف الإدارة الأمريكية بشأن المستوطنات خلال الأعوام الأخيرة لا سيما منذ بداية ولاية أولمرت رئيساً للحكومة، يمكن طرح التقديرات التالية:

أولاً: تتم النشاطات الاستيطانية بشكل عام وفق الخطة التي تم التوصل إلى تفاهمات بشأنها مع الإدارة الأمريكية، كما انعكس ذلك أيضاً بالرسالة التي بعثها الرئيس بوش لرئيس الوزراء شارون في نيسان ٢٠٠٤م.

من جهة أخرى وطالما أن التيار المركزي للنشاط الاستيطاني يقع ضمن الكتل الاستيطانية وغربي الجدار الفاصل فإن الإدارة الأمريكية لا ترى أهمية أو ضرورة لتأزيم العلاقة مع دولة إسرائيل إلى حد المواجهة الفعلية حول هذه المسألة، كما أن الإدارة الأمريكية تعي تماماً أن النشاط الاستيطاني يتعدى هذه التفاهمات أيضاً، غير أنها في هذه المرحلة لا ترى في الأمر عملية بناء ضخمة تساهم في تغيير الواقع الميداني بشكل كبير.

ثانياً: إدراك حقيقة أن عملية البناء في المستوطنات هي ضرورة ائتلافية لا مناص منها لكل حكومة في إسرائيل تقريباً، وبالطبع لحكومة تُعد ولا تزال تُعتبر في نظر كثيرين على أنها حكومة ليست مستقرة مثل حكومة أولمرت.

كان من الممكن أن تقدر الإدارة الأمريكية أن ضغطاً فعلياً على الحكومة لوقف أعمال البناء سيُحدث أزمة ائتلافية تؤدي إلى إسقاط الحكومة، وإجراء انتخابات، وإمكانية صعود زعامة صقريه أشد تطرفاً، غير أن هذه الظروف قد تغيرت اليوم على خلفية إعلان رئيس الوزراء أولمرت نيته عدم التنافس على منصب رئيس الحكومة ضمن الانتخابات التمهيدية في حزبه كديما، ورغم ذلك لا تزال تساور الإدارة الأمريكية مخاوف من أن يؤدي الضغط المكثف على إسرائيل في موضوع المستوطنات إلى تعزيز الجهات اليمينية في إسرائيل، ويُمَكِّنها من تشكيل الحكومة في أعقاب الفوز بالانتخابات العامة من خلال تسويات ائتلافية من هذا النوع أو ذاك.

ثالثاً: الخشية من الإهانة وفقدان المصداقية، فإذا مارست الإدارة الأمريكية ضغطاً بهدف وقف البناء في المستوطنات فسوف تُضطر الإدارة الأمريكية إلى تسلق سُلم عال من خلال تصعيد التهديدات لإسرائيل في حال عدم استجابتها لمطالبها كما أنه من الممكن أن يضطر الرئيس الأمريكي إلى دفع مكانته الشخصية لكي يوضح لإسرائيل مدى الأهمية التي توليها الإدارة لهذا الموضوع.

ضمن هذه الظروف ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تفترض بأن أعمال البناء في المستوطنات سوف تتواصل شاءت أم أبت في نهاية الأمر كما سيتضح لها أنها تفتقر إلى حيز المناورة أو الأدوات الفعلية لجعل إسرائيل تتوقف عن البناء بالقوة. عدا عن ظروفاً كهذه من شأنها أن تمس بقوة وبمكانة الإدارة الأمريكية والرئيس بوش في مصداقيتهم ومكانتهم كونها جهات ذات تأثير فاعل جداً على إجراءات الحكومة الإسرائيلية وعلى مصداقيته.

رابعاً: لقد قبلت إسرائيل بتنفيذ المبادئ الأساسية التي اتفق عليها في قمة أنابوليس:

١. إجراء مفاوضات مكثفة ومتواصلة مع السلطة الفلسطينية.
٢. الاستعداد لبحث المسائل الرئيسية بما باستثناء مسألة القدس التي تعد موضوعاً حساساً بشكل خاص.
٣. بذل الجهود من أجل التوصل إلى تسوية قبل نهاية عام ٢٠٠٨ ضمن هذا الواقع من الممكن الافتراض أن الإدارة الأمريكية تتوقع فحص واختبار إمكانية التوصل إلى اتفاق ما بين الطرفين على الرغم من هذا كله وربما تنظر بجدية أيضاً إلى تصريحات رئيس الوزراء الذي قال: لم نكن قريبين ذات يوم من اتفاق إسرائيلي فلسطيني إلى هذا الحد.

كما أنه في حال التوصل إلى اتفاق فسيكون واضحاً أن إسرائيل ستقوم بتفكيك المستوطنات التي أقيمت ولقد برهنت إسرائيل قدرتها على تنفيذ إجراءات انسحاب وإخلاء لمستوطنات لذا ربما لن يكون هناك جدوى من وجهة نظرها في الضغط على إسرائيل الآن وأنه من الأفضل انتظار نتائج الحوار هذا ما قالته بنفس الروح وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس.

خامساً: هناك موضوعات حاسمة وخطيرة اليوم وخلال الأعوام الأخيرة، ولا تزال مطروحة، وهي أهم بالنسبة للولايات المتحدة بكثير مما هي عليه علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل، ومنها الملف الإيراني بما في ذلك إمكانية تنفيذها الخيار العسكري ضدها، وقضية "الإرهاب" وقضايا أخرى، أما مشكلة الاستيطان القائمة منذ أربعين عاماً من شأنها الانتظار عدة أشهر أخرى إلى أن تبدأ تتوضح المسائل الأخرى الملحة المطروحة كالموضوع الإيراني مثلاً، فإذا كان الأمر على هذا النحو فإنه ليس من الأفضل بالنسبة للإدارة الأمريكية هدر طاقات وموارد حول خلافات تتعلق بموضوعات هامشية نسبياً قد تفسد عملية تحقيق الأهداف الهامة فعلياً.

السلطة الفلسطينية

يمكن التقدير والقول إنه من وجهة نظر حكومة إسرائيل تُعد السلطة الفلسطينية عاملاً مريحاً جداً للاستمرار في الإطار الحالي والخطة القائمة الخاصة بالنشاط الإسرائيلي الاستيطاني في المناطق؛ فالسلطة الفلسطينية توضح وتعلن معارضتها لاستمرار مشروع الاستيطان اليهودي في المناطق، بل تنظر إليه بعين الخطورة، ورغم ذلك فإن الحماس المتوقد الذي ميّز نشاطها إبان فترة ولاية ياسر عرفات في الماضي وأدى مراراً إلى تفعيل ضغوط دولية قوية على إسرائيل في هذه المسألة كاد أن يتلاشى كلياً، بعبارة أخرى الاحتجاجات المتعلقة بالنشاط الاستيطاني خفيفة بحيث يمكن وصفها على أنها ليست مؤثرة بشكل عام.

من جهة أخرى فإن استعداد رئيس السلطة لإجراء لقاءات متكررة مع رئيس الوزراء مغطاة إعلامياً بل وديه حميمية تجعلنا نخرج بانطباع أن السلطة تفضل في هذه المرحلة على الأقل عدم قطع الاتصالات على صعيد حوارها مع إسرائيل، ورغم إدراكها للإجراءات والتطورات الميدانية هناك احتمال كبير بأن تكون مواقف السلطة هذه يمليها التقدير بأنه ليس هناك مفر فعلي أمامها أو ضمن حيز المناورة لديها إزاء ما يتعلق بنضالها ضد أعمال البناء في المناطق، إذ إن مكانتها وصلاحياتها كجهاز سلطوي ليست قوية بما فيه الكفاية، بل ليست مستقرة وثابتة، إذ إن قلقها من إمكانية استيلاء حركة حماس على الضفة الغربية استند إلى معطيات صعبة وواقعية، وضمن هذا السياق فإن السلطة بلا شك مدركة جداً لحقيقة أن النشاطات الإسرائيلية المكثفة في الضفة الغربية ضد حركتي حماس والجهاد هي التي تؤدي في الواقع إلى إحباط الأخطار والتهديدات التي تواجهها وإلى حد كبير، أي إنه من المعقول جداً أنه إذا اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب بحكم تسوية ما فسوف يزداد الخطر المتعلق باستمرار سيطرة السلطة على الضفة الغربية.

ربما تعتبر السلطة الفلسطينية حكومة إسرائيل الحالية وسياستها في المناطق أخف الضرر، كما تخشى من أن تؤدي طبيعة الاحتجاجات والضغوط على إسرائيل إلى زعزعة

استقرار الحكومة الحالية وتشكيل حكومة تعتمد بقوة على التيارات اليمينية التي من شأنها أن تحدث تغييراً كبيراً على الواقع الاستيطاني القائم في منطق الضفة الغربية اليوم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن نبيل أبو ردينة الناطق باسم أبو مازن قد عبّر مؤخراً أفضل تعبير عن طبيعة الاعتدال في سياسة السلطة فيما يتعلق بموضوع المستوطنات ضمن تصريح مألوف له قائلاً: "تشكل المستوطنات عائقاً فعلياً في وجه السلام"، كما دعا إسرائيل إلى تحمل المسؤولية حيال المفاوضات المتعثرة، مضيفاً أن الفلسطينيين ملتزمون بالاتفاقيات، غير أن إسرائيل معنية بأراض أخرى وإقامة مستوطنات أخرى، وضمن هذا الواقع حيث الضحية الرئيسية لظاهرة الاستيطان لا تصرخ وترفع الصوت عالياً فسيكون من الواضح أن الدوافع لدى جهات أخرى كالاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وأطراف أخرى للعمل في هذا السياق أقل.

ختام

بعد مرور ثلاثة أعوام على تطبيق خطة الانفصال نرى أن واقعا استيطانيا آخذ بالتكوين، وتحدثنا عن بعض جوانبه في هذه المقالة، وأنه في حال استمرار هذا الواقع القائم وفق الخطط الراهنة اليوم فإن الأمر قد ينطوي على تداعيات بعيدة المدى على خيار التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية، وبالتحديد على تطبيق رؤية الدولتين للشعبين، كما أعتقد أنا أن استمرار وجود هذا الواقع منوط بأربعة عوامل رئيسة:

أولا: إدراك زعامة المستوطنين ومؤيديهم بقيود القوة ولضرورة الإبقاء على وتيرة خفيفة قدر الإمكان فيما يتعلق بأعمال البناء وتوسيع المستوطنات، وكذلك الحرص الكامل على عدم شد الحبل أكثر من اللازم في حال العلاقة مع المؤسسة الحاكمة، لكنه من الصعب تقدير مدى إمكانية زعامة المستوطنين في ضمان تطبيق هذا التوجه سواء في إحباط المستوطنين المؤسسيين أو الأوساط المتشددة أكثر من صفوف المستوطنين الذين يعارضون سياسة واقعية بحلول وسط في هذا الموضوع.

ثانيا: مدى التقدم الممكن إحرازه في إطار الحوار الإسرائيلي- الفلسطيني بشأن التسوية الخاصة بالقضايا المطروحة وبالتحديد مسائل الحدود، واللاجئين، ومكانة القدس، فلقد أعلن رئيس الوزراء مؤخراً: لقد أصبحنا على وشك التوصل إلى اتفاق أكثر من أي وقت مضى، ومع أن هناك بعض الخلافات الرئيسة لكنني اعتقد أن بالإمكان التغلب عليها ضمن الإطار الزمني المحدد للمفاوضات، ونأمل أن يكون حتى نهاية العام الحالي.

وواضح أنه إذا كانت هذه هي حقائق الأمور فإن تحقيق التسوية يقتضي تغييراً جوهرياً ومثيراً إزاء كل ما يتعلق بتوجهات في البناء والمستوطنات القائمة.

ثالثا: طبيعة وشكل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التمهيدية في حزب كديما أو بعد الانتخابات العامة، وهوية من سيتولى رئاستها، فالحكومة الحالية برئاسة أولمرت على وشك نهاية خطها السياسي، إذ ليس واضحاً لشخص الآن إذا كان بإمكان المرشح الذي سيتم انتخابه من قبل حزب كديما تشكيل حكومة جديدة، أم ستكون هناك ضرورة لإجراء انتخابات عامة خلال الأشهر القادمة، على كل حال هناك احتمال كبير بأن تتبنى الحكومة الجديدة خط عمل مختلفا إزاء مسألة البناء في المستوطنات، ومن الصعب تقديره، ومع ذلك أعتقد أن حيز المناورة لدى حكومة إسرائيل إزاء مسألة المستوطنات بتوسيعها أو تقليصها ليس كبيراً، والبرهان الأبرز على ذلك هو عملية توسيع المستوطنات التي تمت طيلة السنين، حيث كانت القيادة الإسرائيلية مكونة من أشخاص من ذوي المفاهيم الصقرية المتشددة.

رابعا: هوية الشخص الذي سيدخل البيت الأبيض بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٨م، إذ إن هذا الصعود المثير لبراك أوباما إنما يشير إلى أن قسماً كبيراً من الجمهور الأمريكي ليس راضياً عن سياسة الرئيس بوش ضمن عدد متنوع من القضايا، وربما ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أيضاً، فقد وجه أوباما في الماضي انتقادات لعدم التدخل الفاعل أكثر من جانب الإدارة الأمريكية في العملية السياسية

بين إسرائيل والفلسطينيين، من هنا فإنه في حال فوز أوباما فربما يقرر انتهاج سياسة من التدخل الأكثر في صياغة وتحقيق تسوية إسرائيلية – فلسطينية.

وضمن هذا الإطار فإن هناك احتمالاً قوياً أن تطرأ تغييرات على مواقف الإدارة الأمريكية حيال المستوطنات مما سيؤدي إلى تداعيات بعيدة المدى على المشروع الاستيطاني، فالمرشح الجمهوري جون ماكين الذي يعكس توجه مواصلة التوجهات التي امتازت بها إدارة الرئيس بوش قد تقوده ظروف مختلفة إلى تبني موقف أشد حزماً من موقف الإدارة الحالية فيما يتعلق بالمستوطنات في المناطق إجمالاً، وفي حال عدم حدوث تغيرات مثيرة خلال المرحلة القريبة القادمة، وبقاء الخطة القائمة اليوم والمتعلقة باستمرار عملية البناء في المناطق على حالها فإن الأمر في رأيي سوف ينطوي على تداعيات وأبعاد استراتيجية بعيدة المدى على الصعيدين السياسي والاجتماعي باستثناء الجانب الداخلي؛ إذ إننا نشهد على الصعيد الميداني عملية بناء منظومة استيطانية ستحظى بشرعية متزايدة كلما مر الزمن، سواء على الصعيد الداخلي الإسرائيلي بل وعلى المستوى الدولي أيضاً وإلى حد كبير، فلقد علمتنا التجربة التاريخية في العديد من الموضوعات بما في ذلك على المستوى الاستيطاني، أن من شأن ذلك أن يشكل دليلاً على أن الأسرة الدولية بشكل عام والإدارة الأمريكية بشكل خاص تميل إلى القبول بالحقائق التي يفرضها الواقع الميداني حتى لو كان الأمر يتم ضد رغبتهم في البداية في حال صمودها مدة طويلة من الزمن، ولقد اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس شخصياً أن رسالة الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون في نيسان ٢٠٠٤م قد اعترفت بحقائق الاستيطان الناشئة في الضفة الغربية مع أنه معلوم أن الإدارة الأمريكية قد رفضت مشروع الاستيطان منذ بدايته، مؤكدة طيلة الوقت أنه بمثابة عائق في وجه السلام.

ربما خلافاً لما يأمله المؤيدون للمشروع الاستيطاني فإن هذا الواقع عرضه للانعكاس، فلقد أثبتت عملية الانفصال عن قطاع غزة بكل وضوح أن ظروفاً سياسية وعسكرية إسرائيلية داخلية قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات حاسمة مثيرة بشأن تغيرات حادة على طبيعة خريطة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بما في ذلك عملية إخلاء كبيرة للمستوطنات والمستوطنين، كما أن المفاوضات المتواصلة الجارية اليوم ضمن سياق التسوية السياسية مع سوريا ستضع في الحساب دون شك ضرورة إخلاء الاستيطان اليهودي في هضبة الجولان، ورغم ذلك يبدو لي أن استمرار التوجه القائم على صعيد الاستيطان سوف يزيد من الصعوبات المتعلقة بتغيرها في حال اقتضى هذا التغيير أموراً خاصة بتحقيق تسوية إسرائيلية– فلسطينية.

من جهة أخرى فإن ترسخ إطار الاستيطان هذا يضع وسيضع تحقيق رؤية الدولتين للشعبين ضمن علامة استفهام كبرى وهي الرؤية التي تلازم الإدارة الأمريكية وحكومات إسرائيل منذ أعوام، فالاعتراف بفرص تطبيق هذه الرؤية أخذ بالانكماش والتغلغل منذ مدة من الزمن في أوساط عدد من الشخصيات المختلفة الإسرائيلية والفلسطينية، إذ يقول سري نسيبه مثلاً: أنا أدعم هذا الحل بشكل كبير، أي دولتين للشعبين.

ويشار هنا إلى أن نسيبه، بالمشاركة مع الوزير العمالي عامي أيلون، قادا هذا التوجه أعواماً، ولكن عندما يتضح أنه لم يعد عملياً فإنك تبدأ بالبحث عن بدائل أخرى، إذ بدأت هناك هوة بين الواقع الميداني وبين عملية السلام، إذ لم يعد الأمر متعلقاً بمشكلة ما بين المفاوضات والواقع وإنما الذهاب باتجاهات متعارضة وعسكية بشكل مطلق، فالأشخاص يقولون إذا كنا معنيين بحل الدولتين فإنه يجب على الطرفين الإسراع، ولكننا من الناحية الفعلية في إسرائيل المناطق المحتلة نجد أنفسنا نسير ونبتعد كثيراً عن هذا الحل.

بعد معركة غزة

الدور التركي.. من الجسر إلى العمق*

حزب العدالة والتنمية الذي يحكم في تركيا اليوم والمعروف هناك باسم الآق بارتي- أي الحزب الأبيض- هو أول حزب يحقق انتصارات متتالية في الانتخابات التشريعية مرتين متعاقبتين منذ أكثر من خمسين عاماً، فقد اكتسح الحياة السياسية في انتخابات تشرين أول/ نوفمبر ٢٠٠٢م، أي بعد تأسيسه بعامين منذ أول مرة يدخل فيها الانتخابات البرلمانية، حيث حصل على ٣٤٪، وفي الانتخابات الأخيرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٧م استطاع الحصول على ٤٧٪ ليشكل الحكومة بمفرده، هذه النتائج لم تتحقق في التاريخ السياسي لتركيا منذ حقبة الحزب الديموقراطي الذي أسسه "عدنان مندريس"، والذي سيطرعلى الحياة السياسية لتركيا من عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٦٠م.

نحن، إذن، أمام حزب استطاع أن يعطي للسياسة معناها في تركيا بعد أن فقدت ذلك المعنى مع الأحزاب العلمانية التي تعاقبت على حكم البلاد بعد إرغام "نجم الدين أربكان" على ترك رئاسة الوزراء ولم يقضِ فيها أقل من عام، وذلك سنة ١٩٩٧م.

إن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزبٍ كالأحزاب العلمانية، ولا هو حزب كالأحزاب الإسلامية التقليدية، ولكنه يجمع بمهارة بين القيم السياسية التي تستلهم المعايير الإسلامية، والتي يطلق عليها المحافظة، وفي الوقت نفسه يمارس السياسة من خلال برنامج ومن خلال أدوات السياسة ومكرها وصراعاتها، ولذا يقول "أردوغان": "إن الناس يسألوننا كما لو كنا مفتين ولكننا حزب سياسي"، وهم لا يرون أن يكون هناك حزب إسلامي في دولة أغلبيتها مسلمة؛ لأن الحزب هو قوة انقسامية بينما الإسلام قوة توحيدية، ومن ثم

* . **كمال حبيب**/ أستاذ العلوم السياسية، والمتخصص في الشؤون التركية- مصر

فهم يرون أنفسهم حزباً سياسياً يجادل في الواقع السياسي عبر برامج وإنجازات، وكان لقادة الحزب دور كبير في الإنجاز والممارسة العملية على مستوى البلديات؛ فقد كان "أردوغان" عمدة لإسطنبول، مثلاً، ومن هناك تعلم الواقعية والتواصل مع الناس.

يصف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب ديموقراطي محافظ، وهو هنا يجمع بين العقلانية والتوافق، ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة، كما يربط بجدائل قوية بين المقاصد الكلية وبين الآليات الواقعية التي تحققها في الواقع، ويعبر هذا الحزب عن تيار الجيل الوسط في الحركة الطلابية والإسلامية التركية، وهو جيل رأى أنه لكي يصل إلى قلب العلمانية التركية ويخترقها لا بد من تغيير المسار الذي اختطه أبو الإحياء الإسلامي في تركيا "نجم الدين أربكان"، ومن بين ما أراد هذا الجيل تحقيقه هو وجهة تركيا ودورها في العالم العربي والإسلامي، فمنذ سقوط الدولة العثمانية والعالم الإسلامي لم يعد لديه مفهوم واحد للأمن القومي، ولم تعد الدولة القطرية التي خلفت الدولة العثمانية قادرة وحدها على حماية أمنها القومي، أوالنهوض لحماية الشعوب الأخرى حين تتعرض للخطر كما حدث، مثلا، في العدوان الصهيوني الأخير على غزة.

رغم وجود ما عُرف بـ "المسألة الشرقية"، وهي تعني اجتماع الدول الغربية على تفكيك الدولة العثمانية وتقسيمها، إلا أنّ الدولة ظلت تقاوم، وتستخدم الأدوات السياسية الممكنة، وأبرزها استغلال التناقضات بين القوى الإقليمية في أوروبا من أجل إطالة عمر الدولة واستمرار حماية حدود العالم الإسلامي في مواجهة النهم الاستعماري الذي تمثل في الهجمة الاستعمارية على الدول العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وهنا يعبر حزب العدالة والتنمية عما نسميه تقاليد الدولة العثمانية، وهناك مصطلح جديد في تركيا ظهر مع "طورجوت أوزال" في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومطلع التسعينيات، وهو مصطلح "العثمانية الجديدة"؛ أي ظهور تقاليد الدولة العثمانية، وهي مختلفة عن التقاليد الكمالية.

"طورجوت أوزال" هو أحد الأسماء الكبيرة في التاريخ التركي المعاصر، فهو من أسس لما يُطلق عليه في تركيا "الجمهورية الثانية" باعتبار أن الجمهورية الأولى هي التي

أسسها "أتاتورك"، والجمهورية الثانية هي التي أعلنت إفلاس العلمانية كما طرحها "أتاتورك"، وهي تعبير عن أيديولوجية فاشية متصلبة عاجزة عن التجاوب مع متطلبات الإنسان أو الواقع، و "أوزال" أول رئيس وزراء ورئيس جمهورية في تركيا ينتقد علناً "الأتاتوركية"، ويحج لبيت الله الحرام علناً، ويسن قوانين تعطي لآل عثمان الحق في العودة إلى تركيا، وهو من سعى لتوثيق علاقات بلاده الاقتصادية مع العالم العربي، خاصة دول الخليج، وهو من حرص على أداء الشعائر، كالصلاة، علناً، وهو الجسر الذي عبر حزب الرفاه عن طريقه للحياة السياسية ليكون أكبر حزب في تركيا طوال التسعينيات، وهو الذي انتعش في عهده الاقتصاد الإسلامي وتعاظمت رؤوس أموال الإسلاميين، وعموماً في عصره بدأت الحالة الإسلامية تنتقل من الهامش إلى القلب لتكون عنصر التوازن في الحياة التركية.

حزب العدالة والتنمية هو من يؤسس لما أطلقنا عليه "الجمهورية الثالثة" أي تلك التي يقودها "أردوغان"، و "جول" والذين معهما، والتي تتبنى "الديمقراطية المحافظة" على المستوى الداخلي، حيث تسعى لتحجيم العسكر في الحياة السياسية، وتعظيم دور المؤسسات السياسية وتفعليها، وعلى رأسها البرلمان، وهنا ينبغي ألا ننسى دور البرلمان التركي الذي كانت الأغلبية فيه للحزب، والذي رفض أن تستخدم أمريكا الأراضي التركية لضرب العراق والعدوان عليه استجابة لمشاعر الشعب التركي، وهو ما لم تفعله الدول العربية، وعموماً، فإن الحكومة التركية بقيادة أردوغان كانت ضد الحرب الأمريكية على العراق، وترى أنها جاوزت المؤسسات الدولية، ولذلك فهي حرب غير شرعية.

مفهوم الدور ورؤية حزب العدالة والتنمية

إذن، نحن أمام جيل جديد يؤرخ للجمهورية الثالثة في تركيا، ومن أهم ملامح ذلك التاريخ أن يكون لتركيا دور في محيطها الإقليمي المجاور، وخاصة العالم العربي، فهو يرفض أن تكون تركيا مجرد ملحق تابع للسياسة الغربية كما أراد "أتاتورك"، وحزب

الشعب، والأحزاب الديموقراطية قبل العدالة والتنمية أن تفعل باستثناء "أربكان"، بالطبع، الذي كان لديه توجه قوي نحو المشرق والعالم الإسلامي، ويُعرف في تركيا باسم "الملي جوروش"، أي الفكر الوطني، أي الإسلامي، وحين نقول الدور في العلوم السياسية، فإننا نعني "التصورات والاستراتيجيات التي يصوغها صانع القرار السياسي فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية لبلاده".

هنا سنذهب لرمز مهم لأبناء ذلك الجيل، وهو المهندس الحقيقي للسياسة الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" صاحب الكتاب الاستراتيجي الذي يُدَرَّس في عشرات الجامعات في العالم، وهو كتاب "العمق الاستراتيجي"، فماذا يقول فيه عن تصور صناع القرار الجدد في تركيا وعن الدور الذي يجب أن تقوم به في مجال السياسة الخارجية؟

هو يقصد هنا بالعمق الاستراتيجي الكتلة الجيوسياسية المجاورة لتركيا، والتي لا يمكن لها أن تقف مما يجري فيها مكتوفة الأيدي، أو أسيرة أوهام متصلة برؤى قديمة، فلا بد من إعادة النظر فيها، يقول "داوود أوغلو": أهم عامل تاريخي يفرق بين الثقافة السياسية لتركيا وغيرها من المجتمعات هو ذلك الموروث التاريخي، فتركيا كانت مركزاً لحضارة أسست نظاما خاصا بها في الماضي، وقد جلبت الحضارة الجديدة جبهة ضد هذا المركز السياسي، وجعلته يفقد علاقته بمرور الوقت ويؤثر على البنية السياسية...العنصر الأساس الذي يفرق بين الثقافة السياسية التركية وبين المجتمعات الأخرى هو ذلك التوتر الموجود بين عناصر الاستمرار التاريخي الذي يهبُّ من العصور السابقة ويستمر تأثيره في المجتمعات وبين الانكسار التاريخي الراديكالي الذي يُعد الأساس الأيديولوجي للنظام السياسي، ولا يُوجد ذلك الانكسار التاريخي الذي يوجه النظام السياسي في أي مجتمع وبين المؤسسات والهوية التي تحقق الاستمرارية في البنية التحتية الثقافية المؤثرة في المجتمع كما هو في تركيا، ففي حالة الثورة الفرنسية والبلشفية والمجتمع الياباني الذي اعترته رغبة تجديد إلى حد الولع لكنه في كل هذه الحالات لم يحدث ذلك الانكسار التاريخي الذي محا عناصر الاستمرارية مثلما حدث في السياسة العثمانية- التركية.

فالمشكلة الأساسية التي تعيشها تركيا اليوم- وفق داوود أوغلو- هي مشكلة الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية وبين النظام السياسي الذي تأسس على طلب الالتحاق بمحيط حضارة أخرى من قبل النخبة السياسية الحاكمة".

وفي موضع آخر من كتابه يقول: "بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بميزان العولمة والإقليمية في شكل غير مؤهل من الناحية الاستراتيجية والنفسية، وذلك عندما تأكد أنها غير مؤهلة، حتى عند التفكير بتراكمها المعرفي والنفسي، لعمل تكتيكي أو لوجستي، وهو الدور الذي تخلت عنه وهي تواجه مشكلات تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية بشكل جاد في مناطق تقع خارج حدودها، مثل البوسنة وأذربيجان، وهو ما وضعها أمام حقيقة أنها مضطرة لإعادة تقويم مقاييس الثقافة والجغرافيا والاقتصاد والسياسة والأمن والتحرك من خلال الموقف الذي كشف لأول مرة عن مكانتها الدولية"، ويضيف: "يمكن لتركيا أن تكون ذات إمكانيات تشكل مجال نفوذ ذاتي، وأن تقوي مكانتها الدولية في القرن القادم إذا ما استطاعت التجديد السياسي الداخلي الراسخ والمؤثر مستفيدة من إمكانياتها الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية وميراثها التاريخي الغني".

ويشرح "أوغلو" منظوره الجديد بمزيد من التفصيل ليقول: "رغم التغيرات الدينامية التي شهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، فقد ظلت تركيا في مظهرها الخارجي ثابتة بمنأى عن التغيير، سواء باعتبار مكانتها في العلاقات الدولية، أو بنائها الداخلي ...، ورغم أنه يمكن القول: إن كل الأحزاب السياسية سرعان ما أصبحت في حالة اختناقات حادة، فإنها لم تقطع خطوات تحقق تغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالمعنى الحقيقي، والنظام الذي رسمته النخبة الحاكمة لتركيا لم يتلاءم مع المتوقع والمثالي بحقيقة الدور الملائم للمجتمع التركي وموروثه التاريخي، وصار المجتمع التركي في محاولة للتعرف من جديد على ذاته، وهذه المحاولة هي امتداد طبيعي لأزمة الهوية التي يعيشها، فقد أفلست سياسة فرض الهوية التي تنحاز لأوروبا، والتي دأبت عليها النخبة السياسية منذ ما يزيد على نصف قرن ... لم يكن هذا الإفلاس ذا جانب واحد، فرغم كل الضمانات التي

أعطتها النخبة ضد الهوية الإسلامية، فإن أوروبا لم تنظر إلى المجتمع التركي بوصفه قطعة من أوروبا، كما أن الانتظار على أبواب أوروبا لا يمكن أن يتلاءم مع المجتمع التركي الذي يشعر بقوة في هويته التي تكونت من موروث تاريخي قوي هو صاحبه، وكان فرض الهوية المعمول به في السياسة الداخلية هو عبارة عن بيئة ضاغطة ترفض كل أنواع التعددية والخيارات، أما تأثير فرض الهوية على السياسة الخارجية فقد تمثل في وجود سياسة خارجية ذات جانب واحد ...، وتبدو تركيا الآن أكبر من أن تقوم بدور الجسر بين الشرق والغرب فحسب ...، وأصبح المثار هو المصير الذي ينتظر أي مجتمع يرضى لنفسه أن يقوم بدور الجسر متجاوزين بذلك نفسيةً تثق في هويتها بقوة".

الدور الجديد لتركيا

إذن، نحن أمام منظور جديد للسياسة الخارجية كما يفهمها حزب العدالة والتنمية تشكل الدور الجديد لتركيا، والذي يحاول أن يزاوج بين السياسة الداخلية والتطور فيها على مستوى الديموقراطية، وتراجع العسكر ومواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بحزب العمال الكردي، والسياسة الخارجية التي ترفض أن تكون مجرد جسر وتابع، وتعمل في اتجاه واحد هو التوجه غرباً محصلة للدور الذي يمكن لتركيا الجديدة أن تقوم به.

إذن، نحن أمام تغير في رؤية الدور التركي من قبل صناع جدد للسياسة الخارجية يرون أن بلادهم أكبر من أن تكون مجرد جسر للسياسات الغربية، ومن اتجاه واحد وطرف واحد هو الالتحاق بالسياسات الغربية، وقد جعلت عضوية حلف الأطلنطي، والاندماج في السياسات الغربية من تركيا مجرد ملحق تابع لهذه السياسات، وجزء من تصورات الغرب للصراع بينه وبين الشرق في ظل القطبية الثنائية، أمّا الآن فنحن أمام تحولات جديدة في العالم، وتحولات في تركيا تفرض أن تكون بلد بحجم تركيا أكبر من مجرد جسر لمرور السياسات، وليست رافعة استراتيجية، ودولة مركزية لصناعة السياسة والتأثير فيها.

قرأ هذا الجيل الجديد وعلى رأسه "أحمد داوود أوغلو" وغيره، الوثائق العثمانية والتاريخ الكبير للدولة العثمانية، ومن قبلها الدولة السلجوقية، وانتهوا إلى أن بلادهم وتاريخهم أكبر من مجرد الإلحاق والتبعية لأمريكا والغرب، ومن هنا كان الرهان على أن يكون لتركيا دور في الأحداث القريبة منها وفي ما أطلق عليه "داوود أوغلو" "العمق الاستراتيجي"، فتركيا هي دولة مشرقية بامتياز، وكل توجهاتها وعمقها البري ومساحتها الكبرى تقع في آسيا، وعمقها هو في العالم التركي الجديد الذي تحرر من الاتحاد السوفييتي فيما عُرف باسم "جمهوريات آسيا الوسطى"، وأيضا العالم العربي، ومن هنا بدأت تركيا في حل مشكلاتها المتعددة مع العالم العربي، خاصة سوريا والعراق، وفي أوروبا مثل اليونان وروسيا، وإقامة علاقات متوازنة مع إيران، ومحاولة حل المشاكل مع أرمينيا.

كانت أحداث ١١ سبتمبر، واحتلال العراق، والحرب على أفغانستان، وتعاظم الدور الإيراني في العراق، وحدوث فراغ كبير في الإقليم العربي، وتعقد المشاكل بين الكيان الصهيوني والفلسطينين، والصراع على أفريقيا عوامل لإعادة التفكير التركي في التأسيس لسياسة خارجية ديناميكية ونشطة، لها طابع مستقل تتحول فيه تركيا من جسر إلى مركز، وكما تشير الوقائع فإن تركيا عام ٢٠٠٣م عملت على الخروج من مشكلاتها المزمنة المتمثلة فيما سمّي "الإرهاب"، وعدم الاستقرار السياسي، والمشكلة الاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٤م عملت على مضاعفة تأثيرها في المؤسسات الدولية مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، وحلف شمال الأطلسي، ومأسسة اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق، ومحاولتها الإشارة إلى كونها قوة إقليمية يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة العالمية، وفي عام ٢٠٠٥م عملت على تعزيز علاقتها مع البلقان والشرق الأوسط والقوقاز والاتحاد الأوروبي، وعام ٢٠٠٦م هو عام الانفتاح على أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

هذا الانفتاح على العالم، وتأسيس مكان متميز في السياسة الدولية كان على حساب الالتحاق بالعلاقات مع أمريكا والارتباط بالكيان الصهيوني؛ حيث كانت اتجاهات العلمانيين والجيش في السياسة التركية تميل للاستفادة من العلاقات مع الكيان الصهيوني

لمواجهة اللوبي الأرمني في أمريكا من خلال اللوبي اليهودي، وللاستفادة من الإمكانيات العسكرية والاستخباراتية للجيش الصهيوني في التعامل مع حزب العمال الكردي ومشكلة ما يسمى "الإرهاب"، أي أن الانفتاح الجديد على العالم الذي تسعى تركيا لبنائه هو جزء من تقليص مساحات الانفراد الغربي والصهيوني بالعلاقات مع تركيا.

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة، ومن ذلك إشارة "أردوغان" إلى كرامة تركيا المُنتهَكة لكذب "أولمرت" رئيس وزراء الكيان الصهيوني عليه حين زار تركيا قبل الحرب على غزة وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي "شاليط"، ووافق "أولمرت"، بيد أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب، في هذا الموقف تظهر رؤية "أردوغان" لدور بلاده في المنطقة، وأنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان، حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب، والذي تعوّد أن يضرب بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، فتركيا لا تريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه "أردوغان" بأنه دولة إرهابية عقب قتلها الشيخ "أحمد ياسين"، الأب الروحي لحركة حماس، واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس في أنقره عام ٢٠٠٦م، وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعتبر ذلك جريمة لا تغتفر.

وبمناسبة ذلك تجدر الإشارة إلى وجود لوبي صهيوني كبير في تركيا، لكنه يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك المتعاطفة مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، خاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، أي إن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب.

وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس هي علاقة ممتازة تجعل من "أردوغان" أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس تيارا لا يمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية، وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي، وإن قطاعاً لا يُستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواتها في انتخابات حرة.

إن ما حدث في "دافوس" والطريقة التي تكلم بها "أردوغان" مع الثعلب العجوز المراوغ "شيمون بيريز" يُشير إلى أن رئيس الوزراء التركي أراد أن يوصل رسالة جد لا هزل للكيان الصهيوني بأنه يجب أن يتعامل مع تركيا باحترام ومسؤولية، فتركيا هي وريثة الدولة العثمانية كما أشار "أردوغان" أمام البرلمان التركي، وهي مَنْ حمت اليهود من محاكم التفتيش في الوقت الذي يذبح فيه اليهودُ الفلسطينيين في غزة، وإن عدم مسؤولية الكيان الصهيوني في الالتزام بقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار سيفتح الباب لتركيا هي الأخرى في أن لا تحترم قرارات المؤسسات الدولية، كل ذلك هو تعبير عن رؤية تركيا لدورها الجديد وأنها قوة إقليمية يجب أن تحترم، وهذا معنى قوله: "أنا رئيس وزراء تركيا ولست زعيم قبيلة".

وفي "دافوس" طالب "أردوغان" الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما" بإعادة تعريف "الإرهاب" والمنظمات "الإرهابية"، وتأسيس سياسة أمريكية جديدة في المنطقة وفق التعريف الجديد، بحيث لا يمكن الخلط بين المقاومة و "الإرهاب" كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني، ومن ثم فإن حركات المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان ليست إرهاباً، ولكنها حركات تحرر وطني في مواجهة الاستعمار، ويجب علينا ألا ننسى أن تركيا تسعى لأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن، فهي ليست أقل من تلك الدول التي تسعى لذلك مثل ألمانيا أو اليابان.

المشهد القائم الآن في علاقة تركيا الجيدة مع سوريا بأنها كانت وسيطا بينها وبين الكيان الصهيوني في محادثات غير مباشرة للتوصل إلى سلام سوري- إسرائيلي سيترك آثاره على المنطقة في لبنان وفلسطين والعراق، وسينزع فتيل الاستقطاب في المنطقة،

ويحول دون إرباك المشروع الإيراني للأوضاع المرتبكة أصلاً في الإقليم العربي، وتركيا أيضاً لها علاقة جيدة مع مصر، فهي تؤكد أنها إضافة للدور المصري وليست خصما له، وتشير المصادر التركية إلى أن العلاقات الجيدة بين البلدين هي تعبير عن العصر الذهبي بينهما، وتتحسن العلاقات التركية مع دول الخليج ومع السعودية خاصة، وفي المسألة الفلسطينية فإن تركيا لاعب كبير ومهم، ويحوز ثقة جميع الأطراف، وحتى علاقتها مع إيران جيدة بسبب إدراك تركيا أن الملف الإيراني بحاجة إلى وساطتها، كما أن الملف الأفغاني بحاجة إلى قربها منه، والملف العراقي أيضاً بحاجة إلى تركيا؛ فهناك المصالح العربية، وكذلك التركمان، وعموماً، السنة في العراق بحاجة لدعم تركيا في مواجهة التغلغل الإيراني في العراق، ودعم الميلشيات الشيعية ذات الطابع الطائفي، وتؤكد تركيا أن انحيازها للجانب الفلسطيني بشأن حصار غزة والحرب عليها لا يعني تخليها عن دورها فاعلا رئيسا في المنطقة يسعي لجلب الاستقرار والسلم، وبناء قاعدة من التوافق العام بعيداً عن الصراعات والحروب التي تعيش المنطقة في دوامتها منذ سقوط الخلافة العثمانية.

مستقبل الدور التركي في المنطقة

تتمتع تركيا بمؤهلات للقيام بدور مهم في المنطقة في ظل الضغوط الخارجية التي حجّمت أدوارا مهمة لبلدان مثل مصر والسعودية، كما أن الاستقطاب في السياسة العربية الذي جعل القاعدة الاستراتيجية الممكنة لفعل عربي يعبر عن الأمن القومي للمنطقة العربية، ويمكّنها من التوافق على حد أدنى لعمل عربي يملأ الفراغ في العراق، ويحمي القضية الفلسطينية من الانقسام ويحفظ للمقاومة استمرارها وعافيتها أمام التوحش الصهيوني، ونقصد هنا الانقسام العربي والخلافات بين دول الإقليم الثلاثة الكبرى، مصر والسعودية وسوريا، فالاستقطاب بين محور الاعتدال والممانعة بدَّد القوة العربية.

ومن هنا فإن رؤى تركية لدورها في المنطقة تغيرت من كونها عبئاً على العالم العربي، كما كان علمانيو تركيا يرونها، بسبب المشاكل بينها وبين دول المنطقة: سوريا والعراق، فضلاً عن علاقتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، إلى دور تركي مختلف برز بعد أحداث غزة ينحاز لقضايا الفلسطينيين، ويسعى للوجود والتفاعل في المنطقة لا ليقلل من أدوار الدول العربية، وإنما ليضيف إليها كما أكد "أردوغان" مراراً وتكراراً، ومن ثم يمكن تصور مستقبل الدور التركي في المنطقة بعد أحداث غزة على النحو التالي:

أولاً: على مستوى القضية الفلسطينية

الواضح أن تركيا بإمكانياتها وعلاقتها بالغرب وأمريكا، بل والكيان الصهيوني ذاته، قادرة على أن تقوم بدور مهم في دعم الوحدة الفلسطينية بين الفصائل المتنازعة، خاصة فتح وحماس، كما أنها يمكن أن تقوم بدور مهم في الحفاظ على استمرار حماس وبقائها قوة فلسطينية لا يمكن أن تُستبعد من الحوار حول الشأن الفلسطيني، فهي قوة مختارة من الشعب بطريق ديمقراطي، كما أنه يمكن لتركيا أن تُجَسِّر لعلاقات جيدة بين حماس والدول الكبرى في المنطقة، مثل مصر والسعودية، بما في ذلك إقناع هذه الدول بتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه القضية الفلسطينية والدفاع عنها، بل يمكن لتركيا، في تقديرنا، أن تكون بديلاً مهماً لدعم حماس يحول دون ترك إيران للانفراد بها، حيث تضطرها ظروف غياب الداعمين لها إلى أن تذهب إلى إيران، ومن الواضح أن تركيا ستقوم بدورها الذي قامت به في أحداث غزة وما قبلها، والمتمثل في الدفاع عن حماس كقوة منتخبة، وبناء جسور العلاقات بينها وبين فتح، والقيام بدور الوساطة بينها وبين الكيان الصهيوني كما هو الحال بشأن الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط"، ودعم الدور المصري في ذلك، ومن الممكن لتركيا أيضاً أن تكون وسيطا لعلاقة جيدة بين حماس وأوروبا، كما يمكنها أن تمهد لحماس علاقات متوازنة مع الدول السنية المعتدلة بحيث لا تُوضع حماس فريسة لكونها تقف مع قوى الممانعة وخاصة إيران، فحماس يجب أن

تتحرك حيث تكون مصلحتها بحيث تظل راية المقاومة والتوحد الفلسطيني أحد الأولويات المهمة، وبالطبع فإن لتركيا دوراً مهماً في إعمار غزة ودعم المشاريع التي تخفف الضغط على المواطن الفلسطيني في غزة، وهناك عدد كبير من المشاريع التركية في هذا السياق، ويمكن لتركيا أن تكون لاعباً مهماً في دعم تفاوض حماس على بناء تهدئة لفترة معقولة في مقابل رفع الحصار الكامل عن الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، ويمكن استخدام الدور التركي وسيطا موثوقا فيه للدفاع عن حماس والشعب الفلسطيني لدى الأطراف الأوروبية والأمريكية، ولدى الكيان الصهيوني ذاته.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن تركيا حصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين، وهو ما يمكّن الدبلوماسية التركية التحرك والانفتاح على المحافل الدولية المختلفة مثل البرلمانات الأوروبية، والمؤسسات الأوروبية لإعادة النظر في التعاطي مع القضية الفلسطينية، ويمكنها في ذلك توظيف مواقف دول مثل فرنسا، ونعتقد أن الدور التركي على مستوي القضية الفلسطينية هو البوابة التي يمكن لتركيا أن تبني من خلالها علاقات إقليمية ودولية متميزة مع بلدان العالم العربي والإسلامي، بل وبلدان العالم كله.

ثانياً: على مستوى القضية العراقية

تركيا من دول الجوار الجغرافي للعراق، ولديها مصلحة مباشرة مع ما يجري هناك، فهناك الأكراد المتعاطفون مع حزب العمال الكردي الذي يمثل أخطر تحد أمني لتركيا، خاصة أن ما يجري بالنسبة للشأن الكردي يترك صداه على أكراد تركيا، مع العلم أن الأكراد في تركيا هم الأكثر عدداً بين الأكراد المنتشرين في الدول المجاورة: سوريا وإيران، بل والعراق ذاتها، ومن ثم فإن التعاطي مع الأحزاب الكردية في شمال العراق هو جزء من استراتيجية تركيا لحصار حزب العمال الكردي، وهناك مجلس أعلى للتنسيق الاستراتيجي بين البلدين في القضايا المشتركة مثل المياه و "الإرهاب" وغيرها من القضايا، بيد أنّ الموقف التركي من العراق كان رافضاً للحرب، ورافضاً لزيادة القوات الأمريكية

هناك، في الوقت الذي كانت فيه أصوات محافظة تدعو لذلك، وهو متمسك دائم بوحدة العراق، وعدم تعرضه للتقسيم، كما أن هناك علاقات تجارية كبيرة بين البلدين، وقد زار "أردوغان" العراق كأول زعيم تركي بعد الحرب الأمريكية الإرهابية عليه عام ٢٠٠٣م، ولتركيا مصالح مهمة مع التركمان هناك، وهم سنة في منطقة كركوك، وكذلك باعتبار أن تركيا دولة سنية فإن حمايتها ودعمها للعرب السنة هو من القضايا المهمة؛ فالتركيبة الطائفية الجديدة في العراق، وبدعم إيراني، تسعى لتهميش العرب والتركمان وهما من السنة، كما أن الأكراد غالبيتهم العظمى من السنة، ومن ثم يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً في جذب الأكراد نحو منظور غير طائفي بالتعاون مع العرب والتركمان في مواجهة الهيمنة الطائفية الشيعية بدعم إيراني، فالدور التركي في العراق يمكن أن يوازن مع الدور الإيراني ليس على أساس منظور طائفي أو مذهبي وإنما من منظور بناء عراق موحد لكل أبنائه.

إذا كانت تركيا تقوم بدور الوسيط في المسألة الفلسطينية فإن المسألة العراقية تجعل من تركيا فاعلاً مشاركاً للحفاظ على مصالحها، ومن ذلك استضافة دول جوار العراق وتحفيزهم لدعمه، ويمكن لتركيا ومصر والسعودية أن تشكل محوراً يدعم العراق، ويكون للعرب والمسلمين قدم هناك لتتوازن مع الوجود الإيراني.

ثالثاً: على مستوى العلاقات مع دول كمصر والسعودية

هناك علاقات مهمة بين تركيا والسعودية، آخرها زيارة "جول" للسعودية، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية مهمة في هذا السياق بحيث يمكن للمال السعودي أن يستثمر في تركيا، فإن مصر بحاجة هي الأخرى للاستثمارات التركية، بيد أنّ البلدين يمكن أن يشكلا قاعدة لعمل مشترك في المنطقة، والتعامل مع قضاياها بحيث يمكن لتركيا كبلد مجاور أن يكون مرتكزاً مع دولة كبرى، ولها تأثير مثل مصر، ودولة لها تأثيرها الكبير بإمكانياتها الاقتصادية والنفطية والمالية والرمزية أيضا مثل السعودية بحيث يصبح أمامنا محور مهم

هو مصر والسعودية وتركيا، يمكن أن يخفف من عوامل الاستقطاب في السياسة العربية، ويوازن في العلاقة مع إيران.

رابعا: على مستوى العلاقات مع سوريا

هناك زيارات متبادلة على أعلى مستوى قام بها الرئيس السوري لأنقره، وقام بها "أردوغان" لدمشق، وتعددت هذه الزيارات بشأن القضية الفلسطينية، وكانت تركيا تقوم بدور الوسيط في بناء محادثات سلام غير مباشرة بين دمشق والكيان الصهيوني، وهناك إمكانية للتعاون بين البلدين بشأن ملفات أخرى مهمة مثل الملف العراقي بحكم كونهما دول جوار له، ويمكن أخذ سوريا للحوار عبر الوساطة التركية مع ما يسمى بمحور الاعتدال مثل مصر والسعودية، ومن المرجح أن يكون لتركيا دور كبير في العلاقات السورية مع العالم العربي والعالم مع مجيء أوباما للسلطة، حيث يغلب فيما هو ظاهر التقاء السياسات التركية مع التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية التي تقوم على الحوار بدل المواجهة وتقوم على الدبلوماسية بدل الحرب، وهو ما يجعل من أسهم السياسة التركية في الملف السوري والعراقي وغيرها من ملفات المنطقة يتصاعد على حساب قوى أخرى، في تقديرنا، مثل الكيان الصهيوني وإيران.

وفي الختام، فإن الدور التركي في المنطقة العربية على وجه الخصوص بعد أحداث غزة يبدو مرشحاً للتصاعد فاعلا إقليميا لا يستهان به في قضايا المنطقة والإقليم العربي، ولعل أهم ما يعزز تلك التوقعات هو انتهاج صانع القرار التركي لدور مستقل في السياسة الخارجية عن أمريكا، بل وعن الالتحاق بالاتحاد الأوروبي والعمل على وجود فضاء بديل هو العالم العربي والإسلامي، كل الفعل التركي هو رسالة واضحة لأوروبا أنه لدينا بدائل جديدة، هي العمق العربي والإسلامي، وتبدو أمريكا في حالة تراجعها الاستراتيجي اليوم، إن كان بسبب السياسات الحمقاء للمحافظين الجدد أو بسبب الأزمة المالية، محتاجة للفاعل التركي الجديد الذي يمسك بخيوط مهمة لجميع الأطراف الفاعلة في

المنطقة بما في ذلك إيران ذاتها، والتي زار رئيسها "نجاد" أنقرة، ولم ترضخ تركيا للضغوط الأمريكية لمنع تلك الزيارة، كما أن الصورة التي ظهرت عليها تركيا في أحداث غزة أعطتها ثقة لدى كل القوى الدولية، ومن ثم يمكن الاستناد إليها في كثير من الملفات الإقليمية والإسلامية والدولية.

إن عودة تركيا للفعل في محيطها العربي والإسلامي إضافة مهمة، وعلى الدول العربية أن تبادر بالتلاحم مع عودة هذا الفاعل والتنسيق معه بإخلاص بعيداً عن حديث المهاترات حول التنافس على الأدوار، أو إن القادم التركي الجديد يمثل تهديداً لأدوار عربية هي متراخية أو غائبة، إننا أمام فرصة تاريخية بإضافة حليف وصديق مؤكَّد للسياسات العربية، وعلى صناع القرار في العالم العربي أن يتقدموا لانتهاز تلك الفرصة.

المراجع

١. عن فكرة الدور في السياسة الخارجية يمكن الرجوع لبعض الأفكار في كتاب: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩م، وأيضا لنفس الكاتب ورقته بعنوان "مفهوم الدور الإقليمي" في مؤتمر "مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد" السنوي الذي كان بعنوان "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي" وعقد في شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م.

٢. عن أحمد داوود أوغلو وكتابه "العمق الاستراتيجي راجع: كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (١٩٨٣م-١٩٩٧م)، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٦م.

٣. عن الجمهورية الثالثة في تركيا راجع كمال حبيب، تركيا الجديدة، الجمهورية الثالثة، الكتب وجهات نظر، أكتوبر ٢٠٠٧م.

٤. وفي موضوع العلاقات التركية بالقضية الفلسطينية يمكن مراجعة: حسني محلي، الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور استراتيجي جديد، مركز الجزيرة للدراسات. وأيضاً: بولنت أراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات.

٥. وعن توجهات الدور التركي يمكن مراجعة: أصلي أيدينتاسباس، عودة تركيا إلى الشرق حلم عثماني جديد، الحياة، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩م، وأيضا، سمير صالحة، خوجا السياسة التركية، الشرق الأوسط ١٦/ ١/ ٢٠٠٩م.

اتجاهات العلاقة العربية مع الفاتيكان، التحديات والآفاق *

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان / الأردن في مقره في عمان يوم الاثنين ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٩م حلقة نقاشية تحت عنوان "**الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق، في ضوء زيارة البابا للمنطقة**" شارك فيها نخبة سياسية وفكرية وأكاديمية متخصصة، وأدار الحلقة الأستاذ جواد الحمد مدير المركز.

افتتح الحمد الحلقة بالتأكيد على أن العلاقة بين الفاتيكان والعرب ينتظمها الناظم السياسي والدبلوماسي وليس الديني، وأن بُعد العلاقة تاريخياً يركز على الموقف من الصراع العربي- الإسرائيلي، حيث لم يكن هناك خطوط علاقات بين العرب والفاتيكان إلاّ فيما يصدر عن الفاتيكان من مواقف تؤيد المشروع الصهيوني أو لا تؤيده.

وقد تناولت الحلقة أربعة محاور، قدّم فيها الزملاء المشاركون أوراق عمل مركّزة في كل محور، وكان المحور الأول بعنوان "**تاريخ العلاقة وتحدياتها ومستوياتها، قراءة نقدية**" قدّم فيها كل من الدكتور **عامر الحافي** أستاذ الأديان في جامعة آل البيت، والأستاذ **سمير سمعان** باحث في التاريخ والآثار القديمة ورقة في هذا المحور.

فقد ركز الدكتور الحافي في ورقته على معطيات أساسية صوب علاقة العرب بالفاتيكان، أهمها: إدراك أهمية الفاتيكان الروحية والأدبية التي يحظى بها عند أكثر من مليار مسيحي كاثوليكي في العالم، والتداخلات بين الجانبين السياسي والديني لا بد من الاعتراف بوجودها وتأثيرها في طبيعة علاقات الفاتيكان مع غيره، وأهمية قراءة مواقف الفاتيكان ضمن طبيعة بيئته الأوروبية المحيطة لا سيما عند النظر في استغلال إسرائيل للنفوذ الصهيوني في الدول الغربية.

---

*. إعداد **وحدة البحوث والاستشارات**- مركز دراسات الشرق الأوسط.

وأشار الحافي إلى خطورة التسليم بفكرة أن إسرائيل تمثل يهود العالم، كما أكد على أن ثمة ضعفاً في الجهود العربية في التأثير على مواقف الفاتيكان مقارنة بجهود الطرف الصهيوني المتغلغل والنشط في السياسة الأوروبية وأطرافها.

أما عن محطات التحول في العلاقات العربية- الفاتيكانية فقد أشار الحافي إلى أن الوجود المسيحي في العالم العربي والقضية الفلسطينية هما أهم خطيّ تماس بين العرب والفاتيكان، وعند قراءة التاريخ نلحظ أن مواقف الفاتيكان تأرجحت في بدايات القرن العشرين بين معارضته للحركة الصهيونية ثم التوازن في تأييده لقرار التقسيم عام ١٩٤٧م مع اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني، ثم بدء المسار باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع أقطاب إسرائيليين في السبعينيات من القرن الماضي عن طريق البابوات: بيوس السادس وبولوس الثاني، ثم انتهى القرن عام ١٩٩٨م باعتراف الفاتيكان بالمسؤولية تجاه المحرقة (الهولوكوست)، وبدأ القرن الحادي والعشرين عام ٢٠٠٣م بانطلاق مبادرة الحوار الكاثوليكي- اليهودي بين الفاتيكان والحاخامية الكبرى لإسرائيل، والتي تمثل المؤسسة اليهودية الرسمية للدولة الصهيونية، وما يزال الحوار إلى يومنا هذا.

وفي التحديات التي تواجه العلاقة العربية- الفاتيكانية ركّز الحافي على أبرزها: التحديات السياسية في الموقف من القضية الفلسطينية والقدس، والتحديات الاجتماعية، وتتمثل في الموقف من هجرة العرب المسلمين إلى أوروبا وزواج مسيحيات من مسلمين، والتحديات الدينية في موضوع التبشير في الدول الإسلامية، والتحديات المشتركة، مثل المخاطر التي تواجه الأسرة (المسلمة أو المسيحية).

أما الأستاذ سمعان فقد أشار في ورقته إلى الاستقبال الكبير الذي حظيت به زيارة البابا في كل من الأردن وفلسطين، في مقابل التعامل البارد وغير المبالي من قبل الكيان الصهيوني معها، حيث يلاحظ البابا ويدرك الفارق بينهما، بالإضافة إلى إدراكه أن الشعب العربي هنا بمسلميه ومسيحييه يرتبط بعلاقات إنسانية سادت منذ مئات السنين،

في ظل الحضارات المسيحية والإسلامية المتعاقبة. وركز سمعان على أن زيارة البابا يجب أن تستثمر الأجواء الطيبة بين الناس وتزيد في العلاقة بينهم وأن تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في وجه دولة البغي والعدوان المتمثلة بالكيان الصهيوني.

وكان المحور الثاني بعنوان **"الأبعاد السياسية لزيارة البابا للمنطقة وإشكالاتها السياسية الدينية والمحلية الاقليمية"** والذي قدّمت فيه ورقتا عمل من كل من الأستاذ **عاطف الجولاني** رئيس تحرير جريدة السبيل، والدكتور **عودة قواس** عضو مجلس الكنائس العالمي والنائب الأردني السابق.

طرح الأستاذ الجولاني في ورقته التساؤل حول إمكانية الفصل بين الديني والسياسي في الزيارة؟ فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية حريصة على أن تكون الزيارة دينية، إلاّ أنها لم تكن كذلك، حيث كانت سياسية في المقام الأول.

أما عن توقيتها فقد أشار الجولاني إلى أن الزيارة جاءت بعد أسابيع من العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، وجاءت متزامنة مع ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، وقبيل احتفالات إسرائيل بذكرى اغتصابها لفلسطين، وبعد أيام من تشكيل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الأكثر تشدداً أو تطرفاً بين الحكومات الإسرائيلية. كما جاءت الزيارة بعد أيام من عرض برنامج تلفزيوني إسرائيلي ينتهك حرمة السيد المسيح عليه السلام والسيدة مريم عليها السلام. من جهة أخرى فقد زار البابا أماكن تحمل بُعداً سياسياً في إسرائيل؛ مثل متحف المحرقة، وحائط البراق، ومنزل عائلة الجندي شاليط، ولم يزر قطاع غزة رغم توجيه دعوة رسمية له من رئيس الحكومة الفلسطينية في غزة إسماعيل هنية ومن أوساط مسيحية في القطاع، ولم يزر منزل أي عائلة أسير فلسطيني معتقل في سجون إسرائيل.

وذكر الجولاني وجهتي نظر فلسطينيتين مسيحيتين في تقييم الزيارة، الأولى لأمين سر الكنيسة الأرثوذكسية في غزة "حسام الطويل" الذي عدّ الزيارة "سياسية بامتياز"، ودعا البابا إلى العدول عن زيارة المحارق، فإذا كان قد زار المتحف التاريخي لمحرقة اليهود التي وقعت

قبل عشرات السنين، فعليه أن يزور المتحف الطبيعي لمحرقة غزة التي وقعت قبل عشرات الأيام. والثانية لرئيس بلدية بيت لحم "فيكتور بطارسة" الذي أصرّ على أنه رغم الطابع الديني للزيارة إلاّ أن زيارته لأحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تعد بياناً سياسياً.

وأبدى الجولاني عدة ملاحظات سياسية على الزيارة، منها رفض البابا خلال زيارته للأردن تقديم أي اعتذار عن إساءته للإسلام ورسوله الكريم، ومنها حديث البابا من فوق جبل نبو في الأردن عن العلاقة العميقة بين المسيحية واليهودية، وتجنب البابا توجيه أي انتقادات لممارسات إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها للأماكن المسيحية والإسلامية في القدس. من هنا لا يُتوقع أن يكون للزيارة دور مهم في تطوير العلاقة بين الفاتيكان والعرب أو الفاتيكان وإسرائيل.

أما الدكتور قواس فقد قدّم لورقته بالإشارة إلى رغبة الفاتيكان بالسيطرة على الأماكن المقدسة في القدس عبر موافقته على فكرة تدويل القدس، إذ يسعى الفاتيكان كغيره من الدول إلى تحقيق مصالحه الخاصة متأثراً بالنظام الدولي والضغط الصهيوني، ولذلك دعا قواس إلى ضرورة إجراء حوار إسلامي- مسيحي عام شامل، وليس حواراً مع المذهب الكاثوليكي وحده الذي يعتبر نفسه ممثلاً للمسيحية.

وأشار قواس إلى أن التأثير الأردني الرسمي، أو تأثير الكنيسة الأردنية بكل مسمياتها وعناوينها، في موقف الفاتيكان غير ممكن، وذلك لاعتبارات الفاتيكان السابقة من رغبته في تحقيق مصالحه هو، ولذلك يرى قواس أن العرب الأرثوذكس يختلفون كل الاختلاف عن المسيحية الغربية التي انشقت عن الأصل المستقيم لمصالح غربية سياسية، بالإضافة إلى عدم وجود مركز بطريرك في التسلسل الإداري الكنسي الكاثوليكي في منطقتنا، وهم يهدفون من ذلك إلى التخلص من ضغط ترسيم كرادلة عرب لمنعهم من التأثير في الجسم الانتخابي للفاتيكان أو مراكز صنع القرار، ولمحاولة مساواة رئيس كنيستها في المناطق العربية برؤساء الكنائس الأصلية في المنطقة الأرثوذكسية.

من هنا فلا يمكن التأثير في موقف الفاتيكان على المستوى السياسي والديني، أما اقتصادياً فيمكن الإفادة في الجانب السياحي فيه، وحتى نصل إلى تأثير إيجابي فلا بد من إجراء حوار مسيحي- مسيحي جاد حول كافة المواضيع الخلافية، وإجراء حوار مسيحي- إسلامي شامل حول التلاحم وليس التعايش فقط، وبيان موقف الفاتيكان من القضية الفلسطينية بوضوح، وزرع الفاتيكان للثقة بأبناء هذه المنطقة بإعلان عدم نيته أو رغبته في السيطرة على الأماكن المقدسة في القدس الشريف، وعدم لعب أي دور في موضوع الحل النهائي لمدينة القدس، بالإضافة إلى التعهد بالمحافظة على العهدة العمرية وعلى الواقع القائم بين كنائس الأراضي المقدسة والمنطقة.

وفي المحور الثالث "**كيف استثمرت الزيارة عربياً وإسرائيلياً وما المكاسب والمخاسر عند كل طرف**" قدَّم كل من الأستاذ الدكتور **إسحاق الفرحان** وزير التربية والتعليم الأسبق، والدكتور **رؤوف أبو جابر** رئيس المجلس المركزي الأرثوذكسي في الأردن وفلسطين ورقة في هذا المحور.

أكّد الدكتور الفرحان بداية على أن خسائر الزيارة كانت أكثر من منافعها عربياً. وقد كانت الأجواء العربية والإسلامية مشحونة ومنزعجة من موقف البابا ضد الإسلام ورسوله الكريم، خاصة أنه لم يقدّم أي اعتذار عن مواقفه أو كلامه أو نقله لكلام أحد أباطرة اليونان بهذا الخصوص.

وأشار الفرحان إلى أن هذه الزيارة هي الأولى للبابا الحالي للمنطقة، وأول زيارة منذ عقود للمنطقة والديار المقدسة، وقد جاءت في ظل أعمال صهيونية ظالمة تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته وأرضه، مثل الجدار الفاصل، ومحرقة غزة، والاستيطان، وتهويد القدس، وهذا كله خلق أجواءً عربيةً غير إيجابية في وجه هذه الزيارة.

أما عن كيفية استثمار الزيارة عربياً فقد كسب البابا استقبالا رسمياً وشعبياً أردنياً مبالغاً فيه، وزار المغطس، وأرسى حجر الأساس لكنيستين كاثوليكيتين، وأرسى حجر الأساس لجامعة لاتينية كاثوليكية في مأدبا، وفي المقابل خسر الأردن من الزيارة أن البابا لم

يصرّح شيئاً ضد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م لجزء من المملكة الأردنية الهاشمية- الضفة الغربية- ، ولم يزر أي كنيسة أرثوذكسية رغم أن الطائفة الأرثوذكسية تُكوّن الأغلبية المسيحية في الأردن، علما أن زيارته لها تعني وحدة الصف المسيحي، وأنه يمثل الجميع لكنه لم يفعل، كما أن البابا زار جبل نبو بحجة أن سيدنا موسى عليه السلام دفن فيه، وهذا غير معتمد تاريخياً، وصرّح البابا أن لليهود مقامات وآثاراً في الأردن، وهذا ميل واضح لاسترضاء اليهود وإساءة بالغة للأردن لا تُقابل حفاوة الاستقبال.

أما على المستوى الفلسطيني فقد ذكر الفرحان أن المكاسب الفلسطينية محدودة، وكانت الخسارة أكبر؛ إذ لم يتطرق البابا إلى جذر المشكلة الفلسطينية وهو الاحتلال وانتهاكاته، وزار متحف الهولوكوست وندّد بالنازية الباغية، ولم يقارن ذلك بما صنعه الكيان الصهيوني في غزة قبل أيام، ولم يستنكر تهويد القدس، ولم يشجب بناء المستوطنات. ولذلك يرى الفرحان أن زيارة البابا لم تكن بالمستوى المقبول عربياً وأردنياً وفلسطينياً ولم تضف شيئاً ذا أهمية للقضية الفلسطينية، بل إنها كانت أقرب لتحقيق مصالح الاحتلال الصهيوني.

أما الدكتور أبو جابر فقد شدّد في ورقته على أن على العرب أن يعملوا على تغيير صورتهم السلبية أمام الغرب، وأنه يرى أن الزيارة في أساسها كانت روحية.

وأكد أبو جابر أن هناك إشارات مهمة من جانب البابا لصالح الشعب الفلسطيني ومنها زيارة مخيم عايدة للاجئين الفلسطينيين، وذِكر لفظ الدولة الفلسطينية، وطلب رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني. وانتهى أبو جابر بالمطالبة لتشجيع الحوار الذي يدعو إلى العيش المشترك خاصة أن البلاد المقدسة هي أم الدينين الموجودين (المسيحية والإسلام).

وقدم الدكتور **أمجد قورشة** أستاذ علم الأديان في الجامعة الأردنية مداخلة أشار فيها إلى أن تصريحات البابا في جبل نبو تمثل إهانة للأردن بكل مستوياته، وتمثل إهانة للمسلمين، بالإضافة إلى الإساءة التي صدرت من عريف الصلاة التي قادها البابا أقيمت في ستاد عمان.

وقال قورشة إن الزيارة تمثل نقطة جديدة في زرع بذور العنف في المنطقة، ولذلك وجه قورشة دعوة للمسيحيين العرب للتبرؤ من مقولات البابا المسيئة للإسلام، والتي تنحاز لإسرائيل.

وعقّب الدكتور قواس بقوله إن البابا حقّر السلطة الفلسطينية عندما لم يزر رام الله، بل أجبر محمود عباس على المجيء إليه في بيت لحم، بالإضافة إلى أن الفاتيكان صوّر البابا بأنه نائب المسيح على الأرض، وهذه المقولة خطيرة لخطورة الاعتقاد بأن للفاتيكان عصمة! كما أن زيارته لحائط البراق ووضع ورقة فيه تمثل تناقضاً عقدياً مع المسيحية، وأنه خلع القبعة الحمراء ووضع البيضاء مثل الكرادلة، وهذه طقوس يهودية وليست مسيحية.

أما المحور الرابع فكان بعنوان "**إمكانيات دور الأردن في رسم ملامح العلاقة المستقبلية بين العرب والفاتيكان، والتأثير على توجهاته إزاء قضاياهم**".

وقدّم فيها كل من الدكتور **خالد عبيدات** أستاذ العلوم السياسية ودبلوماسي سابق، والأستاذ الدكتور **هُمام غصيب** نائب الأمين العام لمنتدى الفكر العربي وأستاذ الفيزياء ورقة في هذا المحور.

ركّز الدكتور عبيدات في ورقته على أهمية الأردن في لعب دور المبادر في بناء علاقات مسيحية- إسلامية من جهة وفي بناء علاقات عربية- غربية من جهة أخرى، وذكر أن تاريخ الأردن الديني والحضاري الممتد عبر قرون وجغرافيته وسياسته وقيادته تساعد على أخذ هذا الدور بقوة، وإدارة علاقات مع الفاتيكان.

وقدّم الدكتور غصيب ورقته بالإشارة إلى أن دور الأردن في إدارة العلاقات مهم جداً لأسباب متعددة: تاريخية عبر العقود الستة الماضية من حيث العلاقة الدافئة بين الفاتيكان والأردن، وجغرافية بالأماكن المقدسة التي تَعُجّ بها الأردن وبجانبها فلسطين. وسياسية، حيث يمتاز الأردن بالاعتدال واعتماد نهج الحوار الحضاري في التعامل مع الأحداث. وتعليمياً، حيث يقبل الشعب الأردني على التعليم بكل قوة وتنتشر فيه

مدارس مسيحية منذ زمن ويتعلم فيها التلاميذ الحضارة العربية والإسلامية كغيرهم، ومجتمعاً تعيش فيه الفئة المسيحية بسلام، وتشارك في بناء الدولة والمجتمع كغيرها من المسلمين تماماً دون أدنى فرق. ورأى الدكتور غصيب أن الأردن مؤهل ومخوّل للقيام بدور حلقة الوصل بين الوطن العربي والفاتيكان.

وفي نهاية الحلقة قدّم الأستاذ **جواد الحمد** مدير الندوة مداخلة ركّز فيها على أهمية العلاقة التي تربط أبناء الأردن والمنطقة جميعاً مسلمين ومسيحيين، وتميز هذه العلاقة عبر قرون مضت، دون أن يكون هناك تأثير إيجابي من الفاتيكان في زيادة العلاقة، أو تأثير سلبي في تراجع العلاقة، ومن هنا رأى الحمد أن زيارة البابا لم تكن موفقة في زرع بذور الحب والمودة بين المسيحيين معاً أو بين المسيحيين والمسلمين في المنطقة أو بين العرب والفاتيكان، ورأى أن الواجب يملي علينا أخذ هذا الدور بالمحافظة على العلاقات القائمة بيننا نحن العرب، وأننا نحن المسؤولون عن الانتصار لقضايانا والتأثير في الآخرين لتبنيها.

الحوار الفلسطيني الداخلي بعد الحرب على غزة*

شكلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ٢٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م– ١٨ كانون ثاني/ يناير٢٠٠٩م، نقطه فاصلة وربما فارقة في الخارطة السياسية الفلسطينية وانعكاساتها على القضية عربيا وطبيعة التصورات العالمية للحل على الصعيد الفلسطيني، فلم يكن غريبا أن يكون لهذه الحرب، وما نتج عنها من ارتدادات على أروقة الساسة الفلسطينيين سواء في العلاقة البينية الداخلية أو في العلاقة مع المحيط العربي والإقليمي، تأثير على مستقبل الانقسام الفلسطيني، بل لم يكن من الغريب أن تكون هذه الحرب ونتائجها حاضرة على طاولة الحوار الفلسطيني الداخلي الذي تعددت مراحله وتشعبت جلساته منذ حالة الانقسام السياسي بين الضفة وقطاع غزة، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وقبل الدخول في تحليل الحوار الداخلي الفلسطيني بعد الحرب على غزة لا بد من التعريج على محطتين رئيستين:

أولاً: توقعات ما قبل الحرب

لن نكون واقعين في رؤيتنا للحالة الفلسطينية قبل الحرب، إذا ما قلنا إنه لم يكن هناك توقعات من قبل الأطراف الفلسطينية، فلكل طرف سياسي خططه وتوقعاته، وربما أمانيه وتطلعاته لما قد تنتجه الحرب، لكن ما كان يتطلع له الشارع الفلسطيني وأصحاب الرؤية التوافقية هو أن تشكل هذه الحالة العدائية من قبل الاحتلال الإسرائيلي بوتقة لصهر الموقف الفلسطيني المنقسم حول نفسه، لإيجاد موقف واحد يمكن من خلاله التصدي لكل الأخطار الخارجية، والخروج من الحالة الضبابية التي يعيشها الواقع السياسي الفلسطيني بكل تفاصيله.

---

* . **د. رائد نعيرات**، رئيس قسم العلوم السياسية/ جامعة النجاح– فلسطين

وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث بالشكل الذي أمله الجميع، إلا أنه ربما وُضِعت بعض المواقف التي من شأنها إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في خاطرة كل لون سياسي، مهما بلغت الاختلافات في برامجه ورؤيته.

كان لهذه التوقعات بُعْدٌ في التفكير الجمعي لكل طرف فلسطيني في نظرته للواقع المستقبلي ضمن الخريطة السياسية المقبلة، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الجلوس إلى طاولة الحوار خلال جولاته الخمس بعد الحرب كان يقع ضمن تأثير هذا التفكير.

ثانيا: نتائج الحرب

يختلف كثيرون في النظر إلى طبيعة النتائج التي ترتبت عليها الحرب، فلكلٍّ موقفه ورؤيته وقراءته وحساباته، وفقا لرؤيته السياسية وإيجابياتها بالنسبة له، وبناء على هذه النظرة فقد تشكل هذه فرصة حقيقية لإنهاء الانقسام الداخلي، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني بصورة إيجابية على أساس أن الهم الفلسطيني هو المنطلق لذلك، أو قد تجعل من هذه الحالة ظاهرة تستمر مع الأيام لتتعمق يوما بعد يوم، باعتبار حسابات النصر على الآخر وتحميله مسؤولية هدر المقدرات وسقوط الضحايا الفلسطينيين من المدنيين والأطفال.

ولهذا، فإن الحديث عن الحوار الفلسطيني الداخلي بعد الحرب على غزة ازدادت تعقيداته وتداخلت العوامل المؤزمة لإطالة أمده، وأصبحنا اليوم نتكلم عما يطلق عليه "عملية الحوار".

وحتى يكون المحلل أكثر دقة وموضوعية فإن مرحلة ما بعد الحرب على غزة، جعلت كل طرف يحاول جس نبض الآخر، ومحاولة التعرف على الرؤية التي ينطلق منها تجاه المستقبل، فمن غير الواقع أن تذهب الأطراف المتحاورة بعد هذه الجولة في التاريخ الفلسطيني لتضع خطوطا على ورقة بيضاء لم يَشُبْها أي من الاتهامات المتبادلة[1]؛ فلكلٍّ

[1] . شعبان، فاطمة، الوضع الداخلي الفلسطيني بعد الحرب على غزة، صحيفة الوطن السعودية، ٢٩ كانون أول/ يناير ٢٠٠٩م، ع ٣٠٤٤.

تصوراته تجاه طبيعة الأزمة التي يمر بها الطرف الآخر، وهناك تصورات مختلفة تجاه تعريف الأزمة التي تمر بها القضية الفلسطينية اليوم، لأن الإجماع العام هو الاعتراف بوجود أزمة داخلية، ولكن سبل الخروج منها هو المعضلة؛ فالحرب أدخلت عدة عوامل تضغط على كل طرف باتجاه تحقيق إنجاز الحوار، ولكنّ كلا الطرفين، في الوقت نفسه، يجد أن داخل هذه العوامل ما يمنعه من دفع ثمن عال لتحقيق نجاح الحوار.

عوامل مساهمة

وإذا ما سلمنا الأمر لحسن النوايا والخواطر، فإنه يمكن القول إن هناك بعض العوامل التي من شأنها أن تساهم في دفع الحوار وعجلته إلى الأمام بعد الحرب على غزة، خاصة إذا تم البُعْد عن التدخلات الخارجية والإقليمية، وهذه العوامل تتمثل فيما يلي:

- اعتماد مبدأ الحوار بين الفرقاء، بصرف النظر عن نتائجه، أثبت وجود إرادة فلسطينية للمصالحة، وإعادة ترتيب البيت الداخلي، وهو ما شكّل أرضية أساسية يمكن الانطلاق منها، إلى جانب انعكاس ذلك على نفوس المواطنين وانقشاع تدريجي لسحب حالة التشاؤم التي عاشها الشارع منذ الانقسام الفلسطيني الداخلي في العام ٢٠٠٧م[1].
- لقد كان من السهل على الفصائل الفلسطينية الكبرى، خاصة فتح وحماس، الدعوة لإسقاط طرف من الحسابات الوطنية، أو الدعوة لعدم التحاور معه خاصة بعد الحرب، إلا أن ذلك لم يتم، لأنه سيكون خارج نطاق العقل والممارسة؛ إذ لا يستطيع أحد أن ينكر وجود الآخر.
- أضف إلى ذلك أن هذا النجاح ما كان ليتحقق لولا تنازلات متبادلة عن مواقف سابقة، أقدم عليها قطبا الساحة الفلسطينية- فتح وحماس-، جاءت بدورها

---

[1]. السهلي، نبيل، الجزيرة نت. ١/ ٣/ ٢٠٠٩م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8B616B16-FFF1-4283-B527-7F9160F717DD.htm

نتيجة لجملة متغيرات فلسطينية وإقليمية ودولية حدثت مؤخرا، وتتعلق **أولا**: بالمعطيات التي أفرزها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. **وثانيا:** دخول إدارة جديدة للبيت الأبيض، طرحت خلال حملتها الانتخابية شعار "التغيير". **وثالثها:** الانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت صعودا لقوى اليمين المتطرف[١].

- شكلت الحرب على غزة عاملاً كاشفا لحجم التباينات الداخلية التي ما زالت تهز البيت الفتحاوي من جذوره، وبانت للجميع حالة الإرباك الكبير في الأداء السياسي لقيادته القابضة على سلطة القرار في فتح والسلطة، في مرحلة بات ملحوظا فيها تراجع الفعل والتأثير الفتحاوي تحت وطأة الخلل الواسع الذي أصاب جسد حركة فتح، التي طالما وَسَمَها البعض عبر عقود العمل الفلسطيني المعاصرة باعتبارها صاحبة الرصاصة الأولى، وأنها "العمود الفقري للثورة الفلسطينية"، وكذلك "جَمَل المحامل"، وصانعة الطريق نحو الاستقلال[٢].

  كل هذا من شأنه الدفع باتجاه الحوار الداخلي في محاولة لاسترجاع ما فقدته الحركة جراء مواقفها من الحرب والصورة التي رسمت لها على المستوى الشعبي.

- أوجدت الحرب الإسرائيلية على غزة، وما سبقها من حصار مستمر لمدة عامين متواصلين، قناعة أساسية لدى الطرف الفلسطيني أولا، ولدى الطرف العالمي والإقليمي ثانيا، أنه من الصعب إجبار شعب محتل منذ أكثر من ٦٠ عاماً أن يستسلم للرغبات السياسية التي يمكن أن تفرض عليه من قبل إسرائيل.

---

1 . الجزيرة نت، ١٩/ ١/ ٢٠٠٩م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/80B85D35-4DD9-43BE-9A38-CCA93A58EA5A.htm

2 . بدوان، علي. الجزيرة نت ١١/ ٢/ ٢٠٠٩م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/68CA7D6A-D3A9-410C-B2D1-A8D774B7A44D.htm

- مقومات الحياة الفلسطينية، والشبكة الاجتماعية التي يرسمها نسيج البناء الداخلي، تجعله يتقبل اللون السياسي المتنوع، وهذا قد يشكل أرضية سهلة للالتقاء على هدف وطني واحد، بعيدا عن عداء كل طرف فلسطيني لآخر، وهو في الوقت ذاته يجعل الفلسطيني على موقف واحد فيما يخص حرمة الدم الفلسطيني.
- الصورة التي ارتسمت للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني في الأذهان، تجعل من الضرورة الحفاظ عليها، لما لذلك من تأثير على القضية الأم، وهي تحرير فلسطين الذي يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي متواصل من البعد العربي والإسلامي، وهذا سيكون له انعكاس أساس في ضرورة جعل الهدف المرحلي هو تحرير الأرض من الاحتلال لا الاقتتال على المناصب السياسية الشكلية.
- شكلت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ونتائجها التي أبرزت العنصر المتطرف، تحديا أمام الداخل الفلسطيني الذي يدرك أن خيار التفاوض وحده مع الإسرائيليين لن يجدي نفعا إن لم يكن هناك خيار آخر يُلَوَّح به على الأقل، ومن شأن هذا العامل أن يكون له تأثير واضح على السلطة الفلسطينية، وإدراكها للوقت الذي أهدر في السنوات الماضية دون الحصول على شيء ملموس، وأن له تأثيرا على المقاومة التي تدرك هي الأخرى أن السعي وراء برنامج سياسي وحده من شأنه أن يفرغ الساحة الفلسطينية من قوة الصمود في وجه المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية ومدينة القدس.
- أما على الصعيد العربي والإقليمي، فإن الحرب على غزة، والأحداث المتعددة السابقة جعلت من الأهمية بمكان ضرورة مراجعة الذات الفلسطينية في مدى الاعتماد على العمق العربي الرسمي، حتى في ظل ما يمكن أن يقدم من دعم للقضية الفلسطينية، وعلى الجانب الآخر فإنه بات واضحا أيضا أنه من غير

الممكن أن تجعل الدول العربية من نفسها ضحية انقسام فلسطيني داخلي ينعكس بوضوح على التكتل العربي والعلاقات البينية فيما بينها.

هناك، إذاً، متغيرات مهمة في المحيط الإقليمي المباشر وفي الوضع العالمي، أظهرتها حركة التعاطف الشعبية العربية الهائلة وحركة التضامن الواسعة في البلدان الإسلامية وبلدان "العالم الثالث"، وفي مختلف بلدان العالم، ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى بلد مهم إقليمياً مثل تركيا، التي شهدت، في العقد الأخير خاصةً، تغيراً كبيراً في المزاج الشعبي لديها لصالح التضامن مع قضايا شعوب المنطقة العربية، وخاصة مع الشعب الفلسطيني، وهو ما عكس نفسه على صعيد الموقف الرسمي أيضاً، كل ذلك يضع الفلسطينيين أمام تحدٍ كبير للبحث عن نقطة انطلاق جديدة لحركة تحررهم الموحدة، مستفيدين من هذا الزخم وهذا التعاطف العربي والعالمي الواسع [١].

ما نود التركيز عليه هنا أن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية كان لها دور في تمهيد الطريق أمام المتحاورين الفلسطينيين، وبالتالي كان من الأهمية بمكان أن يتم الاستفادة من هذه الظروف وهذه العوامل.

إلا أنه ورغم ذلك، وبالنظر إلى العوامل نفسها، يمكن القول إنها لا تشكل بعدا إستراتيجيا للأطراف المتحاورة، ويمكن أن يكون لها قراءات أخرى وفقا للمتغيرات التي قد تطرحها السياسات المقبلة ذات التأثير بالواقع الفلسطيني، وهو ما يجعل إمكانية الحديث عن انتكاسات أخرى في جولات الحوار المقبلة ممكنا، سواء أكان ذلك نحو الإيجابية أم السلبية.

1 . تلحمي، داود. عضو القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورقة قدمت في ندوة مجلة الدراسات الفلسطينية في رام الله، فبراير ٢٠٠٩م.

القضايا الخلافية

أظهرت جولات الحوار الأربع في القاهرة أنه ما زال هناك خلاف حول بعض القضايا، وهي على النحو التالي[١]:

- **الحكومة**

- فتح: تقترح حكومة من مستقلين وتكنوقراط، على أن تعلن هذه الحكومة "التزامها" بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير (والتي تعني الاعتراف بإسرائيل)[٢].

- حماس: تقترح حكومة فصائلية، على أن تعلن الحكومة الجديدة "احترامها" للاتفاقيات فقط، وتتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل[٣].

- **الانتخابات التشريعية والرئاسية**

- فتح: ترغب في أن تكون الانتخابات التشريعية والرئاسية متزامنة.

- حماس: تريد أن تجري الانتخابات وفق القانون الأساسي للسلطة، مما يعني أن تجري الانتخابات الرئاسية قبل التشريعية؛ لكون آخر انتخابات رئاسية أجريت في ٢٠٠٥م، وتشريعية في ٢٠٠٦م، وولاية كلٍّ من المجلس التشريعي ورئيس السلطة أربع سنوات[٤].

- **المعتقلين السياسيين**

- فتح: ترى أن ورقة المعتقلين تشكل ضمانة لها تمنع احتمال قيام حماس بانقلاب عليها في الضفة الغربية، وتعتزم الإفراج عنهم في حال التوصل لاتفاق شامل للمصالحة.

- حماس: تصر على الإفراج عن كل معتقلي الضفة، لا الإفراج عن مجموعة، واعتقال

---

1 . إسلام أون لاين، نت . ١٢/ ٣/ ٢٠٠٩م:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1236508964123&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

2 . http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3.0.3102060473

3 . http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3.0.3102060473

4. http://www.ekhbaryat.net/internal.asp?page=articles&articles=details&cat=2&newsID=10630

مجموعة أخرى في المقابل، وهو ما تصفه بسياسة "الاعتقال الدوار"، بل إن حماس تعتبر أن موضوع معتقليها في الضفة الغربية يأتي نتيجة لخارطة الطريق وتجريم المقاومة، ولذلك تريد ضمانات بانتهاء هذا الملف قانونيا في السلوك السياسي الفلسطيني وليس الاكتفاء بإطلاق أعداد معينه[١].

- **منظمة التحرير**

– فتح: ترى أن هذه اللجنة ستكون بمثابة بديل للمنظمة، وتقترح تشكيل لجنة من الأمناء العامين الحاليين بالمنظمة لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني.

– حماس: تريد تشكيل لجنة عليا لإدارة شؤون المنظمة تكون ممثلة بها لحين إجراء انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد (برلمان المنظمة)، ليتولى بنفسه عملية إصلاح المنظمة.

البعد الاستراتيجي للحوار

إن الحديث عن الحوار الفلسطيني الداخلي دون وضع إستراتيجيات لهذا الحديث يبقي الأمور تسير في عموميتها وسطحيتها، وبالتالي يصبح من الصعب التعامل مع الجزئيات ذات التأثير المهم فيما يخص العلاقة الداخلية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق لا بد من البحث عن إستراتيجيات للعمل الفلسطيني الداخلي، يمكن أن تنطلق مما يلي:

- من المهم، بالإضافة إلى ضرورة السعي الجاد لإعادة بناء الوحدة الوطنية وضمان استقلال القرار الفلسطيني، والخروج من حلقة الضغوط الخارجية، كهدف مباشر واستخلاص مباشر في إطار السعي للحل، من المهم والحيوي العمل على تنظيم حوار وطني شامل بالعمق، حوار على نمط حوار "الدوحة" اللبناني، أو حتى "الطائف" فلسطيني، تجري خلاله إعادة نظر فعلية بإستراتيجية العمل الفلسطينية المتبعة في السنوات الأخيرة، مع الإصرار على الوصول إلى

1 http://www.albian.ps/ar/portal/portal/4fe89fe0-3ad0-46b0-990d-2a8e131fa969.aspx

رؤية مشتركة وموحدة، ليس فقط حول الهدف العام، وإنما حول الطريق والأساليب والتكتيكات التي تؤدي إلى الوصول إلى هذا الهدف، في ظل المتغيرات الكبيرة في المحيط المباشر وعلى الصعيد العالمي، بما في ذلك تطورات الوضع لدى الطرف الإسرائيلي القائم بالاحتلال[١].

- هناك مسألة ينبغي التأكيد عليها، وهي أهمية الفعل الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بمجيء الفرج من الخارج؛ فالفعل الفلسطيني هو المركزي في المقام الأول، سواء كان ذلك بالنسبة إلى تعاطيه مع إدارة أوباما أو مع الوضع الدولي بشكل عام، وذلك بدءاً من إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة وضوح البرنامج الموحد، وعلى أساس المشاركة الواسعة في القرار، والسعي إلى رسم إستراتيجية كفاحية وسياسية موحدة وواضحة للسنوات القليلة القادمة.

ليست القضية أن نعيد النظر في هدف الدولة المستقلة في القدس والضفة وغزة- الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م- أو برنامجها، لأن أي بديل وطني آخر مطروح هو بديل غير مرئي إطلاقاً في أي أمد قريب، وهو، في ظل المعطيات الحالية، خيار نظري، قد يكون أفضل من حيث المبدأ أو نظرياً، لكنه ليس قابلاً للتحقيق في أمد قريب[٢].

سيناريوهات

ما ذكر سابقا يجعلنا نعرج على بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل الحوار الفلسطيني الداخلي:

1 . تلحمي، داود. عضو القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورقة قدمت في ندوة مجلة الدراسات الفلسطينية في رام الله، فبراير ٢٠٠٩م.

2 . المرجع نفسه.

أولاً: توافق كلي

ومع إن الوضع الفلسطيني لا يشير إلى هذه النتيجة، أي التوافق بشكل كامل ما بين الأطراف المتحاورة في القاهرة، إلا أنه من الأهمية بمكان وضع هذا السيناريو على الأقل من منطلق "تفاءلوا بالخير تجدوه"، والتوافق هنا يعني أن تُحسَم القضايا الرئيسة بتفاصيلها، ويتم الاتفاق على تطبيقها بشكل يضمن ذلك.

إلا أنه رغم ذلك، قد يكون هناك إشكال في تحقيق هذا السيناريو، والسبب يعود إلى:

- **الواقع** الذي أصبح في الضفة وكذلك في غزة عقب الانقسام، وهذا يحتاج وقتا في إعادة ترتيبه وصياغته بما يتناسب والرؤية التنظيمية التي بنيت عليه، فليس من السهل أن يتم إعادة الأمور كما كانت عليه بشكل كامل ومتوافق إلى ما قبل الانقسام.
- **العامل الدولي**، سيكون له تأثير في عدم السماح للأمور للعودة لها، وتحديدا في الضفة، لِما كانت عليه من قبل، وبالتالي يضيع ما تم صرفه في إعداد الأجهزة الأمنية وبنائها، وكذلك في تخطيط العديد من المؤسسات الرسمية.
- **في المقابل في غزة**، سيكون من الصعب على حركة حماس وحكومتها أن تعود لما كانت عليه قبل الانقسام، خاصة في ظل وضعها الحالي القوي من إدارة المؤسسات في القطاع لمدة تزيد على عامين متواصلين، وعقب النتائج التي حققتها في الحرب الإسرائيلية على غزة.

ثانياً: توافق جزئي

ويعني ذلك: التوافق على بعض القضايا التي قد تتمثل في إبرام اتفاق نوايا، وتهدئة الأوضاع على الساحة الداخلية، والعمل على تهيئة الظروف لمرحلة مقبلة قد تكون بعد عدة شهور على الأقل، وهذا السيناريو وإن كان أقرب للواقع المعاش، إلا أنه سيبقي

الأمور في مهب الريح ورهينة تغيرات وتدخلات لحظية، وهو ما قد ينسف الجهود المبذولة مرة أخرى، كما حدث من قبل سواء في اتفاق القاهرة أو في اتفاق مكة أو غيرهما.

ثالثاً: لا توافق

هذا السيناريو وإن كان يعبر عن نظرة تشاؤمية لدى البعض، إلا أنه ممكن في ظل تفاصيل ومجريات الواقع الفلسطيني، وهذا قد يجعل كل طرف يتمسك بواقفه ورؤيته، ويُلقي اللوم على الآخر، وتبقى الأمور بانتظار تغير مفاجيء سواء إيجابيا أو سلبيا.

نتيجة لكل ما ذكر من تعقيدات ومدخلات باتت تشكل عوامل تأزيم، علاوة على طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية فإن السيناريو الأكثر تقبلا، والذي باتت تطل التسريبات عليه بين الفينة والأخرى هو سيناريو الحل الإقليمي، بمعنى تشكيل حكومتين: واحدة في الضفة والأخرى في القطاع، وتتشكل لجنة دائمة لإدارة الشأن العام الفلسطيني، والتنسيق بين الحكومتين، وعلى الرغم من الشعور بأن هذا الخيار يعتبر من أكثر الخيارات عملية إلا أن لهذا الخيار إشكالياته سواء الإستراتيجية أو التكتيكية:

- **الإشكاليات الإستراتيجية**

سيعني هذا الخيار استدامة الانقسام السياسي الفلسطيني وتحويله إلى واقع ومَنحِهِ الصفة القانونية، ولن يستطيع هذا الانقسام إيجاد حل لحالة التأزيم الداخلية الفلسطينية وبالذات السلم الأهلي الفلسطيني، وسيمنح هذا الخيار الأطراف الخارجية والأطراف غير الراغبة بالوحدة الفلسطينية لأن تصبح لاعبا أساسيا في الحياة السياسية الفلسطينية.

- **الإشكاليات التكتيكية**

إن هذا الخيار لن يؤدي إلى إيجاد حلول لما تعانيه الساحة الفلسطينية من قضايا داخلية، وبالذات تأزيم العلاقات بين فتح وحماس، بمعنى ستبقى حالة الاعتقال السياسي، وإغلاق المؤسسات، كما أن موضوعات الإصلاح والانتخابات ستبقى في

مهب الريح، علاوة على القضية الأهم، وهي منح أي طرف فلسطيني أن يتصرف في موضوع الحلول بالشكل الذي يريد؛ فإذا كانت حماس وفت، وهما التنظيمان الرئيسان في الساحة السياسية الفلسطينية، قد تجاوزا موضوع الوحدة الفلسطينية نتيجة للواقع السياسي فلماذا لا يكون من حق أي طرف أن يتعامل مع الواقع كما يريد.

مركز دراسات الشرق الأوسط يحتفل بذكرى تأسيسه الثامنة عشرة وسط حشد كبير من المثقفين والمفكرين والسياسيين والباحثين الأردنيين*

احتفل مركز دراسات الشرق الأوسط بالذكرى الثامنة عشرة لتأسيسه يوم الأربعاء ٨/ ٤/ ٢٠٠٩م، وشارك في الحفل نخبة واسعة من شخصيات المجتمع السياسي والأكاديمي الأردني، كما تم خلال الحفل تكريم عدد من السادة زملاء المركز إضافة إلى نقابة المهندسين وقناة الجزيرة في عمان على جهدهما في دعم العمل الأكاديمي والبحثي والفكري في البلاد، وانتهى الحفل بعشاء على شرف الحضور.

في بداية الاحتفال قام السيد **عثمان بدير**/ رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء بقص شريط المعرض الخاص بأنشطة وإصدارات المركز خلال ١٨ عاما، يصحبه ثلة من كبار الشخصيات الوطنية، ثم افتتح الأستاذ **جواد الحمد**/ مدير المركز الحفل بالترحيب بالسادة الحضور، وتناول التحولات الكبرى في الوطن العربي ومحيطه الكبير من إيران إلى تركيا، مشيرا إلى أن المركز يحتفل بهذه المناسبة لينطلق من مشهد الاحتفال إلى مشهد رسم ملامح ومعالم المستقبل والمرحلة التي تمر بها أمتنا، وليتطلع إلى مشهد حي لرفعة الأمة وسيادتها بالأجيال القادمة.

وقال الحمد: "نلتقي في هذه الأمسية محتفين بثمانية عشر عاما من العطاء المتواصل، قضيناها معا في بناء مركز دراسات الشرق الأوسط، المركز الذي بدأ بطموح كبير وإمكانات متواضعة، ولكنه اختط الطريق الصعب بقوة وثبات بدعمكم وإسهامكم في مختلف مراحل البناء والتطور، المركز الذي تطور ليصبح صرحا أردنيا عربيا يشار إليه

* إعداد قسم الأنشطة الثقافية/ مركز دراسات الشرق الأوسط.

بالبنان، وأصبح يقدم زملاءه وباحثيه وخبراءه بين أمثالهم في الإعلام وفي مراكز الأبحاث وفي مجالات البحث العربية والدولية"، وأضاف "لقد راقب المركز وتابع وبحث ودرس وعقد المؤتمرات ليتباحث في التحولات المختلفة التي شهدتها المنطقة، حيث بدأ عمله في ظل التداعي الكبير لمنظومة العمل العربي عام ١٩٩١م، بل وبانقسام شعبي عربي واسع، وفي ظل هجمة إمبريالية وصهيونية قوية وعنيفة على مكونه الحضاري كما الاقتصادي كما على مستقبله، بصرف النظر عن الأخطاء والدور الذي لعبه البعض من أبنائه في تهيئة الظروف أو المساهمة في خلق فرص التدخل الدولي، واليوم وبعد مرور ثمانية عشر عاما على مسيرته وفي ظل إنجازات متميزة فإنني أنظر اليوم بكثير من التفاؤل، ونحن نترقب في المركز تحولات واسعة وكبيرة تجتاح العالم كما المنطقة في ظل أزمة دولية أصابت الدول الكبرى والولايات المتحدة في مقاتلها الاقتصادية والمالية، وبدأت تشكك بمصداقية وقوة نظامها الرأسمالي، ليس اقتصاديا فحسب ولكن أخلاقيا وحضاريا أيضا، وكذلك في ظل قيادة أميركية وربما دولية تتفهم طبيعة المخاطر التي وقعت فيها الولايات المتحدة بسياسات الغطرسة والغرور والهيمنة التي اتبعتها في أنحاء العالم، وبرغم هذه الحقائق والوقائع غير أن كثيرا من النخب السياسية العربية الحاكمة لا زالت تعيش في أوهام الماضي القريب والبعيد، وتختط سياسات وتتبنى رؤى لم يعد لها أهمية في المعادلة الدولية التي تتشكل اليوم، والقائمة على المصالح والقوة في آن واحد"، وأكد الحمد على ضرورة الاعتماد على مراكز البحث الوطنية والعربية المستقلة عن التبعية للأجنبي، والتنسيق بين هذه المؤسسات العلمية البحثية، وتعديل آلية صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في أقطارنا منفردة وفي وطننا العربي والإسلامي الكبير.

وقدّم **الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك كلمة زملاء المركز التي شكر فيها للمركز جهده وتواصله مع الزملاء بكل علمية وفاعلية، مبينا أن المركز تعاون مع نخبة من الزملاء الأكاديميين والباحثين والسياسيين الأردنيين والعرب، وساهموا جميعا مع إدارة المركز المتمثلة بشخص الأستاذ جواد الحمد، في أن

يصبح خلال سنوات قليلة من أهم مراكز الدراسات المتخصصة في الوطن العربي، وعلى اعتبار منشوراته مرجعاً أساسياً لصانع القرار والمتخصصين في قضايا الأمة والوطن، وسط احتفاظه بمصداقيته وموضوعيته.

وتناول نوفل خمس نقاط مركزة في الإشارة إلى تأسيس المركز وأهدافه ومسيرته:

أولاً: نشأ المركز في مرحلة مهمة مر بها الوطن العربي والعالم بانهيار النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي، وتفرد الولايات المتحدة بالنظام العالمي وما صاحب ذلك من تداعيات على مجمل القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ثانياً: سعي المركز إلى مشاركة جميع الأطياف والتيارات السياسية المختلفة في الوطن العربي في نشاطاته، مؤمناً بأهمية إطلاق الحوار والنقاش بين الأكاديميين والباحثين العرب، من مختلف الاتجاهات.

ثالثاً: عمل طواقم المركز الداخلية والخارجية بروح الفريق الواحد.

رابعاً: مساهمة المركز في تخريج العديد من الكفاءات التي عملت فيه خلال السنوات الماضية.

خامساً: تشجيع البحث العلمي، وإطلاق مسابقة البحوث لطلبة الجامعات الأردنية، والتي يتم فيها سنوياً تقديم الجوائز للمتفوقين من الطلبة، وإشراك الجامعات الأردنية في تلك المسابقات.

وعبر الدكتور **هاني أخو ارشيده** / نائب رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية بكلمة الجمعية عن سعادته بالمشاركة في هذا الحفل مثمنا الدور الريادي الذي يقوم به المركز، مبدياً استعداد الجمعية للتعاون مع المركز من أجل تحقيق رسالته البنّاءه وبناء أردن قوي.

كما ألقى نائب نقيب المهندسين الأردنيين **المهندس عبد الله عبيدات** كلمة النقابة مؤكدا دعم النقابة للعمل الوطني الثقافي العلمي الرصين، والذي يمثل مركز دراسات

الشرق الأوسط أحد مؤسساته الكبرى في البلاد، وأشار إلى إنجازات النقابة في عدة مستويات، فقال: "لقد قطعت نقابة المهندسين شوطاً طويلاً حققت خلاله كثيراً من الإنجازات على مدى المجالس المتعاقبة على المستوى المهني النقابي والاستثماري والإداري والخدمي والوطني جعلها متميزة ورائدة للنقابات على المستوى العربي والمحلي والدولي".

وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني عبر الأستاذ المحامي **هاني الدحلة**/ رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن عن تقديره للمركز وأشاد بدوره في "سد فراغ كبير في الدراسات والجهود الهادفة لخدمة قضايا الوطن العربي والدولي".

وتفضل **الأستاذ الدكتور حسن نافعة**/ أمين عام منتدى الفكر العربي بكلمة أشاد فيها بجهود المركز ونشاطاته التي تقدم للأردن والوطن العربي والأمة كل ما يفيدها في مشروعها النهضوي، بالإضافة إلى إنجازاته ومشاركاته الفاعلة والإيجابية مع معظم المؤسسات العربية الفاعلة.

وألقى الأستاذ الدكتور **أنور البطيخي**/ الأمين العامّ للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا كلمة ركّز فيها على تقييم علمي مطول **للتعليم العالي في الأردن** ومبينا أهمية الالتفات إلى بعض الظواهر الخطيرة التي تهدده، وقدم خلاله عديدا من الاقتراحات.

وركز البطيخي في كلمته على أن المشكلة التي تأتي بعد عدد المقبولين في التعليم العالي ونوعيتهم "تكمن في اختيار الطلاب للتخصّصات، فأكثر طلبتنا يختارون التخصّصات دون قناعة، نظراً لمعدلاتهم، ولقناعات تتبلور تبعا لاعتبارات اجتماعية. ومن المشاكل التي طرحها البطيخي مشكلة أسلوب التدريس التلقيني على حساب الحوار الناقد، والتفكير الناقد، وتراجع اهتمام الأساتذة باعتماد البحث.

وبعد إشارة البطيخي إلى العديد من المشاكل قال البطيخي: "علينا أن ندرك تأثير مستوى التعليم الجامعيّ على التنمية والبطالة والفقر وارتفاع الأسعار، وعلينا أن ندرك تأثير هجرة أساتذة الجامعات الوطنية التي فقدت ١٦٪ من أساتذتها في سنة

٢٠٠٨/٢٠٠٧م، و٧ر١٧٪ سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ما بين استقالات وإجازات دون راتب، مما سيفرغ الجامعات ويفاقم الأزمة، وبخاصة إذا استمر النزيف، علما بأنّ التعيينات سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧م لم تتجاوز ٩٪".

وبيّن البطيخي أن ذلك ساعد في خلق أجيال ينقصها الانتماء والولاء للوطن، مما فاقم الأزمة. وعارض البطيخي الدعوة ببقاء أبنائنا يدرسون في الأردن فقط، مبررا ذلك بأنّ سفر الطلبة للدراسة في الخارج ليس وسيلة لحصد الشهادات فحسب، بل إن الطالب الذي يدرس في بلد ما يعود بعناصر ثقافية وحضارية، تنضاف إلى رصيده، ويفيد منها أقرانه، وطلاّبه، والتنمية في الوطن كلّه.

ثم قام **الأستاذ الدكتور مروان راسم كمال/** رئيس جامعة فيلادلفيا وعضو الهيئة الاستشارية لمجلة دراسات شرق أوسطية التي يصدرها المركز، والسيد **جواد الحمد** مدير المركز بتقديم الدروع والهدايا للمكرمين من أعضاء هيئة تحرير المجلة بعد مرور ١٢ عاما على إصدارها، وكذلك تكريم كل من نقابة المهندسين وقناة الجزيرة في عمان على إسهامهما المتميز في دعم الأنشطة الثقافية والفكرية التي قام المركز بها خلال تلك الفترة، ثم جرى السحب على هدايا المركز الثلاث للحضور، وبعد ذلك قام الأستاذ الدكتور **صالح خصاونة** بقطع كعكة المناسبة لهذا العام يصحبه ثلة من الشخصيات والزملاء الحاضرين، حيث دُعي الجميع بعدها إلى طعام العشاء على شرف الحضور.

The seminar was concluded by iterating the significance of Muslim-Christian relations in Jordan and the entire Middle East region. Such a relation has been distinguished for centuries, but without the Vatican having a positive role in enhancing it. Therefore, it is our duty as Arabs to maintain this relationship, since we are responsible for standing up for our causes as well as persuading others to support them.

Palestinian Interior Dialogue after the War on Gaza

The Israeli war on Gaza (27 December 2008 – 18 January 2009) represents a turning point for the Palestinian political map and the pan-Arab and international perspectives. Therefore, this war – with its consequences for the Palestinian politicians and their local, pan-Arab and regional relations – has had an influence on the Palestinian split. The war and its results are directly or indirectly present in the Palestinian local dialogue, which has witnessed various stages and diverse sessions since the political split between the West Bank and the Gaza Strip.

Eighteenth Anniversary of the Establishment of the Middle East Studies Center

On Wednesday 8 April 2009, the Middle East Studies Center celebrated its eighteenth anniversary. The ceremony was attended by prominent Jordanian political and academic figures. A number of friends of the MESC, the Jordanian Engineers' Association and the Al-Jazeera Bureau in Amman were honored for their efforts in supporting intellectual and academic research in the country. The ceremony was concluded by a dinner in the honor of the guests.

Othman Budeir, the chairman of the board of the Electricity Company, accompanied by a number of prominent national figures, inaugurated the center's exhibition about the eighteen years of activities and publications.

Several intellectuals, researchers and politicians made contributions Who praised the center's integrity and objectivity over the last eighteen years.

After that, Jawad Al-Hamad, the centre director, welcomed the guests and referred to major changes in the Arab world and the surrounding areas such as Iran and Turkey. He announced the ceremony to be a starting point for mapping out future landmarks in the progress of our nation. He expressed his aspiration for a colorful vision of a glorious, powerful nation for generations to come.

possess the tools to force Israel to stop the settlement activity. Finally, the Palestinian Authority has no significant influence on settlement, according to the study. It concludes that the issue has long-term repercussions that will affect the peace process and, more importantly, the implementation of the two-states-for-two-peoples proposition. This confirms the falsity of the Israeli peace claims.

After the Gaza War
The Turkish Role: from the Bridge to Deep Inside

The Justice and Development Party (the AKP or White Party) which rules today in Turkey, is the first to achieve two consecutive victories in general elections in more than 50 years. Firstly, it won the November 2002 elections, two years after the formation of the party. Secondly, in the latest July 2007 elections, it won 47% of the vote to form a government without a coalition. These results have not been witnessed in Turkish political history since the Democratic Party, started by Adnan Mandaris, which led political life in the 1950s.

The AKP party brought back to politics the meaning lost with the advent of the secularist parties, which ruled after Najmuddin Erbakan was forced to leave the post of Prime Minister in 1997, less than a year of taking over. In fact, it is not only a party like the other secularist or traditional Islamic parties, but also wisely combines political values derived from Islamic standards – which may be considered conservative – with real politics by means of programmes and political tools.

The Arabs and the Vatican: Challenges and Prospects
Monday 25 May 2009

A seminar was held at the Middle East Studies Center in Amman, Jordan, entitled "The Arabs and the Vatican: Challenges and Horizons for the Pope's Visit to the Region". It was attended by a number of prominent political, intellectual and expert figures and chaired by Mr Jawad Al-Hamad, the MESC director.

At the opening of the seminar, it was stressed that relations between the Vatican and the Arabs have been controlled by political and diplomatic, but not religious, factors, bearing in mind the focus of the historical relation on the stance against the Arab-Israeli conflict. The only areas of interaction were the statements supporting or not supporting Israel.

Four topics were discussed in the seminar. The first was "The History, Challenges and Levels of the Relationship: A Critical Reading". The second was "The Dimensions of the Pope's Visit to the Region: Political, Local and Regional Complexities". The third investigated "How the Visit Was Utilised by the Arabs and the Israelis: Gains and Losses". The fourth was "How Jordan Can Map out the Future Relationship between Arabs and the Vatican in Order to Change Its Attitude towards Their Causes".

all Palestinians with the least damage. Nevertheless, Netanyahu realises that to introduce changes on local, regional and international levels makes a success of his policies a hard task. Therefore, he is seen to be the most equivocal Israeli politician, whose strategy is to run forward to avoid facing responsibilities. Another factor leading to his failure is, according to President Clinton, he overestimates his importance by acting like the president of a super state. He follows an eccentric rule in reading reality: 'imagine that your situation is so and so, even if it is just fantasy. Work on this basis, making use of the means of contact and the system of the state. This will come true in reality'. Such a rule may achieve some gains in the short run, but they will soon turn out to be illusory.

In the aftermath of February 2009 elections Netanyahu forged a coalition government of extreme religious and right-wing parties on one hand, and the Labour Party on the other. He believed the coalition would allow him to evade political responsibilities, and grant him the role of mediator between the extreme right (Liberman) and the left (Barak). He does not demonstrate power or wisdom, but merely weakness. The irony is that he criticised his opponents in the election campaign for having left Israel in a position of weakness and humiliation. Finally, however, his most obvious weakness is the adoption of the rule: 'What counts is what the Jews do'.

• Reports & Articles

Two States for Two Peoples…A Waning Proposition

This study makes clear Israel's contradictory attitude to the peace perspective based on a two-state solution. It is doomed to failure, even for those who believe in its efficiency and promote it in the international meetings. The study refers to a number of facts in connection with settlement activity which took place in the West Bank during the years (2001-2005), in which the annual average growth of the population of Israel came to 1.8%. The political and strategic repercussions of settlement activity are discussed, by exploring the stance of the government in justifying the settlement policy in what it calls 'objective' reasons, such as meeting the needs of the natural population growth. The Israeli government concedes that there are other reasons, such as satisfying the demands of the right-wing parties in the cabinet in order to maintain the coalition government. Another is the reservations of some with regard to the Israeli army's role in the evacuation of settlements.

The army is the only Israeli authority capable of performing such a task. According to the study – it is beyond the official political framework, as it acts effectively in the settlements. In its turn, the US administration does not pay due attention to ending Israeli settlement activity, seeing no reason to disturb relations with its ally. Furthermore, the US administration lacks flexibility and does not

- **Research & Studies**

Global Dimensions of Piracy and its Impact on Red Sea Security

The incidence of sea piracy off the Somali coast has been raising and becoming more complicated since the beginning of 2008, threatening one of the most vital maritime routes in the world. The gulf of Eden controls the southern gateway to the Red Sea and the Suez Canal, with an estimated 16,000 to 20,000 crossing ships and 30% of the global oil shipping. It is a major route for trade between Europe and Asia, and almost the only passage from Russia and the Black Sea countries to East Africa and East and South-east Asia. In addition, it could be the only outlet for the trade of the Red Sea countries which have no other coasts.

It is noteworthy that the Somali waters are very close to the crowded maritime passage connecting the Red Sea with the Indian Ocean. Somalia has been without an effective government since 1991. It does not have a navy to patrol the 1,800-mile coast. Consequently, piracy has increased.

The Iranian Reformist Phenomenon

The two-part study investigates a stage in the development of the Iranian system: the term of the former president Sayyed Muhammed Khatemi. The study explores the reasons behind the shift of attitude of several hardliners of the Iranian Revolution's first decade towards moderate, reformist thought. Some had participated in previous cabinets, had been representatives or delegates for Khomeini to more than one institution. The study examines the emergence of the reformist movement in Iran and how president Khatemi managed to lead it by raising slogans tackling aspirations of some groups of the Iranian people. The result was the appeal to the young and women, in particular, leading to a landslide vote in the seventh presidential elections of 1997. Later came the achievements of his government at home and abroad. The conclusion attempts to explain why development occurred in that stage of the Islamic Republic of Iran, and whether the reformist movement managed to realise its slogans and goals easily or whether they were hindered by barriers from within the system's institutions.

Israeli Policies towards the Arabs in Netanyahu's Era

The study investigates the basic orientations and specific attitudes of Israeli Prime Minister Benyamin Netanyahu's to the Arab World, the Palestinian Arabs, and the Palestinian Arabs who are Israeli citizens. It is found that there is no significant difference in his view of the three groups when thinking of his aspirations, even if he has different tactics from those of the other Israeli leaders. His goal is complete Israeli sovereignty over all Palestinian soil and the removal of

- **Editorial**

Jordan and Weathers the Storm

During the last sixty years Jordan has experienced many crises and sometimes lost and sometimes triumphed: but overall it has progressed. Most of the problems were due to its role in the Palestinian cause. Today Jordan finds itself in need of a strong and faithful Palestinian ally. Today, Jordan faces three main problems. They are the Arab peace initiative; the publicized return of the "Homeland Replacement" theory to the Israeli political arena; and the change of American priorities and visions for the region.

The Arab peace initiative presented a huge gift to Israel in exchange for withdrawal from territories occupied in 1967 according to the UN 242 Act. This gift includes the full Arab normalization with Israel along with peace treaties with Israel. This initiative was adopted by Jordan but as seen today could cause the Palestinian cause to be abandoned by naturalizing Palestinians in Jordan. For this, Jordan must not allow tools it has to be used against it from the inside and hence must strengthen itself starting from the inside.

The "Homeland Replacement" theory became a traditional solution for Israelis to solve their "problem" by giving all of Palestine to Jews after 1967. Of course, this is a direct threat on Jordan as a whole for it is the obvious country to solve the "problem". In this case, Jordan needs strong and loyal Palestinian support to aid it in this challenge. That is why Jordan must heed the message from Hamas and utilise Hamas to their side.

Jordan's regional role is becoming weaker as time passes. There were three main requests from the USA which needed to be met for US economic assistance to continue. Firstly, aiding the Palestinian-Israeli peace process, secondly, aiding American policies against Saddam Hussein's system and thirdly, participating in the "War on Terrorism". But now these requests have become of little importance to the US and hence Jordan is losing political importance. This has caused Jordan to be in danger and need new strong political cards to protect itself. Jordan must find strong Iraqi, Palestinian and Arab powers to ally to form a strong front against any foreign aggression.

The strategic vision to face the challenges includes:

1 Starting national negotiations between the political powers and the ruling party to strengthen Jordan.
2 Revising Jordan's current alliances and replacing them if stronger, more affective alliances are found.
3 Attacking the current Israeli government in all possible ways.
4 Revising the Jordanian stance on the Arab peace initiative.
5 Forming a strong foreign political stance based on the requests of the people and not on the requests of the US government.

Contents

page	***Editorial***
7	*Jordan and Weathers the Storm* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
17	*Global Dimensions of Piracy and its Impact on Red Sea Security* ***Jamal Salama***
47	*The Iranian Reformist Phenomenon and Dimensions* ***Sa'ed Ben Nami***
63	*Israeli Policies towards the Arabs in Netanyahu's Era* ***Maso'ud Egbaria***
	Reports &Articles
103	*Two States for Two Peoples…A Waning Proposition* ***Translated Essay***
121	*After the Gaza War.. The Turkish Role: from the Bridge to Deep Inside* ***Kamal Habib***
137	*The Arabs and the Vatican: Challenges and Prospects* ***MESC***
145	*Palestinian National Dialogue after the War on Gaza* ***Ra'ed N'arat***
157	*Eighteenth Anniversary of the Establishment of the Middle East Studies Cenetr* ***MESC***

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Summer 2009

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan	***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal	***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub	***Fahmi Jadaan***
Mohammad Abu Hammour	***Mohammad Al Mosa***

Volume 13 **No. 48** **Summer 2009**